عبد الاله بلقزيز



خطاب الرغبة
خطاب الممكن

أفريقيا الشرق

اشكالية الوحدة العربية

الطبعة الأولى 1991

رقم الإيداع القانوني : 1991/783

عبد الاله بلقزيز



خطاب الرغبة
خطاب الممكن

أفريقيا الشرق

مقدمة

ما فتئت قضية الوحدة العربية تمثل ـ منذ ولادتها فكرة جزئية في المشرق ـ مسألة المسائل في الوعي الجماعي العربي، ولدى نخبه السياسة والفكرية بالتحديد. فقد حملتها النخب هماً نظريا وسياسيا دائم الحضور، ورهانا كبيرا في برامج القوى التي تنتسب اليها. وناضلت من أجلها الجماهير عزلاء أو منظمة، مسلحة بالشعار السياسي أو بالايمان العفوي. ولم يتوقف حلم الوحدة العربية لدى هذه الجماهير ولدى تلك النخب حتى في ظروف النكسات والتراجعات والهزائم ؛ بل ربما كانت هذه الأخيرة سببا إضافيا لتجديد الوعي بها (بالوحدة العربية) والرهان عليها.

حجم حضور هذه القضية في الحياة السياسية والفكرية العربية المعاصرة يبدو واضحا في كل التفاصيل والمفاصل : في سلوك السلطة والأحزاب والمثقفين، في الصحافة وأجهزة الاعلام، . . . الخ. باسمها صعدت نظم ودالت دول، نشأت أحزاب وجماعات فكرية وانسحبت أخرى. باسمها اغتيلت الديمقراطية وحقوق الانسان، وباسمها ينتعش النضال الديمقراطي، ويعاد الاعتبار للمطلب الديمقراطي. باسمها جرت عملية عسكرة واسعة النطاق للسلطة، والحاق شامل لـ « المجتمع المدني» بالدولة. وباسمها تتراجع العسكرتاريا العربية ويرتفع شعار المشاركة السياسية، والمطالبة بتحرير المجتمع من رقابة الدولة. باسمها تمارس الوصاية على النضال الوطني الفلسطيني (ذي الطبيعة «القطرية»)، وباسمها يطالب القرار

الفلسطيني باستقلاليته. باسمها تخاض المعارك العربية ـ العربية (السياسية والاعـلامية. . .)، ويخوّن هذا وذاك، وباسمها ـ أيضا ـ تُمدح. . . الخ. وبـالجملة، يجد الجميع مبرر سياستـه في الوحدة العربية، ولكن أيضا تجد الـوحـدة العربية شرعيتها، وأسباب حضورها الدائم عند الجميع. وسواء نطقها المعني بها حقا أو باطلا، صدقا أو ديماغوجية، فهو يكرس التفكير فيها والاهتمام بها من حيث هو يريد ذلك أو لا يريده.

ونستطيع القول، من دون مبالغة، أن كتابة التاريخ العربي المعاصر، ـ هي في جزئها الاعظم ـ كتابة تاريخ حلم الوحدة العربية وفكرتها وتجربتها عند العـرب، خصـوصا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وتحول الفكرة القومية العربية الى تجربة سياسية في المجتمع وفي السلطة. ويضيف أهمية الى ذلك كله أننـا ما نزال نعيش ـ فكـريا وسياسيا ـ في الاطـار الاشكالي والتاريخي للوحدة؛ مما يجعل القضية هذه مفتوحة على التفكير والتجربة، ومما يفرض ـ بالتـالي ـ الحـاجـة الى تناولها باستمرار نقدا وإعادة صياغة، في أفق فكري علمي، وسياسي قومي.

*

أعاد الاعلان عن قيام «اتحاد المغرب العربي» و«مجلس التعاون العربي» (في فبراير شباط 1989) طرح قضية الوحدة العربية مجددا، ولكن بطريقة مختلفة هذه المرة. فتجربة الدولة القطرية وما آلت اليه من نتائج سلبية على صعيد مهـمات الاستقـلال الاقتصادي والتنمية (السياسية والانتاجية)، ومسلسل الاخفاقات المتعاقبة التي منيت بها تجارب الوحدة العربية، منذ ثلاثين عاما، ثم هزالـة التكتـلات المحـورية (الامنية)، فضـلا عن التحديات الحاضرة المـتراكمـة والمستقبلية الـزاحفة. . .، كلها عوامل دفعت دفعا ـ وبدرجات متفاوتة ـ الى الاقدام على هذه الخطوة الجديدة الممثلة في انشاء تجمعات عربية اقليمية وسيطة، والانتقال الى طور ـ مختلف ـ من أطوار التعاطي مع قضية الوحدة العربية.

إن هذه الراهنية التي تكتسبها قضية الوحدة العربية ـ خصوصا مع الواقع الجديد الناشىء ـ هي بالذات ـ ما دعانا الى اعادة استئناف التفكير في الموضوع، محاولين تقصي فصول ومحطات نموه وتطوره في الوعي السياسي العربي ـ وفي التجربة السياسية على الخصوص ـ ومحاولين أيضا النظر، بعين النقد، في جوانب التفكير الايديولوجي التاريخي لقضية الوحدة العربية، والمراهنات غير الواقعية التي انعقدت عليها كتابات سياسية عربية كثيرة. والنظر ـ في السياق نفسه ـ في النموذج الوحدوي العربي الذي جرى بناؤه، وفي عوامل انتكاسته، هادفين الى المساهمة في إعادة بناء فكرة الوحدة العربية بناء نظريا متماسكا في الوعي (السياسي)، والى رسم ما نعتقد أنها مداخل واقعية ـ وصلبة ـ لبناء نموذج مقبول للوحدة العربية، يراعي الوقائع القائمة : لا يقفز عليها أو يلغيها ايديولوجيا، كما لا يتعايش طوعا مع اتجاهاتها السلبية ؛ نموذج من شأنه أن يضع حدا لليوتوبيا وللجموح الرومانسي في التفكير الوحدوي، ويكرس الواقعية اختيارا عميقا.

الرباط : يوليوز 1989

I - السياق التاريخي والسياسي لنشوء فكرة الوحدة العربية : مصادر الفكرة.

لعل فترة القرن 19 هي البداية الفعلية لنشوء فكرة الوحدة العربية كفكرة جنينية، غير واضحة المعالم، في الوسط الفكري والسياسي العربي. لم تنشأ الفكرة هذه بصورة مباشرة في البداية، ولم تكتسب ـ دفعة واحدة ـ كل معانيها التي تحملها الآن. بل مرت من أطوار عدة تعدلت فيها معانيها وحدودها واتجاهاتها، الى أن بلغت عتبات من النضوج، واكتسبت دلالات أشمل مع مطلع النصف الثاني من هذا القرن. لذلك، فإن قراءتها هي ـ بمعنى من المعاني ـ قراءة في تاريخ تطورها في الوعي وفي التجربة السياسية العربيين.

على أن هذه القراءة في تاريخ الفكرة ـ التي تطرح نفسها علينا ـ نريدها أن تكون قراءة اشكالية لا قراءة تأريخية (تعتمد السرد الكرونولوجي)، وذلك بهدف تمكين أنفسنا من مراقبة المحتوى المعرفي والسياسي لها، والبعد التاريخي فيها، وأنماط ارتباطها بالرؤية الاستراتيجية التي لا غنى عنها لاي كيان. وبهدف تحليل أنماط المراهنات السياسية في السلوك العربي تجاهها. ثم تقييم الاداء السياسي الوحدوي في التجارب التي خيضت عربيا منذ الخمسينات. غير أن هذه الحاجة الى القراءة الاشكالية لا تستبعد التاريخ تماما كما قد يتبادر الى الذهن، بل أن التاريخ (تاريخ الفكرة) هو مادتها الاساسية التي يجري عليها التحليل والدرس. لذلك سيكون من الطبيعي ونحن نتناول تطور فكرة الوحدة وتجربة الوحدة تاريخيا، أن نتناوله لا بالسرد وانما بالتحليل.

الحديث في السياق التاريخي لنشوء فكرة الوحدة العربية يعني ـ بالضرورة ـ الحديث في مصادر هذه الفكرة، أو العوامل التي دفعت الى قيامها في الوعي، وصمودها في التاريخ المعاصر كل هذه الفترة الطويلة المستمرة. ويمكننا أن نميز ـ من بين مصادرها ـ أهم المصادر التي دفعت الى نشوئها ونموها في الفترة الممتدة من

نهاية القرن 19 الى عشرينات القرن الحالي. وهي : المركزية العثمانية والتتريك، الاستعمار، التجزئة، النموذج القومي الاوربي، مع تفاوت واضح في مدى ودرجة تأثير كل عنصر (مصدر) من هذه العناصر في تشكل الفكرة، وانطلاقتها في الفضاء الفكري والسياسي العربي المعاصر.

*

قبل أن تدخل الامبراطورية العثمانية دورة التفكك والانحلال، بفعل الضغط الأجنبي وتوسع حركة التفلت في الاقاليم الفرعية (الولايات النائية)، كانت قد عرفت نظاما من المركزية السياسية قويا، نجح في تحقيق نوع من الاندماج بين القوميات داخل اطار اسلامي جامع مع حفظ حقيقي للذاتية الدينية والمدنية للاقليات في ما عرف بـ «نظام الملل». وعلى امتداد فترة صعود وتوسع الامبراطورية العثمانية، لم تكن مسائل الاستقلال أو التميز القومي تطرح نفسها. بل يمكن القول أن أياً من الجماعات القومية التي عاشت في كنف الامبراطورية، لم تكن لتتعرف على نفسها خارج رابطة المعتقد، التي كانت الرابطة الاساس بمقدار ماكان الاسلام مصدر شرعية السلطة في تلك الفترة.

مركزان فرعيان من مناطق الامبراطورية سيفتحان ثغرة في هذا التماسك العثماني، تحت تأثير الحملة الاوربية على المنطقة العربية، وسيدفعان دفعا نحو الذهاب بالاستقلال الى حد الانفصال القومي. انهما مصر وجبل لبنان. ففي مصر ـ وبعد أن رسخت نتائج الحملة البونابارتية ـ سيعلن محمد علي تمرده على الباب العالي، وسيذهب باستقلال مصر عن الاستانة الى حدود أعلى : ضم المناطق المجاورة (خاصة الشام)، وبناء الدولة العربية المستقلة عن السلطنة، وهو ما سيفشل في تحقيقه جيش ابراهيم باشا بسبب التواطؤ الفرنسي ـ البريطاني. وفي لبنان ستنحو الشهابية المنحى ذاته ولكن ضمن حدود أضيق. والنتيجة أن مشاعر قومية عربية بدأت تنشأ ليتشكل معها وعي باستقلال الذاتية القومية العربية عن العثمانيين، ووعي بالحاجة الى تجاوز اطار الرابطة الاسلامية بصفته يلغي هذه الذاتية ويصهرها داخل مجموع يتحكم فيه غيرها من القوميات.

ولم يكن السلاطين العثمانيون في مستوى مواجهة هذا التحدي بسياسة ايجابية تتفهم المطالب القومية العربية، وتستطيع في الوقت نفسه قطع الطريق على التوظيف الاستعماري لها. فحينما كانت الحاجة تدفع دفعا الى إعادة هيكلة بنى الامبراطورية إلى نظام لا مركزي متطور لمواجهة التحدي الاستعماري، والاقدام على اصلاحات سياسية حقيقية في أجهزة السلطنة [1]، وتحقيق المطالب القومية دون احداث شرخ في بنى الدولة. . ، مالت سياستها - عكسا - الى مزيد من التصلب والتشدد، والمركزية، مطيحة بكل امكانية للتجدد الداخلي، ومضيعة فرصة بناء مقومات الصمود في وجه المطامع الاستعمارية الزاحفة، التي عبرت عن نفسها قبل ذلك في الجزائر، وفي البلقان، وفي غير منطقة من مناطق النفوذ العثماني.

قبل أن تتجه الحركة القومية العربية الوليدة وجهة المطالبة بالاستقلال القومي عن الاتراك، كانت قد دافعت - ولفترة طويلة - عن جملة من المطالب السياسية داخل إطار السلطنة، دارت في معظمها حول شعار اللامركزية. وكما تشكلت قوى سياسية للتعبير عن هذا المطلب الاصلاحي (من قبيل «حزب اللامركزية الادارية العثماني»)، فقد تشكلت أيضا حركة فكرية نشطة في نفس الاتجاه، كانت قد أعلنت عن نفسها في كتابات نشر معظمها على صفحات «القبلة» [2] (التي كانت تصدر في مكة). غير أن الامور ستأخذ منحى مختلفا في ما بعد مع التشدد التركي - الذي ذهب الى حد التتريك القسري - ومع التشجيع الاستعماري للانفصال، ليغدو هذا الاخير الافق المفتوح للحركة القومية العربية الناشئة.

إن هذه الحركة القومية التي تشكلت من «بورجوازيات وسيطة نامية وصاعدة في غير بقعة عربية (. . .)، وأوساط ثقافية ليبرالية ومتنورة نمت مع نمو هذه البورجوازيات الوسيطة، وأسر ارستقراطية عربية تشد اليها قبائل وعشائر ووحدات اجتماعية تقليدية عريضة وتحمل «الحق» التاريخي للعرب بتزعم الخلافة الاسلامية، وأسر مقاطعجية عربية لاحت لها فرصة التمتع بالسلطة من خلال الذهاب باللامركزية الى حدها الاقصى. . . ، وطبقة إدارية - عسكرية عربية كان الانبعاث المتزايد للنزعة الطورانية يصادر كل حيز مشاركتها المفترضة في السلطة العثمانية المركزية، ثم أقليات دينية ومذهبية وطائفية عربية» [3] . . . .

. . . . إن هذه الحركة لم تكن لتجد لنفسها وسيلة ناجعة لمقاومة التتريك، وتأكيد الهوية القومية إلا الاستقلال، خصوصا بعد أن اتخذت السلطة في المركز العثماني صبغة قومية علمانية متطرفة مطلع هذا القرن. هكذا «واثر استلام جمعية تركيا الفتاة الحكم عام 1908، وتطبيقها لسياسة مركزية قاسية، تشجع أعيان العرب والعاملين منهم في الادارة العثمانية وفكروا في اتخاذ ما يكفل حقوقهم الاجتماعية والسياسية. ومن تم تشكلت الجمعيات السرية وعقدت المؤتمرات في سياق عمل مشترك مناهض للسلطنة. وكان أبرزها المؤتمر القومي العربي الذي انعقد في باريس في منتصف 1913» [4].

نخلص من هذا كله الى النتيجة التالية: لقد تشكلت مشاعر قومية عربية متميزة في سياق عملية تطور تاريخي وسياسي معقدة، ميزها تراجع الحركة التاريخية الصاعدة للامبراطورية العثمانية، وانكفاء هذه على ذاتها وتناقضاتها الداخلية، الامر الذي كان من نتائجه انفجار التناقضات القومية العميقة داخل اطار الامبراطورية، وانهيار رابطتها التقليدية التي كانت تنظم التوازن داخلها. وإذا كان الاستعمار مسؤولا عن انجاح الانفصال القومي العربي، الى حد بعيد، بالضغط على السلطنة ودعم الحركة القومية العربية، فإن العثمانيين مسؤولون ـ الى حد أبعد ـ عن دفع الحركة القومية العربية الى المطالبة بالانفصال، والتحالف مع بريطانيا وفرنسا، بسبب سياسة الهضم القومي التتريكية التي مارسوها ضد الجماعة القومية العربية.

بأي معنى يشكل التتريك مصدرا من مصادر فكرة الوحدة العربية؟
كان التتريك فعل استنهاض للقومية العربية ـ هوية اجتماعية مستقلة ـ ودافعا سياسيا الى مطالبة العرب بالانفصال بعد فترة طويلة اندغم فيها كيانهم في بنيات أخرى صهرته، وعملت على محوه [5]. ولم يكن الانفصال القومي عند العرب يعني ـ في مفهومه ـ استقلال كل ولاية من الولايات العربية عن الاستانة، وبناء كيانها العربي الذاتي المستقل. بل لم يكن الفضاء العربي عندها ليشكل أجزاء تتمايز بعضها عن البعض الآخر (على الاقل في المشرق العربي). وانما كان يشكل وحدة أو كلية لا يمثل التقسيم العثماني لها الى ولايات الا فعلا إداريا لا يجد مبرره في التاريخ النفسي والسياسي للعرب. صحيح أن الشام كان وحدة مستقلة عن مصر، وأن هذين معا كانا مستقلين عن الحجاز. ولكن ذلك الاستقلال لم يكن يفهم على أنه قسمة

جغـرافية وتـاريخية وعـرقية طبيعية؛ لذلـك كان الاستقـلال القومي العربي يعني الاستقلال الكامل لكل الولايات، وقيام الدولة العربية الواحدة. وهذا هو نفسه المسار الذي اتخذته تجربة الثورة العربية الاولى قبل أن تكتشف القيادات العربية الخديعة الاستعمارية ومؤامرة التقسيم.

، ، ،

ومثلما كان التتريك مصدرا من مصادر نشوء فكرة الوحدة العربية في الوعي العربي، كان الاستعمار أيضا مصدرا من مصادرها. نعرف أن الاستعمار البريطاني والفرنسي كان مهتما طيلة المرحلة التي أعقبت نهايات القرن 18 باقتسام تركة «الرجل المريض» : الامبراطورية العثمانية. ونعرف أن هذا الاستعمار سلك في سبيل ذلك أسلوب الحرب المباشرة في البلقان وشمال افريقيا. لكنه أيضا سلك سبيلا آخر أقل تكلفة، هو سبيل الضغط والاستنزاف عبر القوى المحلية المعارضة، المتشكلة أساسا من الاقليات، ومن القوى السياسية اللامركزية المتنفذة في الولايات العثمانية؛ فقد احتضن مطالب الـلامركزية العربية، ورعى نموها في اتجاه أشمل، فضغط على السلطنـة للاستجـابـة لهذه المطالب بشن اصلاحات سياسية واقتصادية. وتمكين الولايات من بعض النفوذ اللامركزي. وعمّق علاقاته بالاعيان العرب الذين لعبوا دور «الوسيط السياسي بين سكان الولايات العربية والسلطات المركزية في السلطنة» (واستمروا يلعبون نفس الدور «في ظل سيطرة الاستعمار الغربي» [6]). وحينما نضج شعار الانفصال القومي لدى القيادات العربية، تبناه (الاستعمار) سياسيا، وقدم لدعمه كل الامكانيات المتاحة. بل ذهب الى حث تلك القيادات ـ في ما بعد ـ على المشاركة في الحرب ضد تركيا لاسقاطها مقابل وعد بمنح العرب استقلالهم القومي في دولة موحدة! كما احتضن مطالب الاقليات الدينية المسيحية في الشام (وفي لبنان على الخصوص)، التي طالبت بوضع متميز داخل الامبراطورية يتجاوز إطار الحقوق الذي رسمه لها «نظام الملل» العثماني [7]. ودافع عن «حقوقها» في نظام حماية قوي، وفي تنظيمات وتشريعات مستقلة ومختلفة تماما عما هو مطبق في كل أنحاء السلطنة. وذهب في تنمية مطالبها الى حدود المطالب القومية في الاستقلال [8].

والحق أن الاستعمار نجح في الارتقاء بشعارات الحركة القومية العربية من حدود المطالب السياسية الجزئية الاصلاحية، الى نصاب المطلب القومي الانفصالي،

مستفيدا من حداثة سن تجربتها السياسية، ومن ثقتها العمياء في المبادىء والشعارات الليبرالية. ومستفيدا أيضا من الاستعداد الذي أبدته بعض أطرافها ورموزها للمساومة على مصالح المجموع بمصالح فئوية ضيقة، ومستفيدا من الاقليات التي وجدت فيه حليفا لها. وعلى العموم، يمكن القول أنها خدعت في وعوده بمنحها الاستقلال في دولة عربية (كما تعبر عن ذلك مراسلات الحسين / ماك ـ ماهون)، وهي نفسها الوعود التي كانت قد طرحتها جمعيتا «العهد» و«العربية الفتاة» كشرط على الشريف حسين ـ خلال مفاوضاته معها في سوريا ـ للانخراط في الحرب ضد تركيا.

ويبقى السؤال المطروح هو: لماذا مالت القيادات القومية العربية الى التعاون مع الاستعمار؟

قد يكون السبب هو اقتناع تلك القيادات بلا جدوى المراهنة على حل مقبول مع الاتراك، ومحاولتها استغلال التناقضات الاستعمارية ـ التركية لكسب معركة الاستقلال. وقد يكون السبب أيضا رسوخ الارتباط بين بعض هذه القيادات (المسيحية منها بخاصة) وبين الغرب كنتيجة طبيعية لعمل الارساليات الاجنبية الكبير في سوريا ولبنان. وقد يكون السبب أن «الفكر الذي تربت عليه قيادات الجمعيات السياسية فكر اصلاحي ليبرالي يبرر الارتباط بالغرب على أمل انقاذ العرب من نير الحكم التركي»[9] . . . . . ، قد يكون كل ذلك صحيحا، لكن الذي لاشك فيه هو أن غلبة الحركة الاستعمارية (واهتزاز التوازنات بين العرب وأوربا) هي التي فرضت ذلك الميل الى التعاون، أو بالاحرى الى لجوء القيادات العربية الى بريطانيا وفرنسا لالتماس الدعم.

لقد جاءت الثورة العربية لعام 1916، التي توخت تحقيق الاستقلال القومي وبناء الدولة العربية الواحدة، كثمرة للحراثة الفكرية والسياسية الاستعمار في التربة العربية، وفي نطاق النخب العربية بالتحديد. وإذا كان الاستعمار لم ينجب وحدة عربية متحققة، فقد أنجب فكرتها في وعي تلك النخب، مما يجعله بحق مصدرا من مصادرها.

* * *

بعد 1916، وبداية الاعلان الفعلي عن مواد اتفاقية «سايكس ـ بيكو» السرية [10]، وبعد وعد بلفور وانطلاق مسلسل الاحتلالات الاستعمارية للمشرق العربي، ستدخل فكرة الوحدة العربية منعطفا جديدا، مختلفا عما كانت عليه قبل هذا التاريخ. فبريطانيا ستنكث عهدها المقطوع للشريف حسين، إذ سيعلن وزير خارجيتها اللورد آرثور بلفور عن الوعد الشهير بمنح اليهود «وطنا قوميا» في فلسطين. وستخضع فلسطين والعراق لنظام الانتداب البريطاني. كما ستعترف لفرنسا ـ بموجب الاتفاقية ـ بحق احتلال سوريا، وأخيرا بحق تقسيمها الى أربع دول (دولة دمشق، دولة حلب، دولة جبل الدروز، دولة جبل العلويين)، وبحق فصل لبنان عنها وانشاء «لبنان الكبير» (بيان الجنرال غورو في 31ـ8ـ1920) بضم أربعة أقضية سورية اليه (البقاع، راشيا، بعلبك، حاصبيا).

إن مشهد التجزئة الكيانية هذا الذي أسفرت عنه العملية الاستعمارية في المنطقة العربية، والتحالفات السرية المنسوجة في كنفها، سيعيد بناء فكرة الوحدة العربية من جديد في الوعي العربي. لن تكون الفكرة طموحة وهجومية كما كان عليه الحال قبل الثورة العربية، بل ستغدو متواضعة ودفاعية، هادفة الى إلغاء الوقائع التي خلقها الاستعمار في المنطقة منذ 1916. ولعل أهم ما تنطوي عليه من أبعاد سياسية نضالية جديدة هي أنها ستتبلور ـ هنا ـ كفكرة كفاحية مشتبكة ضد الاستعمار، أي أنها لن تتحرك إلا في علاقة ضدية معه خلاف ما كان عليه الحال سابقا حينما تعايشت معه، وراهنت عليه. ولعل هذه الوظيفة الوطنية التي ستكتسبها، تشفع لطابعها المتواضع والدفاعي الذي أشرنا إليه.

بل إننا نستطيع أن نذهب أبعد من ذلك الى القول أن فعل التجزئة الاستعماري هو الذي أطلق ـ في الوعي العربي ـ فكرة الوحدة، أو أنه كان تاريخ تشكلها الفعلي، من حيث هي (الفكرة) أرادت أن تكون نقضا تاريخيا وسياسيا حاسما لفعل التجزئة ذاك. ويمكن للأخذ بمثل هذا الرأي أن يستقيم إذا ما نُظر الى المصادر السابقة (الاستبداد العثماني والتتريك، الرعاية الاستعمارية للانفصال القومي العربي) بوصفها مصادر برسم تنمية شعور قومي عربي بالهوية المستقلة، وتنمية نزوع استقلالي لدى الجماعة العربية. أو بتعبير آخر، يمكن لذلك الرأي أن

يستقيم إذا ما اعتبرت تلك المصادر مقدمات جنينية لتبلور فكرة الوحدة العربية، من خلال بلورة فكرة القومية العربية، بصفة هذه الأخيرة الارهاص الطبيعي لفكرة الوحدة العربية.

لابد في سياق التأريخ للسيرورة النضالية الوحدوية التي أطلقتها حركة التجزئة الاستعمارية في المنطقة العربية، من الاشارة الى الفضاءات العربية التي عاشتها، واحتضنتها، وتمثّلتها كأفق برنامجي لمقاومة مفاعيل الاختراق الاستعماري. ويبدو لنا أن ثمة فضاءان أساسيان عاشا هذه السيرورة هما المشرق العربي (الشام أساسا) والمغرب العربي في حدوده الضيقة، ولكن التاريخية (المغرب، الجزائر، تونس).

لم تكن فكرة الوحدة العربية ـ لدى النخب العربية المشرقية ـ تعني، في مرحلة العشرينات والثلاثينات (أي بين الحربين)، أكثر من وحدة سوريا الطبيعية، أو بلاد الهلال الخصيب، أو سوريا والحجاز والجزيرة العربية [11] . كان المغرب ـ في الغالب ـ خارج دائرة التفكير القومي، بسبب ما اعتقد ـ لفترة طويلة ـ أنه مشكلته المزمنة (توزعه بين عرب وبربر)، وبسبب «عزلته» عن تاريخ المركز العربي، وربما أيضا بسبب الانقطاع النسبي الذي احدثته الحقبة العثمانية في البلاد الاسلامية. أما مصر فكان ينظر اليها على أنها أمة مستقلة تتمتع بتاريخها الخاص، وخصائصها الخاصة. وربما عززت مصر ـ قبل غيرها ـ هذا الاعتقاد في ظل الشعارات التي أطلقتها أحزابها («الوفد»، «الاحرار الدستوريون»)، والتي مجدت فيها الشخصية القومية المصرية، وأكدت على هويتها المستقلة متعددة ومتداخلة التكوين الفرعوني ـ القبطي ـ الاسلامي ـ العربي.

إن الفضاء المشرقي المحدود الذي انطلقت منه فكرة الوحدة العربية كان يعبر أعمق تعبير عن ارتباطها الصميمي بواقعة التجزئة الاستعمارية التي تعرض لها المشرق العربي. لهذا، إذا كان من قبيل التعسف القول بأن أفق الفكرة القومية العربية في المشرق كان محدود القيمة والاهمية، فليس من قبيل التعسف القول بأن الفكرة ذاتها لا تعدو أن تكون اقليمية سورية، حتى وهي تقيم علاقة تماهي بين العروبة والاقليمية. بسبب من أنها نشأت للتعبير عن احتجاج مشرقي عربي على

فعل تقسيمي استعماري. وسنرى ـ في سياق آخر ـ كيف سيتجاوز الوعي العربي هذه الحدود مع مطلع الخمسينات في مصر التي لم تكن مهد الدعوة القومية

أما المغرب العربي فقد شهد تجربة سياسية وحدوية مختلفة. وكانت رهانات العمل الوحدوي لديه مختلفة أيضا. لقد تعرضت بلدانه للاحتلال في تواريخ متباعدة (1830 ـ 1883 ـ 1912)، لكن تضامنا وتنسيقا بين حركاته الوطنية نشأ بتلقائية لم يقدرها الاستعمار كثيرا. ربما كانت الوحدة الجغرافية، والتاريخ السياسي الوسيط المشترك، والوحدة الدينية المذهبية (السنية المالكية)، والتداخل السكاني والاثني، والتشابه اللسني. . . من العوامل التي أطلقت تلك الموجة من التضامن الكفاحي المشترك [12]. على كل حال فقد كان استعمار هذه البلدان هو العامل الرئيسي المباشر في قيام ذلك التضامن الوحدوي. لقد بدأ باحتضان المغاربة لثورة الامير عبد القادر الجزائري، وبالدخول في «معركة ايسلي» الى ـ جانب الجزائريين ـ [13] ضد الجيش الفرنسي (1844)، لينتهي بدعم الثورة الجزائرية بعد انطلاق كفاحها المسلح في أواسط الخمسينات من هذا القرن. وما بين التاريخين، كتبت الحركات الوطنية ـ في البلدان الثلاثة ـ فصولا من العمل النضالي المغاربي المشترك، وعلى جميع الجبهات. وخلقت أنوية وحدوية في شكل مؤسسات للعمل المشترك (مثل جمعية «نجم شمال افريقيا» و«جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين» و«لجنة تحرير المغرب العربي» بقيادة البطل محمد بن عبد الكريم الخطابي. . . الخ)، وصولا إلى إطلاق البرنامج الوحدوي المغاربي في «لقاء طنجة» لعام 1958 بين الأحزاب الثلاثة (حزب الاستقلال، الحزب الحر الدستوري، جبهة التحرير الوطني الجزائرية).

تشترك القيادة الوطنية في المغرب العربي مع مثيلتها في المشرق العربي ـ على ذلك العهد ـ في التعريف الاقليمي الجزئي للوحدة. لم تكن الوحدة المطروحة لديها ـ كما الأخرى ـ هي الوحدة العربية بالمواصفات التي سيعرفها مفهوم هذه منذ الخمسينات. لكنها تختلف عنها أيضا في ما هو أهم: في أنها كانت تفهم الوحدة لا بمعنى الوحدة الكيانية السياسية للاقطار الثلاثة في دولة (كما عنت ذلك في المشرق)، وانما بمعنى وحدة العمل الوطني ضد الاستعمار. هذا يعني أن مفهوم الوحدة في المغرب العربي كان يمتلك وظيفة سياسية جد محددة ومعنى جد محصور:

التنسيق السياسي [14] بين الحركات الوطنية في نضالها ضد المستعمر الفرنسي لتحقيق الاستقلال. انها ـ هنا ـ كانت في خدمة المشروع الوطني الخاص بكل قطر. ولعل تفسير ذلك يكمن في أن المغرب لم يشهد التجزئة الاستعمارية التي شهدها المشرق العربي. ولذلك نشأت فكرة الوحدة لديه كفكرة نضالية لتحقيق قضيته الأساس : الاستقلال السياسي.

، ، ،

الى المصادر السابقة لنشوء فكرة الوحدة العربية نضيف مصدرا فكريا له تأثيره ـ هو أيضا ـ وإن كان غير مباشر وصريح. يتعلق الامر بالتأثير الذي مارسته المنظومة الفكرية الغربية على الفكر السياسي العربي. وتحديدا الفكرة القومية التي نمت في أوربا في أحضان الفكر البورجوازي، وشهدت تطورا كاسحا في نماذجها.

لقد عرف القرن الثامن عشر والتاسع عشر بأنه قرن القوميات، وعرف بأنه فترة الاكتساح الاستعماري لعالم «ما وراء البحار». وحين كان الاستعمار يحط أقدامه في مناطق غزوه، كان عمليا يوفر امكانية عملية اكتشاف الظاهرة القومية لدى الشعوب المغزوة. ولما كانت أوربا الغازية قوية، متقدمة، صاحبة نموذج أخاذ في التنظيم العسكري والاداري والمدني، فقد كان ينظر الى نجاحها في تحقيق وحدتها القومية بصفته سببا من الاسباب الاساسية لتقدمها ذاك. والحقيقة أن العرب لم يتعرفوا على هذه الفكرة / الظاهرة من خلال قراءاتهم للفكر الأوربي [16]، وانما من خلال التأمل في الكيان القومي في أوربا. ليس هنا مجال البحث في أسباب هذا القصور النظري. لكن من المؤكد أنه كان عاملا مؤثرا في تشكيل معرفة سطحية ـ عربية ـ بالظاهرة القومية، تعايشت مع المخزون الدلالي من المعارف التقليدية [*]، وفوتت فرصا كبيرة على ذلك الوعي لبناء معرفة متماسكة عنها، وفي مستوى التحديات التاريخية التي طرحت نفسها على العرب عهدئذ.

هذه كانت ـ بالاجمال ـ المصادر التي نهلت منها فكرة الوحدة العربية، وتشكلت على أساسها الى حدود سقوط المشرق العربي في قبضة الاحتلال، ومعه سقوط الحركة القومية العربية في صيغتها الوليدة الصاعدة. وهي مصادر سيشهد تأثيرها دورا مختلفا ابتداء من منتصف العشرينات، وـ خاصة ـ مع مطلع الخمسينات، حيث ستدخل فكرة الوحدة العربية طور اشتباك مديد مع واقعة التجزئة الاستعمارية.

II - الوحدة العربية : الوعي النظري والتجربة السياسية.

بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها، وبعد ان ذهبت تطورات المرحلة ببقايا الدولة العثمانية المهزومة، دخلت الدول الاستعمارية المنتصرة (وبصورة خاصة بريطانيا وفرنسا) مرحلة اقتسام التركة السياسية والترابية في المشرق العربي تنفيذا للاتفاقات السرية السابقة بينها، القاضية بذلك. وحين أسفر المشهد السياسي في المشرق العربي ـ عقب ذلك ـ عن خريطة فسيفسائية من الدويلات، كانت الآمال التي علقها الجيل القومي الاول على وعود بريطانيا قد انسحبت خجولة، لتفسح المجال أمام آمال جديدة أقل تواضعا من آمال الدولة العربية الواحدة، نعني بها آمال الاستقلال السياسي من قبضة الاستعمار. هكذا انتقل الوطن العربي الى مرحلة المطالبة باستقلال دوله. وكان على حركاته الوطنية الصاعدة ان تتصدر المواجهة السياسية. فالتيار السائد في المشرق كان هو الاتجاه السياسي السلمي [17]، الذي مثلته أحزاب سياسية مثل «الكتلة الوطنية» في سوريا، و«حزب الاستقلال» في العراق، و«الوفد» في مصر. . . الخ. وكان على بعض القوميين العرب، الذين ظلوا متشبثين بهدف الوحدة العربية، أن يقاطعوا العمل السياسي المشدود الى الأهداف الجزئية تلك، وأن يهيئوا أنفسهم لجولة جديدة من العمل القومي في شروط تكاد تكون تأسيسية للنشاط القومي بعد نكبته المثيرة.

1) ـ نشأة الحركات السياسية القومية ونمو الفكرة الوحدوية

«عصبة العمل القومي» كانت أولى الاطر السياسية التي جرى بناؤها على طريق هذا الاختيار. تأسست هذه «العصبة» على يد مجموعة من المثقفين السوريين واللبنانيين في غشت / آب 1933. ويعد المفكر القومي زكي الارسوزي أحد قادتها ومنظريها [18]. في ختام مؤتمرها التأسيسي الذي أعلن ولادتها صدر بيان يشكل مادة لقراءة خطها الفكري والسياسي. ومن أهم ما جاء في البيان التأكيد على هدفين سياسيين من أهداف «العصبة» هما : تحقيق الاستقلال وتحقيق الوحدة العربية. وقد لا يبدو الامر جديدا أو ذا أهمية تستدعي الاشارة، طالما أن فكرة الاستقلال كانت ناشطة في الادبيات السياسية الوطنية، وطالما أن أفكار الوحدة العربية لم تكن قد

خبت بعد، وما تزال تراود كثيرين. والحقيقة أن الجديد الذي يحمله البيان بتأكيده على هذين الهدفين هو إقامته التلازم بينهما إذ هو في واقع الحال دعوة الى «ربط النضال من أجل الاستقلال الوطني بالنضال من أجل الوحدة العربية بحيث يصبح هذان النوعان من النضال وجهين لعملة واحدة»، [19] وهو الذي لم يكن ـ على كل حال ـ أفق الحركات الوطنية في المشرق، ولا اختيارها في تلك المرحلة. هل نجحت «العصبة» في بناء نموذج للعمل السياسي القومي، وفي كسب تأييد قطاعات شعبية له وانخراطها فيه ؟ نميل الى موافقة باحث عربي ـ اعتنى جيدا بالموضوع ـ على أن قيمة هذه «العصبة» لا تكمن في عملها السياسي، الذي كان متواضعا بالتأكيد، «بقدر ما تكمن في التأثير الايديولوجي الذي سوف تتركه في الاوساط القومية العربية خلال فترة من الزمن طويلة نسبيا». إذ هي على هذا الصعيد بالذات «تعتبر حدثا مهما في التطور الايديولوجي للحركة القومية العربية». [20] ونستطيع في هذا السياق أن نقول بأن أفكار «عصبة العمل القومي» وزكي الارسوزي، كانت الافكار التي تتلمذ عليها الجيل الجديد من القوميين الصاعد في أواسط الثلاثينات : جيل ميشيل عفلق وصلاح البيطار (قادة حزب «البعث» لاحقا).

، ، ،

حين أسس ميشيل عفلق وصلاح البيطار ولفيف من رفاقهما «حزب البعث»، كانت أفكار القومية العربية والوحدة العربية قد انتشرت كثيرا في أوساط الطلبة والمثقفين في سوريا ولبنان من خلال كتابات زكي الارسوزي، وساطع الحصري، وقسطنطين زريق، وعفلق والبيطار أيضا. ولم يكن تأسيسه إلا الاعلان عن انتقال الممارسة القومية من مجال النظر الى مجال التأطير السياسي. وحين نعيد استحضار تلك الحقبة، وقراءة المادة الفكرية التي جادت بها تجربة «البعث» السياسية، تستوقفنا جملة من الملاحظات :

أولى هذه الملاحظات، اسم هذه الحركة السياسية التي أريد لها أن تكون أداة العرب لتحقيق وحدتهم القومية : نعني «البعث». إن الاسم يحيلنا ـ بإيحاءاته الرمزية ـ على الفور الى مفهوم محدد للقومية وللوحدة. فهذان معا (كهدفين نضاليين) استعادة لحقيقة مطلقة ما هوية متحققة في التاريخ الماضي. هذه الحقيقة هي الامة العربية التي عرّفها عفلق بأنها «فكرة خالدة» [21] وبأنها «تذكر حي» [22] (والتي عرفها شعار «البعث» الشهير بأنها : أمة . . . واحدة ذات رسالة خالدة). وليس النضال القومي في سبيل الوحدة العربية ـ في نظر البعث ـ الا استعادة لهذه الفكرة. بل ان هذه الفكرة تظل أسمى من التحقق، مثالية (حتى تكون وظيفتها تعبوية

دائما : إلهاب النفوس). في هذا الصدد يقول عفلق مخاطبا الشباب : «لنؤمن دوما أن ما نعمله، وما نفكر به، وما نستطيع تحقيقه في نفوسنا وفي المجتمع ليس الا صدى باهتا، وليس إلا حقيقة ناقصة بالنسبة الى حقيقة امتنا الخالدة» مستخلصا : «لنضع أمتنا المثالية فوق كل اعتبار، وفوق كل شخص. . .» (23). هل كان هذا الاصرار من «البعث» على إشاعة تعريف روحاني (24) للامة العربية، ردا حازما على حركات معادية للعروبة كـ «الحزب السوري القومي الاجتماعي» و«الاخوان المسلمين»، أم أنه ناشىء عن ضحالة معرفية ممزوجة ببعض الحاجات الايديولوجية ؟ على كل، لم يضع الحزب نفسه ـ بفكره وبرنامجه ـ خارج سياق تجربة «التوحيد العربي» في ظل الاسلام، بصفتها إطاره المرجعي الاعلى. (*) وسيظل لهذا تأثيره في المفهوم القومي البعثي لاحقا (**).

أما ثاني هذه الملاحظات، فهي الغلبة الكاسحة في الخطاب السياسي البعثي ـ لمفاهيم من قبيل «العدد الاصغر» و«الخميرة الروحية» كلما تعلق الامر بوصف القوة النضالية التوحيدية. وهذه بدورها تحيلنا الى مفهوم «النخبة»، والى معنى للنضال القومي تنوب فيه «الخميرة الروحية» عن الناس، «العدد الاصغر» عن «العدد الاكبر» (25). وسيظل لهذا أيضا تأثيره الى الآن : إذ ما يزال «العدد الاصغر» «ينوب» عن «العدد الاكبر» !

لا تنتقص الملاحظتان السابقتان من قيمة «حزب البعث» أو من دوره في التاريخ السياسي القومي المعاصر، بل تتوخيان فقط الاشارة الى بعض ميكانيزمات التفكير والعمل في تجربته، والتي حدّت من امكانيات نجاحه (26). ذلك أن الحزب دفع بالفكرة القومية الى حد بعيد تنظيرا وتأطيرا (من خلال فروعه). وراكم معطيات نضالية عديدة أسهمت في كسب معركة الاستقلال الوطني، وتوطيد الحياة السياسية النيابية، وبناء أول تجربة وحدوية عربية مع مصر في نهاية الخمسينات. وكرس وعيا عربيا حادا بالخطر الصهيوني ليس فقط على صعيد أرض فلسطين، وانما على صعيد كل الوطن العربي، اعتبارا لان قيام كيانه السياسي فوق أرض عربية، لن يكون من شأنه سوى إعاقة كل محاولات بناء الكيان القومي العربي. والى هذا وذاك فقد نجح الحزب (منذ وحدة «حزب البعث» و«الحزب العربي الاشتراكي») في إقامة قران

ـ نظري ـ بين النضال ضد الصهيونية والاحتلال الاجنبي، والنضال ضد التجزئة الاستعمارية للوطن العربي، والنضال ضد الاستغلال الرأسمالي. وكان شعار الحزب : «تحرير ـ وحدة ـ اشتراكية» تعبيرا عن هذا القران الذي يرجع الفضل فيه لحزب البعث على ذلك العهد.

وبالجملة، فقد أثرت أدبيات حزب «البعث العربي الاشتراكي»، وتجربته السياسية (في سوريا أو في الفروع) في مجمل الحركة القومية العربية. بل يجوز لنا أن نسب له الفضل في امداد هذه الحركة بالمادة الفكرية التي تحتاجها. لذلك حينما كانت «حركة القوميين العرب» تتلمس أولى خطوات صعودها السياسي، وتخرج من حرم «الجامعة الامريكية» في بيروت الى شوارع العواصم العربية، وحينما كانت الناصرية تزحف على الارض مطيحة ببقايا نفوذ الامبراطوريات الاستعمارية، كان كل منها ينطلق وفي جعبته شيء من «البعث» : من فكره وشعاراته، ومعادلاته السياسية.

، ، ،

استعراض فكر وتجربة الحركة القومية العربية، لا يمكن الا أن يتخذ «حركة القوميين العرب» محطة هامة من محطاته. فالحركة هذه لعبت أدوارا حاسمة في التاريخ السياسي. ومع أنها لم تكن قد نجحت في أن تصل السلطة [27] فانها نجحت في أن تنجب تجربة سياسية نضالية ثرية ـ جماهيرية جذرية ـ من أروع التجارب السياسية التقدمية العربية في العقود الاربعة الماضية، والتي تركت نتائجها عميقة في جسم حركة التحرر الوطني العربية حينما اختارت تنظيمات «حركة القوميين العرب» (التي انشقت عن الجسم المركزي» الحل الماركسي النظري والسياسي [28].

سياق نشأة «حركة القوميين العرب» مختلف قليلا عن سياق نشأة «حزب البعث». فهذا الاخير كان تشكل في امتداد الاجابة القومية على واقعة التجزئة الاستعمارية التي لحقت المشرق العربي، وسوريا بالذات. بينما ارتبط قيام «حركة القوميين العرب» بظروف الاغتصاب الصهيوني لفلسطين وهزيمة الدول العربية في حرب العام 1948. هذا لا يعني أن الحركة قد نشأت خارج مناخ النضال العربي ضد التجزئة ومن أجل الوحدة، بقدر ما يعني أن سقوط قسم عظيم من فلسطين في قبضة العصابات الصهيونية، كان العامل المباشر وراء تلك النشأة. بل نستطيع

القول أن واقعة الاغتصاب أضافت سببا للنضال القومي من أجل الوحدة. وهو ما نلمسه في فكر الحركة واتجاه تجربتها السياسية.

يميل أحد مناضلي الحركة ومؤرخي تجربتها (باسل الكبيسي) الى تأكيد الصلة بينها («حركة القوميين العرب») وبين «كتائب الفداء العربي» [29] التي نشأت قبلها بحوالي ثلاث سنوات، بناء على أن القادة المؤسسين لـ «حركة القوميين العرب» (جورج حبش، هاني الهندي) هم أنفسهم المؤسسون لـ «كتائب الفداء العربي». [30] فضلا عن دلائل أخرى أفادت بها كتابات نقدية لتجربة الحركة. [31] ولعل التساؤل الذي قد يكون جديرا بالاشارة هو لماذا حلت «الكتائب» وصير الى تأسيس «الحركة»؟ ربما لانها كانت ارهابية فيما أراد لها بعض قادتها - وعلى رأسهم حبش - أن تكون جماهيرية. وكانت عسكرية، [32] فيما الحاجة تدعو الى أن تكون سياسية. وهذا ما قاد الى ما ذكرناه.

نهلت «حركة القوميين العرب» من مصادر فكرية - عربية قومية وغربية - عدة. لكنها تدين في تكوينها ومواقفها الفكرية الى أطروحات الدكتور قسطنطين زريق الذي كان أبا روحيا لها، والذي على يديه - وفي حلقاته الدراسية الجامعية - تتلمذ حبش ورفاقه، واستقوا نظرتهم القومية [33]. غير أن هذه القرابة الفكرية بين مفكر وحركة سياسية لا يمكنها أن تعرفنا على طبيعة تصورات هذه الاخيرة للقضايا التي ناضلت من أجلها. إذ لا بديل عن قراءة هذه التصورات في أدبيات الحركة نفسها: في صحفها والكراريس الصادرة عن لجنتها التنفيذية.

تستوقفنا في أدبيات الحركة بعض المفاهيم ذات الدلالة الصريحة على مقومات ووجهة تفكير الحركة في المراحل الاولى التي سبقت اقترانها بالتجربة الناصرية. من أهم المفاهيم على الاطلاق مفهوم «الثأر». [34] إن هذا المفهوم كان المفهوم المركزي الذي ظلت الحركة تفكر - انطلاقا منه - في مسائل الصراع العربي ضد الصهيونية. فتحرير فلسطين ليس أكثر من ثأر عربي لما لحق الامة من مهانة واستعباد على أيدي «اليهود». وبيّن أن هذا التصور من الفقر والبساطة بحيث لا تمكن نسبته الى أفكار زريق أو غيره من المفكرين القوميين، وأنه الى ظروف التجربة السياسية والتكوين السياسي لقادتها أقرب منه الى أي شيء آخر.

ماذا كانت تعني الوحدة العربية عند «حركة القوميين العرب» ؟ إنها هدف الامة العربية في تحقيق ذاتها. لكنها أيضا وسيلتها لانجاز التحرير والثأر. فالوحدة هنا هي الوعاء «. . . يحدث جدور نضال التحرر والثأر في نطاق نضال الوحدة [35] ولما كان انجاز التحرير والثأر يتوقف على الانخراط في النضال الوحدوي، فإن هذا - بنظر القوميين العرب - يفترض تجاوز العرب لكل ما من شأنه أن يحدث انقساما أو فرقة بينهم. وهذا ما يفيد أن الوحدة لم تكن - لدى حركة القوميين العرب في الفترة الاولى بالذات - ذات محتوى سياسي طبقي، ولم تكن لتعني - بالتالي - أكثر من التعايش أو التجاور الذي لا يأخذ المسألة الاجتماعية في قيامه [36] على خلاف «حزب البعث» الذي انتبهت أدبياته في هذه الفترة الى المسألة الاجتماعية وعلاقتها بـ/ وتأثيرها في المسألة القومية [37]

2) قيام الجامعة العربية :

إلى جانب نشأة الحركة السياسية القومية المشار إليها، شهدت الفترة المذكورة قيام مؤسسة عربية جديدة ذات علاقة بموضوع الوحدة هي جامعة الدول العربية. لقد قيل الكثير في شأن قيام هذه المؤسسة والاهداف المتوخاة من وراء ذلك. وجرى التشكيك في أن تكون لها - من حيث المبدإ - أي علاقة بهدف الوحدة، بل حصلت القناعة - أيضا - بأنها لم تتأسس إلا لتقوم بوظيفتها السياسية، المرسومة لها، في وأد وإجهاض الفكرة القومية، الوحدوية، وتمييعها، واستيعابها ضمن نقيضها الاقليمي ؛ وتكريس وحماية التجزئة الاستعمارية للبلاد العربية. وكان يضيف شرعية الى الموقف ومبررا له أن الجامعة العربية نشأت برعاية بريطانية [*] هدفت الى خلق نظام اقليمي متماسك تحت سيطرتها مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية (التي كانت تؤشر نتائجها على دخول قوى دولية جديدة مسرح النفوذ في المنطقة) ؛ وأن الذين تصدوا لهذه المهمة - من القيادات العربية - لم يكونوا محسوبين على التيار القومي العربي الذي حمل شعار الوحدة، وناضل من أجله طويلا. الى غير ذلك من عناصر تبرير ذلك الموقف.

غير أنه وُجد هناك من يراهن - من القوميين العرب - عليها، وبالتالي يرفض مناهضتها. وفي ظل هذا الازدواج عاشت الجامعة العربية. والواقع أنه «نشأ لها

وضع مزدوج نتيجة أنها بميثاقها جاءت استجابة لما أراده المؤسسون منها كجهاز يرسخ التجزئة والسيادة، بينما تمناها القوميون تجسيدا وتحقيقا لارادة الوحدة العربية» (38). وعلى الرغم من أنها عاشت على هذا الازدواج الذي كانت كفته تترجح باستمرار ضد السيرورة الوحدوية. إلا أن الجامعة العربية نجحت في أن تكون اطارا تنظيميا مقبولاً لنظام اقليمي عربي (39) وهو حكم نطلقه بمراعاة تامة لحال التجزئة التي تتعارض حتى مع مثل هذا النظام الاقليمي. ولعل أكبر دليل على ما نقول هو أنها تمكنت من انجاز العديد من المشاريع (40) التي رفضتها الدولة القطرية، لانها رأت فيها تهديدا لها، ومدخلا نحو حقائق كيانية قومية تتجاوز اطارها السيادي. وإذن، فلم يكن يضير الجامعة العربية أن تفشل برامجها التكاملية ومشروعها الوحدوي الوظيفي لانها كانت مقيدة بميثاقها وبممارسات الدولة القطرية العربية وسياساتها الجمركية. بحيث لم تكن تملك في مواثيقها «عناصر الالزام اللازمة لاجبار الدول على تنفيذ ما أقرته في مجالسها» (41). وعلى العموم، وكائنة ما كانت أهداف تأسيس الجامعة العربية، فإن الذي لا مراء فيه هو أنها ارتبطت ـ ولو سلبا ـ بفكرة الوحدة العربية، وعبرت عن صيغة من صيغها التنظيمية. بل ظلت، مع الاسف وربما أيضا لحسن الحظ، الاطار السياسي ـ التنظيمي الوحيد للفكرة الوحدوية العربية خلال الاربعة عقود والنصف الأخيرة. الاطار الذي صمد ـ بصعوبة ـ أمام تيار التجزئة والانكفاء القطري الذي زحف في العالم العربي ليجرف كل شيء.

3) الصهيونية والتجزئة المضاعفة :

كان الخطر الصهيوني في فلسطين دائم التأثير في حركة النضال القومي العربي، منذ وعد بلفور على الاقل. بل كان من العوامل الفاعلة في اطلاق سيرورة العمل القومي العربي في المشرق، لارتباطه بعملية التجزئة الاستعمارية المتحققة في المنطقة العربية، فضلا عن ارتباط القوى اليهودية ببريطانيا. غير أن قيام دولة اسرائيل كان الواقعة السياسية الاهم تأثيرا في الحركة القومية العربية، والاكثر دفعا لعملها نحو بلوغ محطات جديدة. فقيام هذا الكيان على أرض فلسطين، نقل الخطر الصهيوني من طور الاحتمال الى طور التحقق، وأعطاه شرعية دولية عبر قرار التقسيم لعام 1947، مخرجا اياه من محض وعد استعماري يسهل نقضه الى «حق» تعترف به

الامم. وخلق طابعا جديدا من الكوابح الاستعمارية للتوحيد القومي من خلال تقطيع أوصال المنطقة العربية وإقامة عازل جغرافي بين مشرقها ومغربها. بل خلق أداة استعمارية جديدة من أدوات تعميق التجزئة القومية، وحراستها من الاحتمالات الوطنية التي كانت تحبل بها المنطقة بعد الحرب العالمية الثانية. وتدريجيا، كان الوعي القومي العربي ـ وعي النخب المثقفة والحركات السياسية ـ يتعاظم بأهمية الفكرة الوحدوية العربية، كلما زادت التحديات. وبتعبير آخر، كانت المعادلة التي تتشكل في الوعي القومي العربي ترتسم بالصورة التالية: كلما تعرضت مسألة الوحدة العربية لمخاطر وتهديدات جديدة، كلما نمّى ذلك مجددا فكرة الوحدة، وأضفى على خيارها السياسي أهمية حاسمة.

وهكذا، فإن الزراعة الاستعمارية للكيان الصهيوني في قلب المنطقة العربية الهادفة الى الامعان في تجزئتها وتفتيتها، وإحكام القبضة عليها، ومراقبة مستقبل تطورها، لم تؤجل نضال الحركة القومية العربية الوحدوي الى حين تجاوز هذه الواقعة السياسية الجديدة، بل هو زخم ذلك النضال بعناصر اضافية. حيث جرى تشخيص الظاهرة الصهيونية كظاهرة لصق بعملية التجزئة، وأن معالجتها لاتتم الا بالادوات التي تجري بها معالجة التجزئة. وبدل أن يسيطر خيار تحرير فلسطين كمقدمة لانجاز الوحدة العربية (*) (باقتلاع إحدى معوقاتها) سيطر خيار الوحدة كسبيل لتحرير فلسطين، وكسبيل لتحقيق التقدم والاشتراكية. بحيث باتت الوحدة في الوعي والسلوك السياسي بهذا المعنى الهدف والأداة معا.

4) ـ الوحدة والاشتراكية: اشكالية علاقة:

الارتباط بين الوحدة والاشتراكية ليس قديما في الوعي القومي العربي، بل هو يعود الى منتصف الخمسينات بتأثير جملة من العوامل الموضوعية ليس هنا مجال الحديث عنها. فالوحدة في السابق كانت تعني وحدة كل العرب، حينما يتعلق الامر بالتفكير في / والحديث عن ممارستهم السياسية، تستوي فيها كل الطبقات والفئات (**) والقوى. وهو أمر مفهوم جدا طالما أن الخطر خارجي (الاستعمار)، وطالما أن الوحدة ليست أكثر من تذكر «حي»، ومن صحوة قومية، ومن استعادة

للرباط الروحي [42] ، وغير هذا مما عد في باب «بعث» القومية العربية . أما الوحدة بعد إنصرام النصف الاول من الخمسينات ، فقد أصبحت تعني وحدة القوى الاجتماعية الثورية التي تقصي من إطارها القوى الرجعية المحلية المرتبطة بالاستعمار أو المهادنة له . [43] وبتعبير آخر ، كانت الوحدة دون مضمون سياسي سوى ما تعنيه العبارة في دلالتها السطحية ، ثم غدت ذات مضمون طبقي شعبي وسياسي تقدمي اشتراكي . وبالجملة ، لقد سمح هذا التلازم بين الوحدة والاشتراكية ، في الوعي القومي العربي ، بتطور نوعي جديد للفكرة القومية الوحدوية العربية ، وبتحرر نسبي لها من محتواها المثالي الصوفي . وهو تطور (وتحرر) ستقطف ثماره ـ كما سنرى ـ التجربة الناصرية مع النصف الثاني من الخمسينات .

* * *

حاولنا في الفقرات السابقة أن نعرض سريعا لاتجاه تطور فكرة الوحدة العربية في التجربة السياسية للحركة القومية العربية بين العشرينات ونهاية الخمسينات ، لنتأدى من ذلك ـ في الفقرة اللاحقة ـ الى مراقبة هذه الفكرة في التجربة السياسية ، على عهد الناصرية ، وفي إطار تجربة «الجمهورية العربية المتحدة» بصورة خاصة ، مراقبة نبتغي منها ملامسة تلك التحولات التي شهدتها الفكرة عهدئذ ، كما نبتغي منها ممارسة قراءة نقدية هادئة في التجربة التي كانت الاطار المرجعي للفكر الوحدوي .

5) ـ الوحدة العربية : من الفكرة الى الواقع

فتح صعود «الضباط الاحرار» الى السلطة في مصر (23 يوليو 1952) ، الباب واسعا أمام تجربة سياسية قومية عربية متميزة في تاريخ العرب المعاصر . كان الشام مهد الدعوة القومية العربية ، ولم تكن مصر . لكن مصر صارت موئل تلك الدعوة ، والقوة الاقدر على اخراجها الى الوجود . ولعل الاسباب في ذلك عديدة . وأقواها وأرجحها مكانة مصر التاريخية ، والسياسية والبشرية ، والجيوستراتيجية . فمصر كانت الدولة الاقدم والارسخ ـ بمقاييس التاريخ ـ في المنطقة . ومصر كانت الاسبق من دون سائر البلاد العربية ، الى ولوج مغامرة النهضة مع محمد على في مطلع القرن الماضي . ومصر كانت الكيان الوطني الاكثر تحقيقا للاندماج بين جماعاته .

ومصر كانت نقطة التواصل الحساسة بين افريقيا العربية وآسيا العربية. وكانت ـ فوق هذا وذاك ـ عقدة الاطماع الامبريالية (لتحكمها في قناة السويس وقدرتها على مراقبة البحر الاحمر الى حدود باب المندب) الى الدرجة التي يصبح معها أي تأثير على ساحة مصر تأثيرا في مجموع المنطقة العربية. وأخيرا، فقد كانت القوة العربية الاقوى في مواجهة الكيان الصهيوني. لذلك حين نهضت مصر بمسؤولياتها القومية ـ في الخمسينات والستينات ـ كان لعملها السياسي كل ذلك الصدى، وكل ذلك النفوذ، وكل تلك الاهمية في العالم العربي.

وعلى الرغم من أن تاريخ الحركة السياسية الوطنية المصرية منذ بداية القرن 20، وتاريخ الفكر المصري المواكب له، يكشف عن أن الفكرة العربية والفكرة الوحدوية لم تكن ذات بال، ولم تحظ بمكانة في الوعي والممارسة، قياسا على ما حظيت به الفكرة الوطنية المصرية (والاسباب في هذا عديدة). إلا أن مصر لم تكن منعزلة تماما عن تيار الحركة القومية (وقد لجأ اليها كثير من رموزه ورجالاته السياسيين والمثقفين). بل لقد كانت لها مساهمتها ـ رسميا ـ في العمل القومي سواء من خلال مشاركة الجيش المصري في حرب فلسطين 1948، أو قبل ذلك من خلال رعايتها للقاء العربي الذي أسفر عن تأسيس الجامعة العربية، والذي كان لمصطفى النحاس باشا (رئيس وزراء مصر) دور كبير فيه [44]، ثم من خلال احتضانها لمقر الجامعة العربية.

ومع ذلك، فلعبد الناصر، ولفيف المناضلين القوميين الذين تحلقوا حوله، الفضل الاكبر في استثمار امتيازات مصر التاريخية والجغرافية والبشرية والسياسية لخدمة الفكرة القومية العربية، وتمكين النضال من أجل الوحدة العربية من عناصر القوة الوازنة الاستراتيجية التي كان يفتقدها قبل أن يؤول ملفه الى القيادة السياسية الناصرية. ونعرف أن ثمرة ذلك الجهد المبذول الذي ساهمت به مصر الناصرية (العربية القومية) كان قيام الوحدة المصرية ـ السورية بعد أقل من ست سنوات على نجاح «الثورة المصرية» وبعد أقل من أربع سنوات على صعود عبد الناصر الى رئاسة جمهورية مصر.

أ ـ تجربة الوحدة المصرية ـ السورية : معطياتها ودروسها :

ينهض أكثر من دليل على المكانة الاستراتيجية الرفيعة للوحدة التي قامت بين مصر وسوريا في فبراير / شباط 1958 . فهي ,
ـ أول محاولة لنقل قضية الوحدة العربية من الفكرة الى التحقق، من اليوتوبيا الى الواقع،
ـ وأول وحدة (بعد فشل ابراهيم باشا في القرن الماضي) لربط اقليمين عربيين من قارتين في كيان واحد، وتحدي «الثغرة» الجغرافية في المنطقة العربية،
ـ وأول تحدي لمشروع التجزئة الاستعمارية في المنطقة، وللكيان الصهيوني المعني بحراستها (= التجزئة)،
ـ وأول محاولة لاخراج مشروع الوحدة العربية من حدوده الاقليمية الى الفضاء القومي الارحب.

فقبل الجمهورية العربية المتحدة لم تكن قضية الوحدة العربية تتجاوز نطاق النصوص (فكرية كانت أو حزبية)، ولم تكن قد أصبحت شأنا سياسيا ملموسا. كانت مشروعا ولم تكن برنامجا، كانت حلما ولم تكن واقعا. ولما كان الحلم غير محدود، فإن فكرة الوحدة العربية لم تكن لتستقر على صيغة واقعية ممكنة، تماما كما لم يكن ثابتا الجزم بأن قيامها هو في عداد الامكان أصلا. وإذا كان توظيف مسألة الوحدة العربية في الصراع السياسي القطري أمرا اعتياديا قبل قيام الوحدة المصرية ـ السورية، فإن هذه الاخيرة سحبت هذه الورقة من التوظيف الداخلي، وقذفت بالتحدي في وجه جميع المتاجرين بالموضوع.

وقبل الجمهورية العربية المتحدة كان الاستعمار قادرا على توظيف توزع الخارطة العربية بين قارتين للحؤول دون التئام «الجرح» الجغرافي كيانيا، وكان يبدو كما لو أن هذا التوزع قدر جغرافي لا مرد له سياسيا. وزاد الامر سوءا واستعصاء قيام الاستعمار بزرع الكيان الصهيوني عند نقطة التقاء الجناحين العربيين، لقطع الطريق على احتمالات التواصل بينهما، ولضمان سريان مفعول الاقليمية بصورة طبيعية. فكان قيام الوحدة المصرية ـ السورية أول إعلان مدوي عن قدرة المنطقة على تحدي «قدرها» الجغرافي وعلى السباحة ضد تيار الارادة الاستعمارية.

وقبل الجمهورية العربية المتحدة كانت الفكرة القومية والفكرة الوحدوية اقليمية : كانت سورية أو عربية أسيوية (أي في حدود البلاد العربية الواقعة في آسيا) (*) . وباتت، مع اعلان الوحدة المصرية ـ السورية، فكرة عربية شاملة غير جزئية، قومية غير اقليمية. تماما كما أصبحت تتجاوز كونها ردا على مفاعيل الحقبة الاستعمارية ـ ومنها التجزئة ـ لتستحيل ردا حتى على وقائع التاريخ العربي الوسيط، ومنها انقسام الخلافة الى عباسية وأموية وفاطمية ومرابطية في مراكز متنافسة (بغداد، والاندلس والقاهرة، ومراكش).

لهذه الاسباب والاعتبارات كانت الوحدة المصرية ـ السورية (ورغم عمرها القصير) تجربة سياسية وحدوية رائدة وتقدمية في تاريخنا المعاصر. ووحده الاستعمار (وذراعه الصهيونية) كان يدرك هذه الحقيقة جيدا، ويحسب لهذا الواقع ألف حساب. لذلك ناصبها العداء، وأعلن عنه سافرا، ونظم في مواجهتها القوى المضادة من الداخل ومن الخارج معا، وما يزال يستشعر الى الآن خطورة أن تعاود المنطقة العربية ارتكاب «حماقة» 1958 ، فتأخذ مصيرها بيدها متحدية ما ابتغاه لها.

، ، ،

لماذا العودة الى تجربة الوحدة المصرية ـ السورية. ما القيمة التي تنطوي عليها قراءتها، وما فائدة ذلك بالنسبة الى الفكر السياسي العربي، والى قضية الوحدة العربية. هل يتعلق الأمر بتقويم تجربة وحدوية ـ كأي تجربة وحدوية ـ بهدف تفادي السقوط في أخطائها، وتجاوز ثغراتها السياسية ؟

إن الاهتمام بالوحدة المصرية ـ السورية يتجاوز، في الواقع، الاهتمام بتجربة وحدة قطرين عربيين فشلت، وصار لزاما علينا البحث في أسباب فشلها. إنه أكثر من ذلك، اهتمام بتجربة تعد **الاطار المرجعي** للفكر القومي الوحدوي العربي، وللتجارب الوحدوية «المتحققة» والمأمولة. فهي «الترمومتر» الذي يمكن بواسطته قياس درجة حرارة فكرة الوحدة في الوعي القومي العربي لفترة الخمسينات ومطلع الستينات، وقياس درجة التفاعل بين القوى المكونة للتيار القومي عهدئذ»، كما أنها هي «المادة الوحدوية الاخصب لاي مراجعة نظرية أو سياسية لمسائل الوحدة العربية، على اعتبار أنها التجربة التي دفعت بفكرة الوحدة العربية هذه الى حدها الاقصى» . (45)

لن نعني في هذه الفقرة بالحديث عن سياق تكوّن هذه الوحدة، أو عن معطيات ومحطات تطورها (*). بل نتوخى تحديدا قراءتها كتجربة، من خلال الاجابة عن السؤال التالي : لماذا أخفقت تجربة الوحدة المصرية ـ السورية ؟ نكتفي هنا بالقول أن هذه الوحدة نشأت في امتداد رغبة قيادية مصرية وسورية متبادلة أفصح عنها كل من حزب البعث (الذي اقترح الوحدة مع مصر ودعا اليها منذ 1957) [46]، وجمال عبد الناصر الذي تلقف المبادرة وأسس الوحدة. كما أنها عبرت عن رغبة جماهيرية عارمة فيها، وآي ذلك ما عرفته سوريا من حشود جماهيرية خلال استقبال عبد الناصر. كما نكتفي بالقول أن هذه الوحدة إذا كانت قد قامت بعد أن راكمت مصر وسوريا من المكتسبات الوطنية الشيء الكثير (تأميم قناة السويس، إفشال العدوان الثلاثي، الارتباط بالمعسكر الاشتراكي، قبر «حلف بغداد»، المساهمة الفعالة في قيام كتلة عدم الانحياز، صعود حزب البعث الى السلطة ودمقرطة الحياة السياسية في سوريا. . . الخ)، فإنها اطلقت مكتسبات سياسية وطنية جديدة في المنطقة العربية وعلى رأسها تأمين نجاح الثورة العراقية لعام 1958، وإفشال المخطط الامبريالي الامريكي حيال لبنان، والذي بدأت فصوله مع الانزال العسكري في العام 1958، لانقاذ أحد أركان الدفاع عن «حلف بغداد» : كميل شمعون، وتكريس الشهابية خيارا لبنانيا مشدودا الى المحيطط العربي، ثم تأمين الدعم السياسي والعسكري لجبهة التحرير الوطني وتسهيل نجاح الثورة الجزائرية. هذا دون الحديث عن عشرات حالات الدعم المشابهة على امتداد توزع حركات التحرر الوطني في العالم. نكتفي بالاشارة الى هذا للتدليل على أن هذه الوحدة إذا كانت قد خدمت الشعبين المصري والسوري، فهي خدمت أيضا كل الشعوب العربية، والشعوب المكافحة من أجل استقلالها الوطني.

لنعد من هذا الاستطراد ـ الضروري ـ الى التساؤل عن العوامل التي كانت في أساس إخفاق الوحدة المصرية ـ السورية. فماهي هذه العوامل ؟

يطالعنا أمام هذا السؤال سيل من الاجابات والتصورات، التي تشكل ـ في حقيقة أمرها ـ جزءا من الزاد الايديولوجي الذي استعملته ووظيفته أطراف الشراكة الوحدوية في حملة الاتهام المتبادل التي اشتعلت بينها تعريفا لاسباب الفشل، وتعيينا

للقوى المسؤولة عنه. وبعيدا عن أجواء تلك الحملة التي أصبحت جزءا من الماضي (النفسي على الاقل)، ودرءا لمخاطر السقوط في النظرة البوليسية أو القضائية للتاريخ (والتحقيق أسلوبها)، وسعيا وراء نظرة غير ايديولوجية موضوعية للامور، سنحاول أن نتناول هذا التساؤل بكيفية أخرى تنأى بنا عن الانخراط في معارك الماضي، وتقربنا أكثر من حقائقه.

نعم، قد تكون «مؤامرة الانفصال» ـ كما درج الناصريون على وصف الامور ـ هي السبب في إفشال الوحدة. وقد يكون التسلط المصري والبقرطة واحتكار القرار ـ كما يرى البعثيون ـ هي السبب فيما حصل. وقد يكون التدخل الامبريالي الصهيوني بالمحاصرة والتخريب ـ كما يرى الجميع ـ واحدا من أهم الاسباب في ذلك الاخفاق [47]. لكن هذا وذاك من العناصر المساقة للتفسير، إذا كان يستطيع أن يكشف عن جانب من الصورة، فهو لا يستطيع أن يكشف عن الصورة كلها. ويضيف قصورا على قصوره (= نعني العنصر الواحد من عناصر التفسير) أنه معبأ لممارسة وظيفة محددة: تبرئة الذمة، واتهام الآخر والقاء التبعة عليه. وليس من شأن هذا النمط من تناول الموضوع أن يقود الى التفسير، وإنما من شأنه أن يقود الى التبرير.

ضد هذه القراءة الجزئية، وخارج نطاق المزايدات السياسية، نريد أن نسوق بعض الملاحظات الأولية في موضوع إخفاق تجربة الوحدة المصرية ـ السورية في شكل فرضيات:

1 ـ الفصل بين الوحدة والديمقراطية:

نفترض أن هذا الفصل كان مقتل تجربة الوحدة. وقد اتخذ شكل تغييب للديمقراطية، واسقاط لاعتبارها مصدرا من مصادر (وشرطا من شروط) الوحدة. مظاهر ذلك التغييب عديدة، نكتفي هنا باستعراض مظهرين لها:

المظهر الاول : أتت تعبر عنه ما يمكننا تسميتها **بأزمة التمثيل والمشاركة**، أو **أزمة توزيع السلطة** بين أطراف الشراكة الوحدوية. فقد كان واضحا تمام الوضوح أن ثمة أرجحية تمثيلية مصرية في المؤسسات : مؤسسات الاتحاد القومي، وأن هناك بالمقابل تبهيتا مؤكدا للحضور السوري. وهي ظاهرة لن يبررها على الاطلاق أن مصر كانت الاقوى والاكبر. ولقد خلق فقدان التوازن هذا في سلطة الجمهورية العربية المتحدة أزمة حادة لم يكن من الممكن تجاوزها بالسير في نفس النموذج المطبق. قد يكون انسحاب البعثيين من حكومة الوحدة (نهاية العام 1959) صحيحا، وقد لا يكون كذلك. لكن الذي لاشك فيه هو أن لا شيء كان يبرر اقدام «حزب البعث» على حل نفسه «لتسهيل» قيام الوحدة. ولم يكن قبول الحزب هذا الشرط ـ في الواقع ـ إلا الخطوة الاولى للمصادقة على هيكل للوحدة يرفض الاختلاف بين أطرافه. لم يكن إلا التوقيع ـ بالاحرف الاولى ـ على نموذج يستبعد الديموقراطية تماما قاعدة لسلوكه السياسي الداخلي. إن في هذا الحل يقوم كل المفهوم الوحدوي المصري ـ السوري، وكل دلالاته، الصريح منها والضمني : نعني المفهوم الكلياني.

ليس صعبا أن نتعرف الى جذر هذه الازمة : إنه نفسه نمط التكوين السياسي لطرفي الوحدة، وكذا النموذج السياسي الدولتي السائد في البلدين : فالبعث صدر عن تجربة كانت تعيش مناخا سياسيا نيابيا وحزبيا تعدديا الى حد ما، بينما كان عبد الناصر ـ في الواقع ـ يعمم النموذج المصري على سوريا (*)، على قاعدة قناعة سياسية لديه بأن الحزبية تعادي ـ بطبيعتها ـ الوحدة، وتنهض حائلا دونها [48]. وكان من الطبيعي أن يحصل التناقض بين المرجعيتين.

المظهر الثاني : وهو المظهر الاساس في الواقع، ويعبر عنه ما يمكننا تسميته **بأزمة العلاقة بين الوحدة والمجتمع**. لم تكن الوحدة المصرية ـ السورية إلا وحدة نخب سياسية رغم كل ما يمكن أن يقال ـ وهو صحيح ـ عن شعبية عبد الناصر، وعن «المبايعة» الجماهيرية للقيادة الوحدوية.
لقد كان المجتمع منفعلا بالوحدة، لا فاعلا فيها. كانت الوحدة مصنوعة له (مع اسقاط جميع التحفظات) ولم يكن هو صانعها، لذلك ما إن حصلت القطيعة بين النخب، وانتكست الوحدة، حتى انهار كل شيء. وكما كان على المجتمع أن يقبل الوحدة، كان عليه أن يقبل الانفصال !

أن تكون الوحدة المصرية ـ السورية وحدة نخب سياسية، معناه أن التجربة لم تذهب الى توليد مؤسسات اجتماعية مندمجة، تتجاوز نطاق الدولة، وتستقل عنها، وتكون قادرة على أن تجابه ـ بوقائعها التوحيدية ـ أي احتمال انفصالي قد تكون السلطة مجاله ومادته. وهذا عين ما حصل. إذ لم يكن من الممكن ـ في ظل المفهوم الوحدوي الذي انجب الجمهورية العربية المتحدة ـ أن تقوم حياة سياسية وفكرية مستقلة عن الدولة، وأن تنشأ ـ في امتدادها ـ أحزاب مندمجة، أو اتحادات ثقافية مندمجة واتحادات نقابية مستقلة . . . الخ. وبالجملة، كان النموذج الوحدوي المصري ـ السوري نموذجا مبنيا على الدولة لا على المجتمع. أي كان **دولتيا**. كما كان ـ بالتالي ـ محكوما بالهاجس الدستوري (كان **دستورانيا**)، ليس بمعنى ميله الى البناء السياسي على أساس الدستور كعقد سياسي ينظم علاقات السلطة، والعلاقات بين الدولة والمواطن، وانما بمعنى الميل الى حصر التفكير في الوحدة في نطاق شكلها السياسي: اندماجية أم غير اندماجية! مع ما يجره ذلك النمط من التفكير من تصورات حول طبيعة السلطة التي تنبغي ممارستها لكي تطابق النموذج الوحدوي القومي القائم.

2 ـ الميل الادماجي القسري:

لا ينفصل هذا الميل عن الاول، بل هو شكل منه. وما صيغة الوحدة الاندماجية التي بنيت عليها التجربة المصرية ـ السورية إلا تعبيرا مباشرا عنه. ليس المستوى الاندماجي في العمل الوحدوي ـ هنا ـ هو المشكلة، ولكن المشكلة هي في الاتجاه نحو فرضه فيما لا تسمح بنى الاقاليم المندمجة بذلك وهذا ما دفعنا الى أن نسمي مثل هذا الفعل التوحيدي الادماجي بعبارة **القسري**. ذلك أنه ينطوي ـ في حقيقة أمره ـ على عملية إكراه (إخضاع) اجباري للمجتمع والدولة حتى يتطابقان مع الارادة السياسية، مع المشروع الوحدوي المبني في الدماغ، بينما العكس هو الصحيح: إذ الحاجة (والضرورة، ومنطق الاشياء) تدعو الى تكييف المشروع التوحيدي مع البنى التي يقع عليها، تكييف الفكرة مع الواقع.

إن ذلك النمط من الادماج القسري للاقاليم، الذي شهدت الوحدة المصرية ـ السورية نموذجا منه، يقفز عن الكثير من الحقائق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ويتعامل معها كما لو أن تغييرها رهن بالارادة فقط. ولعلنا نلاحظ في حالة الوحدة المصرية ـ السورية بعض الامثلة على ذلك :

ففي مصر، كانت السلطة تتمتع بالاستقرار الى حد كبير، وكانت تستطيع أن تدعم شرعيتها ـ فضلا عن أجهزة الدولة القوية ـ بمصادر أخرى وطنية لم تكن تعوزها بعد حرب السويس، والتأميمات، والدور السياسي المصري الفاعل عالميا واقليميا. بينما كانت سوريا تعاني من تطاحنات نخبها السياسية الحاكمة ومن عاهة الانقلابات التي تتناسل من بعضها لتودي باستقرار الحياة السياسية في البلاد. وفي مصر كانت سلطة الدولة قد بلغت حدودا قصوى من المركزية، إذا كان نموذج الحكم الناصري قد كرسها، فإن تاريخ الدولة المركزية في مصر يفسرها. كما أن الدولة كانت تصادر الحياة السياسية وتحتكر ممارستها. أما في سوريا فكانت اللامركزية ماتزال فاعلة في حياة الجماعات المدنية والسياسية، وكانت مناطق عدة ما تزال تتمتع بسلطات حقيقية مستقلة لاعتبارات قد يكون منها التعدد المذهبي. كما كانت هناك حياة سياسية حزبية مفتوحة على ظاهرة التعدد في النظام الحزبي بشكل مختلف عن مصر [49].

وفي مصر كانت الوحدة الوطنية بين الجماعات الاجتماعية قد ترسخت عبر تاريخ طويل من الانصهار المدني، بحيث أصبحت الشخصية الوطنية المصرية أكبر من الهويات الفرعية، وأصبح الولاء الوطني ـ في امتدادها ـ يعلو ما عداه من ولاءات. بينما كانت الوحدة الوطنية في سوريا تعاني من عسر التحقق، وكان التماسك المدني رخوا وهشا الى درجة حساسة جدا [*]، بسبب تلك الفسيفساء الاجتماعية التي ينطوي عليها تركيب المجتمع [50]، والتي يمكنها أن تفسر لنا الى حد كبير حالة عدم الاستقرار السياسي في البلاد.

وفي مصر كان النموذج الاقتصادي «اشتراكيا»، مبنيا على مراقبة واشراف الدولة، بل كان تدخل الدولة شاملا كل قطاعات العملية الانتاجية والتجارية والمالية، فيما كان الاقتصاد السوري ما يزال محكوما بالنظام الحرّ في جانبه الاعظم.

إن حالة اللاتكافؤ هذه بين البنى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المصرية والسورية لم يكن أمرا غير ذي شأن، بل هو فرض أحكامه القاهرة على تجربة الوحدة بين البلدين، بحيث بدا في سياقها كما لو أن الاندماج تحول الى ادماج (إلحاق). والحقيقة أن الانفصال لم يكن يعني أكثر من أن هذا اللون من الاندماج (القسري) مستحيل، ويسبح ضد منطق الاشياء. وهو (نعني الانفصال) أقرب الى هذا المعنى منه الى المؤامرة وغير ذلك. وحتى على فرض أنه كانت هناك مؤامرة مدبرة ومحبوكة ضد الوحدة، فهي لم تكن الا انعكاسا لـ «مؤامرة موضوعية» يحبكها الواقع ضد الارادة، المجتمع ضد الدولة.

، ، ،

لقد أعلن إخفاق الوحدة المصرية ـ السورية هزيمة الفكرة القومية الوحدوية كما طرحت على ذلك العهد، وكما جرى تجريبها سياسيا، ولم تكن تعني هزيمة فكرة الوحدة العربية أو تهافتها أو ما شاكل ذلك، كما استخلص بعض الذين يعرفون كيف يستلون سيوفهم حين تنتهي الوقيعة! ولم تكن المشكلة منحصرة في أن العرب فجعوا في حلم من أحلامهم القومية المشروعة، أو في أنهم خسروا رهانا سياسيا لهم فقط، بل كانت في أن ذلك الاخفاق الذي منيت به تجربة الوحدة المصرية ـ السورية تحول الى «عقدة» [51] في وعي وفعل حركة التحرر الوطني العربية، والحركة القومية ضمنها بخاصة؛ بل جر عليها نكسات سياسية جديدة، وعلى صعيد قضية الوحدة العربية بالذات. وقبل أن نفتح ـ في هذا البحث ـ حديثا نقديا في موضوعة الوحدة العربية، وفي بعض التصورات الرائجة حولها، وقبل أن نقترح عناصر مفهومية لوحدة عربية نعتقدها واقعية وممكنة وضرورية، لا بأس من أن نستعرض ـ وبسرعة ـ النتائج التي آلت اليها التجربة الوحدوية العربية (والتي آل اليها الوضع العربي عموما) بعد فشل الجمهورية العربية المتحدة، وذلك بغية إبراز المنعطف الخطير الذي ولجه النضال الوطني من أجل الوحدة منذ ربع قرن تقريبا، والتحديات التي تطرحها عليه الآن الاحداث المستجدة.

ب ـ انتكاسة الفكرة الوحدوية: من القومية الى القطرية:

بعد فشل الوحدة المصرية ـ السورية سيشهد موضوع الوحدة العربية انكفاءة ملحوظة في عمل القيادات السياسية، والقيادة المصرية بخاصة، غير أن القيادة

المصرية ستحاول ـ على الرغم مما خلفه ذلك الفشل من مشاعر انعزالية [52] في مصر ـ ابقاء موضوع الوحدة العربية حاضرا، حتى ولو أنها لم تتحمس لخوض مغامرات وحدوية جديدة. صحيح أن عبد الناصر خرج بدروس ثمينة من التجربة السابقة، رغم التورط المصري في اليمن [53]، ومنها تريثه العاقل، ثم رفضه الدخول في وحدة فورية مع العراق خلال حكم عبد السلام عارف، لادراك الحاجة الى توفير شروطها الوطنية (العراقية) [54] من جهة، ولادراكه صعوبة اقناع الرأي العام بها من جهة ثانية، ثم لادراكه الموقف السلبي السوفييتي المحتمل منها [55] من جهة ثالثة. ومع ذلك، فقد بقيت قضية الوحدة العربية دون مستوى الايقاع الذي كانت به. بل لقد أخذ العمل الوحدوي اتجاها مختلفا أضعف ـ في محتواه ـ مما كان عليه، هو اتجاه «التضامن العربي» الذي عُبِّر عنه من خلال مؤسسة «القمة العربية»، التي بدأ عبد الناصر يراهن عليها ـ منذ 1964 ـ كإطار لتنظيم العلاقة بين أطراف النظام العربي. ويكمن ضعف هذا الاتجاه بالذات في أنه يسقط البعد الايديولوجي السياسي في العلاقات بين أطراف النظام العربي (البعد الذي كان قائما على ثنائية : الرجعية، التقدمية) ليقيم تلك العلاقة على أسس التعايش الاقليمي العربي والاعتراف بهيكل النظم القائمة. الشيء الذي يعني أن قضية الوحدة لم تعد في هذه الفترة ـ في المفهوم الناصري ـ حقلا للصراع بين مشروعين سياسيين عربيين وطبقتين اجتماعيتين عربيتين، بل قضية كل العرب ؛ أي لم تعد تتحدد كقضية سياسية عربية داخلية، بل كقضية خارجية. وبالجملة، خرجت قضية الوحدة ـ في حقبة «التضامن العربي» !! من قضية تتحقق بمقدار ما ينتصر الخيار القومي التقدمي الرافض للسيطرة الاستعمارية والتجزئة على الخيار السياسي المحافظ المرتبط بتلك السيطرة وتلك التجزئة والمدين لها بوجوده، الى قضية تتحقق بمقدار ما يتجاوز العرب خلافاتهم ويؤجلونها. إن هذا المفهوم الذي أثمر قمة الاردن لعام 1964 والمصالحة التاريخية المصرية ـ السعودية في ما بعد، لا يمكنه إلا أن يعكس بأمانة أجواء التداعي الذي عرفه الوضع العربي والملف الوحدوي بعد انتكاسة الوحدة المصرية ـ السورية.

مظاهر عديدة أخذها تراجع الهاجس القومي (خصوصا بعد هزيمة 1967)، وتراجع قضية الوحدة العربية. سنكتفي هنا بالاشارة الى مظهرين أساسيين :

الأول : الميل نحو تكريس النزعة القطرية، سواء بانسحاب المبادرة السياسية الى الحدود القطرية الضيقة، مع المزيد من تهميش الهم القومي على صعيد السلوك السياسي الخارجي وتصييره شأنا غير ذي أهمية وراهنية، أو بالتركيز على ـ والمبالغة في ـ تنمية مشاعر قطرية على قاعدة المعادلة السياسية الفاسدة : القطر ـ الامة، واستنفار الحقل الايديولوجي لتأدية وظيفة صناعة تاريخ «قومي» قطري ممتد ـ من غير انقطاع ـ على ايقاع تطوري طبيعي. أو بإضعاف العلاقة الاقتصادية والتجارية للقطر الواحد بالاقطار العربية الاخرى، بما في ذلك التفنن في حياكة نظام حمائي جمركي ضد السلع العربية. هذا دون أن نتحدث عن الوظائف السياسية ـ الصغيرة في قيمتها ـ للحملات الاعلامية التي تجشأت فيها أجهزة الاعلام عاهات العرب ولا شعورهم القبلي بصورة لا تنتمي تماما الى السلوك المتحضر، وهي وظائف قطرية في المقام الاول. أما الحروب العربية ـ العربية، فقد كانت ـ بامتياز ـ آخر الشواهد وأهمها على انتصار المنحى القطري في سلوك النظام العربي. ففي هذه الحروب نتعرف فعلا على حقيقة ثمينة، هي أن أطراف النظام العربي تتصرف بصفتها وحدات مغلقة ـ تماما كالطبقات المغلقة Castes ـ مستقلة عن بعضها البعض، انطلاقا من نواتها الصلبة : القطر.

وإذا كانت انتكاسة الوحدة المصرية ـ السورية فرصة مثلى للاعلان الصريح المباشر عن الايديولوجيا الكيانية القطرية في السياسة العربية، فقد كانت أيضا مناسبة للاعلان عن نفس الهدف ولكن بصورة مختلفة، غير مباشرة، وعبر النقيض القطري : أي من خلال فكرة الوحدة بالذات. هكذا ـ وفي محاولة لتمييع قضية الوحدة والاساءة اليها، وتنفير الرأي العام منها، وفي محاولة أيضا للمتاجرة بالشعار الوحدوي لدى القطاعات الجماهيرية التي ما يزال له تأثير في أوساطها. . . الخ. ـ ازدهرت ظاهرة «التضخم الوحدوي» في السياسة العربية، وفي العلاقة بين الدول العربية. فأعلنت وحدات ثنائية وثلاثية بسخاء عجيب! الى درجة أن بعض تلك الوحدات مات في المهد، وقبل أن يفتح عينيه على الدنيا. وقد يكون مبرّراً تماما لماذا أصبح «الرأي العام» العربي باردا تجاه المشاريع الوحدوية العربية، بل ولماذا تحولت قضية الوحدة الى مناسبة للتندر في بعض الاوساط.

أما المظهر الثاني، فيختلف عن الاول شكلا دون أن يختلف عنه اتجاها. فإذا كان المظهر الاول يبدو في شكل رد فعل يميني على اخفاق تجربة الوحدة، فإن الثاني يبدو في شكل رد فعل يساري على ذلك الاخفاق. ذلك أن فشل الوحدة المصرية ـ السورية، ثم هزيمة العام 1967 أطلقت ـ في الوضع العربي ـ ميلا سياسيا متعاظم التأثير نحو نقد الحركة القومية العربية وتجربتها السياسية (والتجربة الوحدوية ضمنها). ولم يكن ذلك النقد منطلقا من نفس الاسس السياسية التي ارتكز إليها الخطاب القومي، كما لم يكن مشدودا الى ذات الاهداف التي أنشدت اليها الحركة القومية العربية. صحيح أن هذا الخطاب الناقد (الخطاب الماركسي العربي في صيغته الجديدة غير المُسَفْيَتَة) (*) يشترك مع الخطاب القومي (خصوصا في صيغته الناصرية) في العداء الشديد للاستعمار والامبريالية والصهيونية (**)، لكنه يحدد حقل الصراع مع هذا الاخطبوط في النطاق الوطني (القطري)، فضلا عن أنه يضفي بعدا اجتماعيا ـ طبقيا على ذلك الصراع مخرجا اياه من كليانيته المغلقة التي أنتجها الخطاب القومي على ذلك العهد. غير أنه، ورغم كل امتيازات حركة اليسار نظريا (أي على صعيد الرؤية الفكرية)، فإنها دفعت ـ من حيث هي أرادت أم لم ترد ـ الى ترجيح كفة البرنامج السياسي الاقليمي الانكفائي على حساب المشروع القومي. فنقدها ـ مثلا ـ للحركة القومية وللناصرية لم يفتح الباب لا أمام الاشتراكية، ولا أمام ثورات ديمقراطية ـ وطنية مفتوحة على الاشتراكية ـ ولا أمام صعود البروليتاريا الى السلطة، وإنما الى تسهيل ولادة الحقبة النقيضة: حقبة النفط والسادات، التي أعلنت خروج العرب من منطق الثورة الى منطق الثروة على حد تحقيب محمد حسنين هيكل. هكذا وجدت حركة اليسار العربي نفسها، وهي تنكفىء بسياساتها الى الحدود القطرية، أمام هزيمة منكرة: لقد لعبت في ملعب القطريين وبأسلحة ضعيفة أمام ترسانتهم المشحوذة المتطورة، لذلك خسرت رهانها مع القوميين والقطريين معا. وبعد أن انتصرت «مصرية» السادات، و«تونسية» بورقيبة على قومية عبد الناصر، وبعد أن راكم الانكفاء القطري من الكوارث ما فاق التحمل، وجد اليسار العربي نفسه يميل ـ كما لم يمل من قبل ـ نحو الخيار القومي، فأعيد الاعتبار لعبد الناصر وبرنامجه ـ أحيانا ـ بكثير من المبالغة تنم عن «عقدة ذنب» دفينة، ولكن أيضا عن وعي حاد بخطر عصر التذرر الاقليمي الذي ولجه العالم العربي.

ج ـ انتكاسة الفكرة الوحدوية : من القطرية الى الطائفية :

لم يكن الانكفاء القطري خاتمة مطاف مسلسل التراجعات الذي شهدته الحركة القومية العربية وقضية الوحدة العربية بعد انفراط تجربة الوحدة المصرية ـ السورية، بل أتى يشكل ـ في الواقع ـ مدخلا لطور من الانهيار والتفكك أكثر خطورة، كان مسرحه هذه المرة الدولة القطرية ذاتها. فقد خرجت هذه الأخيرة من شهر العسل، ومن مرحلة اعتدادها بنفسها : بهويتها، وتاريخها، وسيادتها، الى حيث واجهت حقائق اجتماعية واقتصادية وسياسية جديدة وضعت كيانها أمام علامة استفهام كبرى. فهي إذ عجزت عن تحقيق الاستقلال والتنمية والتقدم التي وعدت بها، وإذ راكمت الازمة الاقتصادية (الجوع)، والاختناق السياسي (القمع والاستبداد)، والقهر الاجتماعي (ومنه قهر الاقليات)، فقد هيأت الأرض الخصبة أمام فقدان ثقة المجتمع فيها، وأمام سقوط علاقة الولاء الوطني القائمة في ظل معادلتها. ومن ثمة فقد وفرت امكانية عودة المجتمع المدني الى مؤسساته التقليدية (الطائفية، والقبلية، والعشائرية، والعائلية. . .) التي عجزت الدولة عن تدميرها وتعويضها، وبناء أطر ومؤسسات جديدة ـ حقيقية وفعالة ـ للتمثيل الاجتماعي والسياسي بديلة منها.

لقد كانت الطائفية والحرب الاهلية ثمرة مرحلة الانكفاء القطري، من حيث هي مرحلة أعادت فتح ملف الهويات الفرعية، وقادت المجتمع موضوعيا الى الانتحار داخل سجن كياني يضيق على ذويه، في عصر تنفتح فيه الكتل القومية الكبرى على بعضها في اتحادات أشمل ؛ كما كانت ثمرة نموذج الدولة غير التوحيدية الذي انتعش خلال فترة الجزر والانحسار القومي، إذ «بقدر فقدان الدولة لطابعها كممثل حقيقي للقوى الاجتماعية المتجددة يأخذ الصراع الاجتماعي طابع الصراع العصبوي على صعيد المجتمع المدني، والقوى التي لا تستطيع أن تجد التعبير عن نفسها في الدولة، تخلق هي ذاتها دولها الذاتية. . .» [56]. وإذا كان لبنان اليوم هو مسرح هذا التدهور الخطير الذي يعرفه الكيان الوطني (القطري) ـ ويمكن اضافة السودان أيضا ـ فإنه ليس الحالة الفريدة أو الشاذة في العالم العربي. ربما كانت فرادته في أنه يفصح عن نفسه بينما لا يفصح غيره من الكيانات العربية عن ما في جوفه من حقائق رهيبة : وأخطرها حقيقة التعدد الطائفي [57] القابل للاستغلال السياسي.

وهـذا أمـر سنـدركه جيدا إذا ما استعدنا حقيقة أن لبنان («سويسرا الشرق» في الـوصف القـديم) كان قبـل 1975 المجتمع الذي يستطيع إخفاء ما في سريرته الاجتماعية بتلك القشرة السطحية من التغرب التي كانت تغطيه [58].

وكما أن الانحسار القومي مسؤول بصفة أساسية عن انتعاش الطائفية [59]، فكـذلك كانت الطائفية مسؤولة عن تدمير النظام العربي، أو على الأقل إحداث شروخ في هيكله، والتشكيك في شرعيتـه. ذلـك «أن أهم الاخطار التي شكلها التشتت الطائفي على حساب قومية النظام العربي، هي تلك المتمثلة في تأكيد الميل الخارجي لاعتبار النظام العربي شكلا مصطنعا من أشكال التفاعلات السياسية، وليس تعبيرا طبيعيا عن مظاهر الفكرة القومية التي تسبق الوحدة السياسية» [60]. وهذا ما يفسر ـ مثلا ـ لماذا بدأ الميل في السياسة العربية الى البحث عن هيكل مختلف (نظام اقليمي بديل) لا تكون العروبة رابطته الاساس.

إنها الوقائع والاوضاع السياسية التي جر اليها اخفاق تجربة الوحدة المصرية ـ السورية؛ وهي أيضا الشروط القاسية التي استمر التقدميون والقوميون يعملون في ظلها؛ ثم إنها ثالثا المرحلة التي أتاحت الفرصة كاملة أمام موجة من المراجعة النظرية لمسائل الوحدة العربية راوحت بين الحدة والخفوت تبعا للشروط التي ارتبطت بها.

نريد في ما سيأتي أن نفتح حوارا نقديا ـ وإن سريعا ـ مع بعض الاطروحات القومية، التقليدية في نظرنا، والتي ما تزال تتمتع ببعض الجاذبية لدى قطاعات من المثقفين ورجال السياسة في العالم العربي، والتي تحاول جاهدة أن تغض الطرف عن كل نكسات التجربة الوحدوية العربية، لتقترح نفسها مدافعة ـ من موقع «العلم» الذي يدرك قوانين التاريخ والوحدة ـ عن التجربة السابقة، رافضة أي لون من ألوان الحوار حولها بدعوى أنه معاد ـ بطبيعته ـ للوحدة! كما نريد ـ من وراء ذلك النقـد ـ أن نستعرض عناصر أولية لمفهوم للوحدة العربية مختلف، يزعم التسلح بالـواقعية والتـاريخية، ويعتقد أن نجاح حلم الوحدة العربية يتوقف على مدى ما يمكن أن يقطعه العالم العربي من خطوات في اتجاه امتلاك هذا النموذج الواقعي للوحدة العربية بصفته النموذج الممكن. . . والواجب.

III - الوحدة العربية : نحو إعادة بناء.

لا مناص من إعادة النظر - ومن موقع الهاجس القومي الوحدوي نفسه - في النموذج السياسي للوحدة العربية الذي جرى اختباره خلال العقود الثلاثة الأخيرة، حتى يصار الى انقاذ فكرة الوحدة في الوعي العربي من التلاشي أولا، والى خوض تجربتها التاريخية ثانيا على قواعد صحيحة تتفادى أعطاب التجارب الماضية (*)، وتتسلح بعناصر وأسباب الرسوخ والحياة. ولا سبيل الى ذلك، في المقام الاول، الا بنقد التصورات والافكار والاطروحات القومية التقليدية التي ما تزال - رغم عطائها «العلمي» الراهن - تنهل مادتها من التجارب السابقة، وتضع نفسها في خدمة المشاريع ذاتها التي انتهت الى الاخفاق.

نريد في هذه الفقرة من البحث أن نقرأ نقديا هذا الخطاب القومي التقليدي في أبعاد أربعة يكشف عنها وتتحكم فيه، وتمثل - في اعتقادنا - عناصر ضعف وتهافت فيه، كما تكشف - دون مساحيق - عن طبيعته الايديولوجية اللاتاريخية. يتعلق الامر، إذن، بنقد المفهوم البروسي - الادماجي فيه (في الخطاب)، ونظرته الميثولوجية للفرد القائد (شخصنة الوحدة)، ومفهومه الميتافيزيقي لـ «الهوية»، ثم اشكاليته السياسوية الدستورانية للوحدة العربية.

1 - نقد المفهوم البروسي - الادماجي للوحدة العربية :

نقصد بالمفهوم (أو المنظور) البروسي للوحدة العربية، ذلك الذي يستعيد تجربة التوحيد في ألمانيا انطلاقا من اقليم بروسيا (ونظيراتها الاوربيات في العصر الحديث)، مستندا ليها بصفتها الاطار المرجعي لأي وحدة عربية مأمولة، وبصفة تلك المرجعية تعبيرا عن «قوانين انتظامية» حاكمة للوحدة في التاريخ. نجد تمثيلا نسقيا ناجحا لهذا المفهوم البروسي للوحدة العربية في أطروحة «الاقليم - القاعدة» (61) للدكتور نديم البيطار (*).

تفترض هذه الاطروحة بأن الفكر القومي العربي ليس ولم يكن في مستوى معالجة وتناول موضوعة الوحدة العربية (وهذا مبرر قيامها كأطروحة تريد لنفسها التميز) [62]. فبتقدير هذه الاطروحة «ليس هناك في العالم الحديث كله من فكر أكثر عقماً وتخلفا من هذا الفكر، أو أكثر منه عجزا عن مجاراة أو استيعاب العقل الحضاري الحديث» [63]. ولذلك فهو لم يدرك ضرورة الرجوع الى التجارب الوحدوية في التاريخ لاستيعاب قوانينها [64]، وبناء التجربة الوحدوية على هدي من تلك القوانين، وهو ما تريد أن تفعله مسترشدة بـ «العلم» الموضوعي.

وإذ تحاول هذه الاطروحة التمييز في القوانين التي صاغتها بين تلك التي أسمتها أساسية، والاخرى التي اعتبرتها ثانوية [65]، فإنها تؤكد على السمة العامة الشمولية لتلك القوانين، بحيث لا يشذ عنها بلد من البلدان. أما الاقليم ـ القاعدة ـ في نظر هذه الاطروحة ـ فهو القانون الاساس والأهم في تجارب الوحدة على الاطلاق. هذا حال فرنسا التي حققت وحدتها السياسية القومية انطلاقا من اقليم قاعدة هو «ايل دوفرنس» (جزيرة فرنسا)؛ [66] وهذا حال اسبانيا التي حققت وحدتها هي الأخرى انطلاقا من إقليمها القاعدي (كاستيل) [67]. والشيء نفسه بالنسبة الى ويسيكس في انجلترا، وانجلترا في بريطانيا [68]، وإمارة موسكوفيا في روسيا، وروسيافي الاتحاد السوفييتي [69]، والتي كانت جميعها أقاليم قاعدية لتلك الدول، ومنطلق توحيدها السياسي القومي.

ولا تكتفي الاطروحة باستعراض النماذج هذه واشتقاق قانونها في حدود معطياتها. وإنما تعمم القوانين هذه على جميع التجارب والبلدان ومن دون استثناء، حتى تلك التي تعرضت وحدتها السياسية القومية للعديد من العراقيل. بل هي تجد في تلك العراقيل ـ بالذات ـ مادتها لتأكيد هذه القوانين. وهكذا، فلأنّ «جميع تجارب التاريخ الوحدوية الناجحة كانت تقريبا... من النوع الذي تتحقق فيه العملية الوحدوية التاريخية بقيادة اقليم ـ قاعدة» [70]، ولأن «جميع الاتحادات السياسية هي بحاجة الى هذا الاقليم القاعدة» [71]، فإن غياب الاقليم ـ القاعدة في كل من ألمانيا وايطاليا هو الذي يفسر لماذا تأخرت وحدتها القومية [72] الى النصف الثاني من القرن 19.

هذا التلازم الضروري بين الوحدة القومية لبلد ما وتوفر اقليم ـ قاعدة، ينسحب بالضرورة ـ حسب أطروحة البيطار ـ على الحالة العربية. فالوحدة القومية العربية تظل معلقة على توفر هذا الاقليم ـ القاعدة. هل معنى ذلك أنه غير موجود ولذلك لم تتحقق الوحدة؟ لا، إنه موجود، وتمثله مصر. فمصر، بحسب البيطار، وبحسب مركزها الاستراتيجي ووزنها البشري والعسكري، تشكل «القطر العربي المرشح حاليا أن يمارس دور الاقليم القاعدة» (73). بل أن الامر له من الاهمية أكثر من ذلك «فدون مصر **تستحيل** الوحدة العربية» (74). ويذهب هذا الرهان الوحدوي المتطرف على مصر الى حد لا وحدوي كما في هذا القول الذي جاء فيه أن «هذه الوحدة يمكنها «**الاستغناء**» **عن أقاليم أخرى**، خصوصا التي تقع في أطراف الوطن العربي ولكنها تستحيل دون مصر» (75).

غير أن المشكلة التي تواجه هذه الأطروحة هي كيف تمارس مصر هذا الدور بعد غياب الناصرية، وكيف تقوم به ووضعها الاقتصادي صعب؟ هنا يهتدي البيطار الى حل، هو عبارة عن إعادة بناء وتكييف للاطروحة بما يجعلها تتدارك هذه الثغرة. هذا الحل هو إقامة «القاعدة ـ المركبة» في خطوة اولى من خلال اتحاد بين مصر وليبيا، وفي مرحلة ثانية بين سوريا ومصر (76)، الى أن تكون هذه «القاعدة ـ المركبة» قد أصبحت ـ تحولت الى ـ اقليم قاعدة!

، ، ،

لدينا الكثير مما يمكننا تسجيله من ملاحظات وانتقادات على هذا التصور الوحدوي المركزي المنظِّر للنموذج الادماجي البروسي، والمبشر به في العالم العربي:

أ ـ إن هذا التصور يقوم بعملية تصنيف للعالم العربي الى مركز وأطراف كما لاحظ بحق محمد عابد الجابري (77). وهو تصنيف لا يمكن أن يستند الى أي أساس علمي. صحيح أن لمصر مركزا استراتيجيا داخل النظام الاقليمي العربي، سواء بسبب موقعها الجيوسياسي، أو بسبب قوتها البشرية. لكن هذا الامتياز لم يكن عنصرا ايجابيا إلا في الحالات التي تكون فيها القيادة السياسية في مستوى استثماره، وفي الحالات التي يكون فيها العالم العربي متماسكا داعما لمصر (*). لم تكن مصر قوية فاعلة دائما، بل أحيانا كانت حركتها تتوقف على حركة العالم العربي وليس العكس (كما حصل بعد هزيمة العام 1967). الى هذا نضيف أن مركزية الدور المصري

كانت قد مورست في فترات لم تكن قد برزت فيها مراكز أخرى (أطراف بلغة البيطار) لأسباب عديدة ليس هذا مجال التفصيل فيها. وربما أمكن القول الآن أن النظام الاقليمي العربي لم يعد - منذ عقد على الأقل - مؤسسا على نظام المركز الواحد كما كان الحال في الفترة بين 1956-1967، أو على على نظام المركزين المتنافسين (المصري - السعودي) بين 1967-1977 (78)، وإنما على توازن المراكز وتعددها. وهي الحقيقة التي يترجمها على المستوى المؤسسي - التنظيمي قيام التجمعات الاقليمية العربية الثلاثة، بحيث بات بإمكاننا أن نقرأ خريطة من المواقع المركزية تمثلها الى جانب مصر والسعودية كل من العراق والجزائر والمغرب وسوريا. . . الخ.

ونظل نحتفظ في هذه الملاحظة بسؤال عن العناصر التي يبني عليها البيطار موقفه. فهل تمثل مصر ذلك «الاقليم - القاعدة» بسبب قيادة عبد الناصر لها، ودوره في حياتها السياسية كقائد وطني، أم هي تقوم بهذا الدور بسبب موقعها الاستراتيجي ؟ إذا كان العامل الاول هو السبب فكيف يكون هذا الدور تاريخيا ودائما. أما إذا كان العامل الثاني هو السبب، فلماذا لم تلعب مصر الدور التوحيدي بعد غياب عبد الناصر ؟ وإذا كانت مصر اقليما - قاعدة بغض النظر عن الاشخاص، فهل يجوز لنا أن نقول بأنها ستكون كذلك في جميع الاحوال مدا وجزرا. وهل يجوز لنا أن نستخلص من ذلك أن مصر فرض عليها - لانها «الاقليم - القاعدة» - أن تكون توحيدية في عهد عبد الناصر، وتفكيكية في عهد السادات، أي هل نستخلص من ذلك أنها «الاقليم - القاعدة» في السراء والضراء ؟ !!!.

ب - هذه الاطروحة تخون منطلقاتها حين تضطر الى استعارة عنصر جديد الى خطاطتها الذهنية : نعني بذلك قولها بـ «القاعدة المركبة». ولا تبدو لنا تلك «الخيانة» إلا في صورة تناقض عميق يحكم منطقها، ويعكس ارتباكها وضعف مادتها السياسية. إذ كيف تكون مصر هي «الاقليم القاعدة» الذي تنطلق منه عملية التوحيد القومي فيما هي (نعني مصر) تحتاج ليبيا أو سوريا لتمكينها من هذا الدور ؟ أليس يغرينا هذا التناقض (79) بالاستنتاج الصوري (وهل نحن خارج المنطق الصوري ؟) بأن ليبيا أو سوريا هي بمثابة «الاقليم - القاعدة» لمصر التي عليها أن

تصير «الاقليم ـ القاعدة» ؟ !! ربما كانت فضيلة مفهوم «القاعدة ـ المركبة» ـ فضلا عن كشف الفقر النظري للاطروحة ـ هي تمكين صاحب الاطروحة من تحكيم خطاطاته الذهنية للواقع، وإعادة قراءتها في ضوء المعطيات المتحققة خارج إرادة الدماغ.

إن ما يمكن أن تقوله أطروحة «الاقليم ـ القاعدة» هي أن الوحدة تحتاج الى نواة. ولما كانت النواة ـ في المنظور الفلسفي الهيجلي والجدلي بصفة عامة ـ هي الواقع المتحقق في البدء المطلق قبل الصيرورة المادية، فإن رهن هذه النواة بما يكسبها هويتها كنواة لا يستقيم مع تصورها نواة. إنه تناقض لا مخرج منه إلا بإلغاء أحد الطرفين (مع غياب تام لامكانية التركيب). والالغاء اما أن يكون في صورة التأكيد القاطع على قدرة مصر على لعب دور «الاقليم القاعدة»، وهذا ما لا تقوم الشواهد الاقتصادية والسياسية على إمكانه. وإما أن يكون في صورة اقرار بوجود حاجة الى ترابط اقليمي بين مصر وغيرها. وهذا ما يفقدها الامتياز البيطاري بأن تكون اقليما ـ قاعدة. وفي الحالتين معا، فإن الاطروحة تتعرض لامتحان عسير : تاريخي (واقعي) ونظري.

ج ـ يفتح القول بـ «القاعدةـالمركبة» إمكانية أخرى خطيرة بالنسبة الى منطق نديم البيطار واشكاليته : انها امكانية قيام وحدة اقليمية جزئية، وهذا ما يتفاداه هذا المفكر القومي خشية من أن يكون خيارا بديلا للوحدة القومية العربية. أنه يبدأ برفض التجمعات الاقليمية (كما يرفضها الآن بشدة وعصبية)، لينتهي الى الاقرار بها ضمنيا. وليس مرد هذا التناقض الا الى ذلك البناء الشكلي الذهني للاطروحة الذي يقيمه خارج معطيات الواقع وامكانياته. وليس ذلك الاقرار الضمني منه بإمكانية قيام وحدات اقليمية إلا ثمرة التفكير في مشاكل الوحدة انطلاقا من الواقع. ويمكن القول بأن مفهوم «القاعدةـالمركبة» أكثر واقعية من المفهوم الاول («الاقليم ـ القاعدة»)، ولو أنه يبقى مفهوما بروسيا ادماجيا في محتواه كزميله الاول. ولعل واقعيته تكمن في أن مصر (وهي دولة قطرية لها مشاكلها ومديونيتها و. . . و) ليست قادرة (ولا غيرها) أن تنهض بأعباء التوحيد القومي. بل أن هذه المهمة تتجاوز قدرات الدولة الواحدة، لتفرض تعاونا جماعيا، لا يمكن إلا أن يكون تكامليا قبل أي شيء آخر. وهذا ما ينأى بحديثنا عن دائرة اشكالية الاستاذ نديم البيطار.

د ـ إن أطروحة «الاقليم ـ القاعدة» لا يمكن إلا أن تؤمن بالعنف وبالوحدة كوسيلة لتحقيق الانـدمـاج (أو بالأحرى الادماج). هذه الحقيقة لا نكتفي باستنتاجها أكسيوميا من مقدمات التصور البيطاري للوحدة، بل نحن نجدها معلنة ضمنا في معظم الكتاب، وصراحة في أماكن منه. نقرأ مثلا في هذا المقطع :

«دور القاعدة في تجارب التاريخ الوحدوية كان يعتمد في بعضها على سياسة قسر تفرض الاتحاد فرضا على الاجزاء الاخرى، أو تعتمدها بين وسائل أخرى أساسية في البعض الآخر» [80]، مضيفا «. . . فهذه السياسة [يعني سياسة القسر] تفرض ذاتها، وكل عمل وحدوي لا يعتمدها ويخطط لها يكون عاجزا» [81]. انها دعوة الى استعمال العنف لفرض الوحدة. وعلى الرغم من أن صاحب الدعوة يحاول تصوير هذا العنف بأنه عنف طبقي ثوري ضد الطبقات التي تقاوم الوحدة [*]، إلا أنه لا يمكن أن يخفي حقيقة أن هذا العنف عنف عسكري تقوم به دولة (دولة «الاقليم ـ القاعدة») ضد أخرى، ومن خلال مؤسسة الجيش. وحتى يستقيم «التحليل الثوري» يجري تلبيس الدولة ـ المركز وجيشها صفة الجهة الوحدوية الثورية (المكونة من الطبقات الوطنية !)، ويجري ـ بالمقابل ـ افتراض صورة معاكسة للدولة أو الدول الطرفية.

وعلاوة على أن هذا التصور يحول الوحدة الى شأن عسكري (إذ الجيش هو الذي يحققها بإدماج الاقاليم الطرفية في المركز، وهو الذي يحميها من أخطار الفشل : ومنه الانفصال !)، فإنه يُعرِّفها بأنها شأن نخبوي، أي تقرره النخب. ذلك أن إعلان إرادة القسر لفرض الوحدة وحمايتها لا يمكن أن نتصوره إلا إعلانا نخبويا تقوم به الطبقة السياسية الحاكمة، ولا يمكنه أن يكون إعلانا شعبيا وجماهيريا في بلد ضد بلد آخر، وإلا تحول الى حرب أهلية. وهو ما لا يمكن أن يكون اتجاه الوحدة على كل حال.

لا يسعنا، إزاء هذا التصور البسماركي، إلا أن نقول أن عصر الوحدات الاوربية التي كانت تنفذها الجيوش بالغزو والاخضاع القسري للامارات والممالك انتهى، وتصعب استعادته، وأن الوحدة ـ والوحدة الناجحة ـ لا يمكن إلا أن تكون ديمقراطية أو لا تكون. ليست الوحدة إكراها قسريا لاقليم أو دولة،

وإخضاعا له بالقوة الى الاتحاد الاندماجي، بل هي اندماج أو اتحاد طوعي، حر، ديمقراطي، ينجح بمقدار ما يعيه الشعب، ويهفو اليه بإرادته واختياره. وليست الوحدة شأنا عسكريا [82]، وإنما هي شأن سياسي. ثم انها أخيرا، ليست قضية نخب تبنيها بالقسر، أو تحلها بالقسر، بل هي قضية شعوب، لا ينبغي أن نتصور ولاءها للدولة توقيعا على شيك مفتوح، تحت ارادة السلطة تتصرف فيها كيف تشاء.

نتأدى من الملاحظات الانتقادية السابقة التي سجلناها على هذا التصور البروسي الادماجي المركزي للوحدة العربية الى صوغ الخلاصات التالية :

الخلاصة الاولى هي أن هذا التصور **تصور ارادوي**. أي أن الوحدة في تقديره تقوم بمجرد ما تنشأ رغبة في قيامها. وأن هذه الرغبة يعبر عنها القادة الثوريون الوحدويون (النخب)، فتتفاعل معها الجماهير. وهكذا لا شيء يمنع تحقيق هذه الرغبة طالما توفرت شروطها الذاتية (إرادة الحكام والجماهير). أما العوامل الموضوعية الاخرى : الاقتصادية والسياسية، والاجتماعية، والدولية فلا مكان لها في المعادلة، وليس استحضارها إلا من قبيل التعجيز، أو وضع العصى في العجلة. إنه تصور مثالي بامتياز (لنقل هيجلي). إذ التاريخ لديه (الوحدة) هو تحقيق للفكرة المطلقة، للمفهوم، وهو لا يتحدد (نعني التاريخ) إلا بتلك الفكرة المطلقة.

الخلاصة الثانية هي أن هذا التصور **لا تاريخي**، أي لا يجيب عن حاجات وحدوية عربية تاريخية، بالاحتكام الى منطق التاريخ، وانما هو تصور ميتافيزيقي محكوم بالنظر الى لحظات التاريخ بمفهوم الزمان المطلق. باسم العلم وقوانين التوحيد القومي يقوم بممارسة عملية مصادرة ميتافيزيقية لتاريخية المعطى المعاصر، محيلا الآن الى الماضي، أو مقيما علاقة تماثل بين الماضي (العصر القومي الاوربي) والحاضر، رافضا النظر الى علاقة الاختلاف بينهما. ولأن إطاره المرجعي ماضوي (التجربة القومية الاوربية)، فإنه يسقط في النزعة الكليانية وتعبيرها السياسي هو الاستبداد، وهو ما تنظر له هذه الاطروحة !

أما **الخلاصة الثالثة** فهي أنه تصور يوتوبي (طوباوي) يقدم الحلم على الواقع، المأمول على الممكن. أنه لا ينظر الى الوحدة العربية من زاوية ما يمكن أن تكون عليه، أي من زاوية الامكانية أو الامكانيات التي يحبل بها الواقع والتي قد تسمح بشكل ما من أشكال الوحدة. وانما من زاوية ما **ينبغي** أن تكون عليه. أنه هنا تصور معياري، محكوم بالتفكير في موضوعه (الوحدة) انطلاقا من معيار أو من نموذج مثالي Idéal-Type مصاغ في الذهن، وليس انطلاقا من المعطى الواقعي وامكانيته. إنه ـ بحسب وصف الجابري للخطاب القومي العربي ـ «يحول» الممكنات الذهنية «الى معطيات واقعية» [83].

2 ـ نقد مفهوم الشخصنة :

الاطروحة اياها التي تدعو الى نموذج الوحدة الاندماجية التي يكون «الاقليم ـ القاعدة» نواتها ومركزها، تدعو الى شخصنة الوحدة كشكل من أشكال تحقيقها. معطياتها على هذا الصعيد يمكن تلخيصها في أن قيام الدول الموحدة «كان يقترن بقائد (. . .) يرمز اليها، ويجسد فكرتها ويعبر عن إرادتها في سلطة مطلقة أو غير محدودة» [84]. وهو قانون «تستخلصه» الاطروحة من تاريخ هذه التجارب [85] سواء «الشيوعية» (مع أشخاص كلينين وستالين وماو تسي تونغ)، أو الليبرالية الامريكية (جورج واشنطن أبرهام لنكولن)، أو الديمقراطية الفرنسية (نابليون) أو غيرها. أما الأهمية التي تنطوي عليها هذه الشخصنة ـ في نظر صاحب الاطروحة ـ فهي أنها (نعني الشخصنة) عامل توحيد لمجتمع ممزق الروابط والولاءات، وتعبيرا مكثفا عن الارادة الجماعية (أي تجسيدا لها)، ونقلا للمبادىء العامة المجردة ـ صعبة التمثل ـ الى صور حسية مشخصة يتفاعل معها الناس، وغير هذا وذاك من «المزايا» السياسية لظاهرة شخصنة السلطة [86]. إن وجود هذه الشخصنة في التجربة العربية (من خلال جمال عبد الناصر) يفسر ـ في نظر دعاتها ـ المد الوحدوي كما يفسر غيابها الخسارة [87].

لا مراء في أن الذي يتحدث عن هذه الظاهرة (ظاهرة الشخصنة) انما يتحدث عن واقع موجود. إذ ما فتئت تجارب سياسية تكشف عن آلية معقدة من بناء وممارسة

السلطة يتماهى فيها شخص «الزعيم» أو « القائد» مع السلطة والمجتمع تماهيا كاملا، بحيث يعبر القائد عن «إرادة» المجموع الاجتماعي «دون الحاجة» الى مؤسسات للتعبير الاجتماعي ـ السياسي خارج شخصه. غير أن ثمة فرقا كبيرا بين أن يصف المرء حالة سياسية موجودة، وبين أن يدافع عنها ويعتبرها حالة مقبولة. إنه الفرق بين الرصد الخارجي الموضوعي وبين التبرير الايديولوجي.

لا يكفي أن نقول بأن الشخصنة لا تعبر عن قيمة الفرد «الزعيم» أو «القائد»، بقدر ما تعبر عن الارادة الشعبية العامة، حتى نقبل هذا النمط من السلطة. بل ينبغي أن نتساءل عن نتائج هذه الشخصنة، التي تساهم حتى الدعاية الاعلامية الرسمية في تكريسها والذهاب بها الى الحد الذي يفتح الباب أمام مظاهر مرضية كالتقديس (أو عبادة الشخصية) والاتكالية، أي استقالة المجموع الاجتماعي وتفويض الفرد الحاكم عبر «ميثاق عاطفي». ماهي الاوضاع التي تخلقها ؟ إنها باختصار :

ـ تهميش المجتمع، ودفع مبادرته الى دائرة الشلل، والتعامل مع الشعب كقطيع يساق على مزاج الحاكم «القائد» الذي يمحضه شعبه الولاء.

ـ كبح جماح تطور المجتمع المدني، بل وأد حركة النمو في أطره السياسية والثقافية، من خلال ربط المجتمع بالدولة وقائدها.

ـ شل أجهزة الدولة نفسها، والاجهاز على وظائفها وفعالياتها من خلال مصادرة تلك الفعاليات والوظائف واحتكارها من قبل القائد.

ـ ادخال السياسة ـ وهي عقد بين الجماعات ـ في متاهات الثيولوجيا، بتشويه بنية التمثيل من تمثيل مؤسسي الى تمثيل روحاني.

ـ ربط مكتسبات البلد المعني بشخص القائد، الى درجة ينهار فيها كل شيء بعد غيابه كما حصل في الصين ومصر وغيرهما. . .

إن أطروحة الشخصنة لا يمكن أن تضيف الى قضية الوحدة العربية إلا المشاكل والعراقيل (*) . ولن يتاح للعرب أن يحققوا وحدتهم إلا إذا اهتدوا الى نظام من التمثيل والولاء يتجاوز الفرد والطائفة والعشيرة والقبيلة والعائلة والمنطقة الى الوطن المعبر عنه في جغرافيا ترابية وسياسية أيضا، تكون تضاريسها هي المؤسسات الديمقراطية لا الافراد. وعلى الفرد أن يقدم الولاء للدولة والمجتمع، وليس العكس. والفرد مهما كانت وطنيته وشعبيته، فإنه ملزم بأن يكون تحت مطال «العقد الاجتماعي» العام، وليس فوقه أو على حسابه. إن الزعيم الذي تحتاجه الامة العربية الذي يقودها الى تحقيق أهدافها **هو إرادتها الواعية الفاعلة**، المعبر عنها في نظام اجتماعي وسياسي مفتوح [88] غير مختنق الشرايين : مفتوح على تداول السلطة حسب المعادلات السياسية الحضارية، لا الفئوية العصبوية. وبكلمة، ان هذا الزعيم (الجديد) الذي تحتاجه الأمة هو المواطن.

3 ـ نقد ميتافيزيقا الهوية :

من المفاهيم المتداولة في الخطاب القومي العربي، والتي تمثل ـ في اعتقادنا ـ عنصرا من عناصر فقره المعرفي، ومأزقه الايديولوجي مفهوم «الهوية». يرتبط كثيرا التفكير في موضوعة الوحدة العربية باستعمال هذا المفهوم، فيتلازمان تلازما عضويا، بحيث يستدعي الواحد منهما الآخر. يصبح التفكير في الوحدة العربية ـ إذن ـ تفكيرا في «الهوية» العربية، أو في الكيفية التي «ينبغي» التعبير بها سياسيا عن تلك الهوية. ذلك أن الوحدة القومية ليست ـ في هذا المنظور ـ إلا التجسيد السياسي لتلك الهوية. وبالجملة، ينطلق الفكر القومي العربي في تبريره الحاجة الى الوحدة العربية، من أن ثمة «هوية» عربية، ثابتة وأن هذه الهوية لابد من أن تجد كيانا سياسيا قوميا يجسدها ويعبر عنها، باعتبار أن الكيانات القطرية القائمة تعبر عن هويات فرعية اقليمية غير قومية. انها ـ إذن ـ (نعني «الهوية» العربية) المادة التي منها تشتق الوحدة العربية شرعيتها.

تعني «الهوية» العربية ـ في محتواها المعرفي وكما يفصح عنها الخطاب القومي العربي ـ جملة ما تحصّل للعرب من تاريخهم، من «خصائص» وعناصر ثقافية كاللغة، والثقافة والمعتقد، بحيث باتت تشكل «ثوابت» في حياتهم، تميزهم عن غيرهم، وتطبعهم بطابع خاص. وهكذا فليست «الهوية» أو الذاتية العربية سوى

الالتـزام بهذا النظام من الثوابت، وإعادة انتاجه المستمر. أما كل خروج عنه أو تعـديل فيه فلن يكون سوى المدخل ـ الفردي أو الجماعي ـ نحو فقدان الهوية، وانحلال الذاتية.

الحـديث عن هوية ـ هو في الواقع ـ حديث عن المطلق، عن حقائق خارج الزمان. فالهوية لن تكون أكثر مما انحدر من الماضي من معطيات ثقافية وحضارية. ولن يكون من شأن أي حديث عنها إلا السقوط في فخ مفهوم «التماثل» (89). وهو مفهـوم ميتـافيزيقي، يُسقط عن التاريخ بعد الحركية والتغير. إذ تبدو له الأزمنة متماثلة، متماهية، متكررة في حركة واحدة. إن الانطلاق من مفهوم «الهوية» هو ـ في التحليل الاخير ـ القبول بممارسة عملية مصادرة لتاريخية التاريخ، أي لبعد التحول فيه. كما أن القـول بالهوية العربية الثابتة يقيم المشروع العربي ككل على عناصر الماضي، حيثما تشكل «الهوية» تلك الحقيقة الماضوية، الممتدة في الزمان الحاضر، العصية على التحول أو التغير. أي أنه يجعل هذا المشروع السياسي يتأسس على الماضي بحيث لا يكون ـ في اتجاهه ـ أكثر من استعادة له.

صحيح أن العـرب يشـتركـون في لغـة قومية، وفي تاريخ سياسي متـداخل المعطيات، وتشترك غالبيتهم في الانتماء الى نفس العقيدة. وصحيح أن هذه العوامل ذات أهمية في تحقيق التواصل والانصهار بين العرب. بل صحيح أن هذه المكونات اللغوية والثقافية والدينية ظلت تحفظ للعرب شعورهم بوحدتهم رغم تعدد كياناتهم السياسية. غير أن هذه العـوامـل ـ وعلى أهميتها ـ لا تكفي لكي تكون مداميك للوحدة العربية، أو عناصر بنيوية تكوينية لها. فالحاجة الى الوحدة لا يبررها فقط هذا الواقع الثقافي ـ اللغوي ـ العقدي (المعبر عنه بمفهوم «الهوية»)، وانما تبررها أيضا ـ وأساسا ـ المصالح الحاضرة والمستقبلية للجماعة القومية العربية. إن الهوية العربية ليست ـ أو لا ينبغي أن تفهم على أنها ـ ذلك المعطى الجاهز المتحقق في التاريخ الماضي، بل هي مشروع مطروح تحقيقه وانجازه في الحاضر والمستقبل. ولا مخرج من المأزق الفكري للخطاب القومي العربي، ومن المأزق السياسي لتجارب الـوحدة العربية، بل لا مستقبل لهما إلا بالخروج من التعريف الماهوي الجوهراني للقومية العربية والوحدة العربية، الى المفهوم التاريخي، الذي يستوعب الحقائق

الحاضرة والمحتملة فضلا عن الماضية. وبصيغة أخرى، لا خيار أمام وعي الوحدة العربية إلا أن يتأسس على وعي حاجات الحاضر وتحديات المستقبل. ولا خيار أمامه الا مغادرة وهم الهوية المستعادة، الى أفق الهوية المطروحة للبناء.

4 ـ نقد المفهوم السياسوي للوحدة العربية :

نقصد بالمفهوم السياسوي للوحدة العربية ذلك المفهوم الذي يحصر الوحدة في جانبها السياسي، أو ينظر اليها بصفتها قضية سياسية تتحقق بمقدار ما تميل دولة قطرية الى التخلي عن بعض سيادتها وسلطتها الخاصة لقاء الاتحاد أو الاندماج مع دولة أو دول أخرى. ان حقل تحققها في هذا المنظور (نعني الوحدة) هو الدولة، بصفتها مجتمع السياسة ونخبها من صناع القرار ومديري تنفيذه... الخ. ينتج عن هذا المفهوم السياسوي ـ ويتلازم معه ـ مفهوم نظير هو ما يمكن أن ندعوه بالمفهوم الدستوراني للوحدة العربية. وهو كناية عن عملية تقليص لقضية الوحدة الى نطاق شكلها الدستوري : فدرالي، كونفدرالي، اندماجي مركزي. بحيث تتقرر درجة النجاح أو الفشل في التقدم نحو انجازها تبعا للنجاح في الخروج بإجابة حاسمة حول صيغتها الدستورية.

لقد عاشت قضية الوحدة العربية طويلا على هذه الاشكالية السياسوية الدستورانية. وكانت الحصيلة النظرية ـ في الغالب ـ هي التراكم الايديولوجي، تماما كما كانت الحصيلة السياسية هي الاخفاق. ومساهمة منا في نقد هذه الاشكالية، سنسوق الملاحظات والفرضيات التالية :

أ ـ إن بناء الوحدة على الدول يحول الوحدة الى شأن سياسي نخبوي تختص بتقريره وإدارته فئة محدودة من المجتمع هي التي تغطي الدولة، مع ما في نظام المراتبية الذي يتحكم بها من تأثير في تعميق احتكار التصرف في موضوع الوحدة من قبل قيادات يضيق نطاق مجالها عن باقي نخبة الدولة. مثلما يحوّلها الى واقع رهن بإرادة الدولة. إذ لما كان أمر اختيار قيامها يعود الى الدولة، كذلك يؤول أمر مصيرها الى الدولة. ومن الطبيعي أن هذا النمط «المزاجي» النخبوي الدولتي للوحدة العربية

ـ

ـ وهو الذي ساد تجاربنا الوحدوية ـ سيكون هشا، وضعيفا أمام التحديات ومعرضا للاهتزاز كلما اهتزت أو ساءت العلاقات بين النخب الحاكمة في بلدي أو بلدان الوحدة.

ب ـ إن بناء الوحدة على الدولة يشكل عملية إقصاء للمجتمع، أي ـ بلغة صريحة ـ يضعف كثيرا فرص نجاح واستمرار الوحدة. فالمجتمع المدني ـ بأطره ومؤسساته، السياسية والثقافية والنقابية والحقوقية والاجتماعية ـ ليس برسم التبريك والمباركة للخطوات الوحدوية التي تقدم عليها ـ وتعلنها ـ الدولة. وانما هو ـ بالضرورة ـ الجهة الافعل والاكثر قدرة على صنع الوحدة، وترسيخها في النسيج الكياني، وحمايتها من المزاج السياسي، ومن التحديات الخارجية. لان المجتمع المدني هو المعني ـ في الاول وفي الاخير ـ بهذه الوحدة. وليست الدولة إلا أداة تنفيذية له على طريق تحصيل هذا الهدف. وحين يصادر منه هذا الحق ويحتكر من قبل الدولة ونخبتها، يكون من الطبيعي أن تفتر حماسته للوحدة، وهو ما لا يستطيع أي نزيه أن يشك في وجوده في أحشاء المجتمعات العربية الآن.

ج ـ حين يجري فك الارتباط بين الوحدة والمجتمع، يجري ـ عمليا ـ فك الارتباط بين الوحدة والديمقراطية. ذلك أن الوحدة ـ وفي غياب مشاركة سياسية فعلية لقوى المجتمع ـ تتحول إلى فعل استبدادي، ولا يغير من طبيعته الاستبدادية أنه يحمل قضية نبيلة كقضية الوحدة، فحتى الراعي حينما يسوق غنمه انما هو يسوقه الى حيث اشباع حاجته الغذائية. والوحدة لا تحتاج الى قطيع ينعم بمراعيها، وانما هي تحتاج الى بناة (فلاحين) ينتجون ثمراتها، يحرثون أرضها ويخصبونها، وهؤلاء هم جماهير الشعب الحر المتحرر من قيود الكبت والقهر، القابض على زمام أمره بيده ومن خلال مؤسساته التمثيلية الشرعية التي صنعها الاقتراع العام الديمقراطي، لا

البروسي : الاندماجي ـ المركزي ، فيما تظل قضية الوحدة الوطنية (الهشة في الغالب) مطروحة على صعيد القطر الواحد. ونفس الامر في النماذج الدستورية الاخرى. تغـدو الوحدة هنا مكابرة ايديولوجية زائفة في وجه الحقائق الاجتماعية الصاعقة، واختيارا سريعا يفتقر الى النظرة الاستراتيجية، الواقعية، التاريخية. لذلك ترتد على نفسها في أول مناسبة سياسية تُمتحن فيها.

* * *

هذه هي الابعاد التي صنعت وتصنع ضحالة وتهافت الخطاب القومي العربي في صيغته التقليدية. حاولنا قراءتها ـ سريعا ـ بعين النقد. ونريد الآن أن نتأدى من هذا النقـد العـام الى صوغ بعض الاطروحات الاولية العامة حول ما نعتقد أنه الصيغـة الممكنـة والـواقعية والصحيحـة للوحـدة العربية في ظرفها الراهن، وفي مستقبلها القريب.

نحو مسلسل توحيدي جديد :

قادتنا مطالعتنا لتجربة الوحدة العربية خلال ثلاث عقود الاخيرة الى استنتاج خلاصـات عامـة أولية عن مضمون تلك التجربة، وعن سقف رهانات التحقق لديهـا، والحصيلة الاجمـالية لها في الواقع العملي. وفي امتداد تلك الخلاصات، سجلنـا أن التصـور القومي للوحدة العربية، الذي حملته النخب السياسية التي صنعت وقادت تجربة الوحدة، تصور إرادوي يُحلُّ الذات محل الموضوع، الرغبة محل الواقع، قافزا على الحقائق والمعطيات الموضوعية. وتصور لا تاريخي، يفترض امكانية بناء تجربة وحدوية في الزمن الحاضر على قاعدة استحضار نموذج مرجعي ماضوي، بغض النظر عن عنصر التاريخية أو عنصر الاختلاف بين المرجعين التاريخيين، ثم سجلنا ـ أخيرا ـ أنه تصور طوباوي، رومانسي يفكر في الهدف لا من موقع الواقع، والحاجة، والامكان، وإنما من موقع الحلم في أقصى درجات الجموح. وزعمنا ـ مستخلصـين ـ أن انشـداد التجربة الوحدوية العربية الى هذا النظام من المعرفة النظرية بموضوع الوحدة، كان في أساس اخفاقها المتكرر، ومراوحتها في المكان دون تقدم يذكر. ونزعم ـ الآن ـ أن خروج الفكرة القومية الوحدوية من هذا النفق المظلم المسـدود، أو من هذه الحلقـة المفـرغـة، ممكن تاريخيا، ويتـوقف على إجـراء

تعديلات حاسمة في التصور النظري للوحدة العربية، وفي الرهانات التي يمكن الأخذ بها، ثم في الممارسة البرنامجية لها، والتي يجب ـ في اعتقادنا ـ أن تحل الاستراتيجية محل النظرة المتسرعة، الامكان محل الرغبة، الواقع محل الفكرة، الحاجة الموضوعية محل الحاجة الذاتية. وبتعبير آخر، يجب أن تكون واقعية، تاريخية، علمية. . . حتى تنتصر لقضيتها.

نفترض أن النموذج الوحدوي الذي ندعو الى التفكير فيه ـ وهو ليس طوباويا على كل حال ـ يقع في موقع وسط بين الحقائق الكيانية الضاربة بالجذور في أعماق تاريخ المنطقة، وبين الآمال الوحدوية التي يجسدها الشعار السياسي القومي. إن هذا النموذج ـ بتعبير آخر ـ إذ يتعايش اضطرارا مع الواقعة الكيانية القطرية، يميل الى الانطلاق منها في أفق تجاوزها الى واقع كياني قومي جديد. وإذ ينطلق من هم قومي وحدوي استراتيجي، يحاول أن يكيف الحلم الوحدوي مع معطيات الواقع المرير، حتى يحرره من رومانسيته الذهنية ليكون فاعلا في ذلك الواقع. إنه نموذج يمكن أن يفكر في الوحدة مستحضرا الواقعة القطرية، كما يمكنه أن يواجه الواقعة القطرية متسلحا بفكرة الوحدة. نفترض ـ إذن ـ أن هذا النموذج يقوم على جملة من الاسس:

1 ـ **نموذج وحدوي اقليمي** أي يتخذ من الاقليم ـ وهو وحدة وسيطة بين القطر والوطن العربي ـ مجالا سياسيا (وكيانيا) لتحقيق الوحدة [90]. إنه هنا إذ يتجاوز نطاق الدولة القطرية الى نطاق جغرافي ـ سياسي أوسع، يحدد الاقليم بوصفه تجمعا من الدول القطرية ذات خصائص مشتركة، والتي تسمح بقيام لون من ألوان العلاقة الوحدوية بينها. هذا يعني أن النموذج التوحيدي الاقليمي يصادق على أن وحدة قومية تتخطى الواقعة القطرية ليس من شأنها إلا أن تكون عملية قيصرية، مادامت الواقعة القطرية تتمتع بالاستقرار وبالشرعية المحلية.

فالذي لاشك فيه هو أن الحقيقة القطرية ليست حقيقة زائفة يسهل اقتلاعها بمجرد حصول الارادة (وإلا لماذا لم تقتلع ؟). بل هي راسخة لاسباب تجاوزت محض الدعم الامبريالي والصهيوني لها، الى المعطيات ـ نفسها ـ التي تحققت في كنف

الدولة القطرية. ومنها نمو مصالح اقتصادية وسياسية قطرية ؛ ونمو مشاعر محلية منغلقة تغذيها الدولة بمادة تعليمية واعلامية يومية؛ وتحقق أشكال متطورة من التداخل والاندماج السكاني ؛ فضلا عن التقدم الملحوظ في اكتساب وحدة لغوية. . .، وهي كلها حقائق ليس بوسع أي ايديولوجيا ارادوية أن تلغيها بجرة قلم. وبالتالي، فلا مناص من خوض معركة تفكيك استراتيجي لها (الوقائع) من داخلها لا من خارجها. ولعل أهمية الاتحاد الاقليمي تكمن في أنه إذ يبقى على (يحترم على مضض) معطيات الواقعة القطرية، يخلق ـ بموازاتها ـ واقعة كيانية أشمل منها، قد تكون مستقبلا مقدمة مناسبة للاجهاز عليها.

لم يتوان عديد من المثقفين القوميين (جدا) عن مناهضة فكرة الوحدات الاقليمية باعتبارها ـ في رأيهم ـ تحايلا على الوحدة القومية وإرادة الوحدة القومية التي تعاظمت بعد فشل الدولة القطرية. وإذا كانت الدولة القطرية قد أصبحت عالة على نفسها ـ حسب عبارة الجابري ـ فإن هذا لا يقود أوتوماتيكيا الى إصدار فتوى إعدام الكيان الوطني، وبناء الوحدة القومية الشاملة وتنفيذها دون ابطاء! «فما كل ما يتمنى المرء يدركه» ومسألة شائكة كمسألة الوحدة العربية لا يمكن التعامل معها بقاعدة «كن فيكون». لذلك لا مناص من التعامل الواقعي طويل النفس مع العائق القطري (وهو بالمناسبة ليس عائقا سياسيا فحسب، وانما هو عائق نفسي أيضا). ولا يبدو لنا أن ثمة ما هو أكثر قدرة على تطويعه من النموذج الاقليمي للوحدة، لان امتيازه ـ كما أشرنا ـ يكمن في قدرته على العمل في وضد الواقعة القطرية.

2 ـ ومثلما هو نموذج اقليمي، هو أيضا نموذج اتحادي **اقتصادي تعاوني**. أي يمثل الاقتصادي القاعدة الاساس في بنائه. بل الشرط الحاسم لقيامه. فتجارب الوحدة العربية السابقة كشفت ـ فيما كشفت عنه من نتائج وحقائق ـ أن لا إمكان بعدُ أصبح واردا لولوج تجربة للوحدة جديدة من مدخلها السياسي، أي اقامتها كوحدة سياسية. فتوحيد المجال السياسي كمقدمة لتوحيد المجال الاجتماعي والمجال الاقتصادي ما عاد اختيارا صائبا ومنتجا، بعد أن كشف الصعيد السياسي (القطري) عن تماسكه الذاتي، ومقاومته للانحلال في تكوين أشمل. ولما كان المأزق (الطريق المسدود) الافق الوحيد المفتوح أمام تجربة التوحيد من البوابة السياسية،

صار لزاما تحرير إرادة الوحدة من الارتهان بهذا المجال، واطلاقها على أصعدة أخرى، وفي قائمتها الصعيد الاقتصادي : أي بناءها من المدخل الوظيفي [91] .

الاعتبارات التي تفسر الحاجة الى مركزة المجهود الوحدوي الاقليمي على المجال الاقتصادي عديدة ومتفاوتة الاهمية. منها ما هو ظرفيٌّ الطبيعة، ويجيب عن حاجات راهنة ضاغطة، ومنها ما له علاقة بالحسابات الاستراتيجية للنضال القومي التوحيدي، وشروط كسب معركة هذا الاخير. أما ما له ـ منها ـ علاقة بالظرفية الجارية، فهو ضغط الحاجات التنموية والغذائية على الاقطار العربية، مع ارتفاع الطلب العام، وضعف الآلة الانتاجية (والبرنامج التنموي القطري) عن الاستجابة له، مضروبا في مشاكل المديونية الخانقة، والاختلال الفادح في العلاقة الاقتصادية بالميتروبول الذي ولَّد مظاهر ومعدلات من التبعية رهيبة، ووضع البلاد العربية على أعتاب الجوع والتسول. . . الخ. إن ضغط هذه الحقائق يفرض ميلا ـ في السلوك السياسي للدولة القطرية ـ الى تطوير الاداء الاقتصادي، ومنه الميل الى تكوين نظام تعاوني اقليمي على مستوى التبادل والاستثمار، على قاعدة أسلوب الاعتماد المتبادل، ولتحقيق التكامل الذي من شأنه ـ فضلا ـ عن الدفع نحو قيام سوق اقتصادية مشتركة مستقبلا ـ [92] تغطية الكثير من الحاجيات التي تعجز الدولة القطرية بمفردها عن النهوض بأعباء تغطيتها [93]، وتعديل شروط العلاقة ـ التبعية ـ بالخارج بما يجعلها أقل وطأة على الاقتصاد والمجتمع.

أما الاعتبارات التي تملي هذا النمط من الوحدة الاقليمية التعاونية (الاقتصادية) وتندرج في سياق استراتيجي وحدوي أشمل، فهي تتمثل في أن الوحدة العربية تحتاج ـ لكي تقوم على أسس أصلب ـ الى قيام بناها التحتية (الاقتصادية). إن اطلاق سيرورة من التنمية الاقليمية المشتركة ـ سواء اضطلعت بها الدول أو القوى الاقتصادية المستقلة (الخاصة) ـ سيخلق بالضرورة، مصالح اقتصادية مشتركة توحد تلك القوى فيما بينها، وقد تخلق منها قوى ضغط ضد أي محاولة لضرب مصالحها تلك من خلال انكفاء قطري محتمل. وقد يكتب للمشاريع الاقتصادية المشتركة بين الاقطار العربية في إطار اتحاداتها الاقليمية أن تلعب الدور التوحيدي الذي كان من المفترض أن تلعبه الاحزاب القومية ! وأن تشكل العقبة

الاعتراضية الصلبة أمام الزحف المعاكس للنظام القطري والمصالح الضيقة المرتبطة به.

تحقيق الحد الادنى من الامن الغذائي، ووقف زحف الاستدانة، وإرساء البنى التحتية للوحدة العربية ؛ تلك هي العوامل التي تفسر وتبرر الحاجة الماسة الى تكريس الخيار الاقتصادي التعاوني الوظيفي خيارا مركزيا في نظام الوحدة الاقليمية في العالم العربي.

3 ـ أن يتحكم مبدأ التعاون في نموذج الاتحاد الاقليمي ليس معناه أن المجال الاقتصادي هو وحده الذي يطاله التوحيد، فيما تظل المجالات الأخرى (وبصورة خاصة المجال السياسي) خارج مطال هذا القانون، بل أن ذلك يعني فقط أن الاقتصادي يكتسب ـ في ظل المدخل الوحدوي الوظيفي ـ الأولوية الحاسمة، بينما تظل للمجال السياسي أهميته الكبيرة التي لا تستطيع التجربة الوحدوية ـ في سياقها الوظيفي الاقليمي هذا ـ التغافل عنها. غير أن هذه الاهمية لا تذهب بوحدة المجال السياسي الى حدود قصوى. بل ان هذه الوحدة ـ التي يقتضيها النموذج الاقليمي ـ هي، بالاحرى، وحدة الممارسة أو السلوك السياسي أو الاداء السياسي، أكثر منها وحدة الجهاز السياسي. تظل الدول محتفظة بهياكلها الوطنية، وتقيم فيما بينها مؤسسات وظيفية وسيطة لا تلغي الاولى، فيما تنشأ علاقة التنسيق السياسي بينها. وهي علاقة تفترض ميلا للدولة القطرية الى تكييف قرارها السياسي مع محيط يتجاوز نطاق فعاليتها (= المحيط الاقليمي)، لكنه ـ بالمقابل ـ يدعم أهدافها الوطنية أو المرتبطة بالمجال الوطني. فالتنسيق مثلا ـ داخل اطار اتحادي اقليمي ـ في السياسات الخارجية المتعلقة بالعلاقة مع الاسواق الاقليمية العالمية، أو استيراد التكنولوجيا، أو حماية مصالح العمالة المهاجرة، أو تسويق المنتوج الوطني خارجيا. . . ، هو تنسيق ـ بقدر ما يدعم الوحدة الاقليمية ويجيب عن حاجاتها ـ يدعم المصالح الوطنية للدولة نفسها.

إن أوضاعا وظروفا عدة تملي الحاجة الى بناء التجربة الاتحادية الاقليمية على قاعدة التنسيق السياسي. منها المصالح الاقتصادية والاستراتيجية. ومنها المخاطر

الامنية التي تهدد مجموعة الدول التي تشترك في الانتماء الى نفس الاقليم. إن ضمان الامن الغذائي لمصر والسودان - مثلا - لا يمكن إلا أن يفرض هذا الاختيار حماية لتدفق الثروة المائية عبر النيل. وإذا كان خطر التمدد الايراني واحدا من الهواجس الامنية التي صنعت «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»، فكذلك يملي التهديد التركي الحاجة الى علاقة سياسية متميزة بين سوريا والعراق، وهو نفس ما يمكن أن نقوله عن ضرورة حماية الامن القومي للسودان والصومال وجيبوتي من أخطار الانتهاك الاثيوبي، من خلال الارتقاء بالعلاقة السياسية الى مستوى التنسيق الاقليمي.

إن التنسيق السياسي بين الدول المنتمية الى المجموعة الاقليمية الواحدة، يتحدد هنا كآلية فاعلة للوصول الى صياغة مؤسسية للقرار المشترك الذي يعبر - في مرحلة لاحقة - عن المجموعة ككل: أي ككيان واحد. إنه مدخل واقعي ودينامي، يتعايش مؤقتا مع القرار السياسي القطري، لكنه يعاكسه على المدى الاستراتيجي. وإذا كانت وظيفته تفعيل عمل الاقليم ككل، فإن وظيفته تصبح على الصعيد العربي حماية التجمعات الفرعية من السقوط في الفكرة الاقليمية، وإحكام ربط حركتها بالهم القومي العربي، بصفتها أطرا كيانية انتقالية نحو صيغة للاتحاد القومي أشمل مدى، وأرقى محتوى.

4 - إن هذا النموذج الاقليمي للوحدة الذي نحدد بعض سماته، يفرض مدخلا أساسيا لتحقيقه هو المدخل التعليمي - التربوي فالكثير من فرص تحققه واقعة كيانية مستقرة، متوقف على العمل الذي تستطيع أن تضطلع به المؤسسة التربوية - التعليمية. إن الوحدة رهان مستقبلي. وهو رهان لا يمكن أن ينشأ إلا بعد صراع مرير ضد الذاكرة القطرية، والتكوين النفسي المرتبط بالمجال الكياني القطري وأنظمته القيمية. وليست هناك من مؤسسة تملك تلك القدرة على توحيد الذاكرة، وتشكيل بنية نفسية مشتركة للجماعة الاقليمية، أكثر من هذه المؤسسة. وفي حوزتها من أدوات التوحيد ما يمكنها - إذا أحسنت توظيفه - من أن تؤدي به وظيفتها تلك بشكل فاعل. في حوزتها اللغة القومية التي هي (نعني المؤسسة التربوية - التعليمية) الفضاء الرئيسي والأمثل لتداولها. وفي حوزتها الثقافة المشتركة التي لا يكاد يجري

تبادل قيمها ومعطياتها خارجها (= خارج المؤسسة). وفي حوزتها المجتمع البشري الذي لا يتوقف عن تزويدها ـ باستمرار ـ بأجياله المتدفقة . . . الخ. وهذه كلها أدوات تتجاوز حدود الشخصية القطرية الى الشخصية القومية.

إن هذه المؤسسة تكاد تعوض ـ في النموذج الذي نتحدث عنه ـ المؤسسة الاعلامية في النماذج الوحدوية السابقة. والفارق هنا لا يخطئه التقدير اليقظ. ليس في وسع المؤسسة الاعلامية أن تنتج ـ في أحسن حالاتها ـ إلا جماهير مؤيدة، حاشدة، مصفقة للوحدة، ومبايعة لصانعي الوحدة من قاداتها. ليس في وسعها أن تنتج غير الايديولوجيا. أما المؤسسة التربوية فإنها تخلق المواطن، الذي تتشكل معالم شخصيته فيها : همومه، رصيده من المعارف، نظامه المعياري. إن عمل الاعلام سريع ـ بالضرورة ـ وسيكولوجي يخاطب «الوجدان»، بينما عمل التربية طويل النفس وعقلي يخاطب «الذهن» (*).

هل معنى ذلك أن رهان الوحدة ينعقد على الاجيال الجديدة فقط ؟

ليس ذلك بالضرورة. صحيح أن هذه الاجيال تمثل ـ في ظل حقائق الهرم البشري العربي الراهن ـ أكثر من الثلثين. ومع ذلك، لا شيء يبرر القول بأن الاجيال غير المدرسة (السابقة) تقع خارج هذا الرهان. ربما كان قدرها ـ بالأحرى ـ أن تساهم في الوحدة بطريقة كاسحات الالغام التي تنظف الحقل (حقل الوحدة) من ألغامه. وهي مهمة ليست صغيرة في الحساب : إنها أكبر من تنازل، إنها تضحية.

* * *

هذه كانت أهم معالم صورة النموذج الوحدوي الاقليمي، الذي عبرنا عنه بأنه الإختيار الممكن والواقعي والمرحلي ـ ضمن الشروط الحالية ـ لتحقيق شكل من أشكال الوحدة بين الكيانات العربية. إنه بالأحرى شكل وسيط تملي الحقائق الماضية والمتغيرات الراهنة الحاجة اليه دون سواه ! . والحقيقة أن العديد من المثقفين القوميين الديمقراطيين العرب ما فتئوا يدعون الى اختيار الواقعية [94] نهجا في التعامل مع موضوع الوحدة، واختيار الموضوعية مبدأ في التفكير، واختيار النظرة الاستراتيجية للمصالح القومية في التخطيط. ولم يكن تأكيدهم على المدخل

الاقليمي ـ الوظيفي للوحدة العربية إلا ثمرة المجهود النظري الضخم الذي قاموا به، في سياق الصحوة النقدية التي أطلقها عقد السبعينات وكان قد بدأها قبل ذلك بقليل عبد العروي، وياسين الحافظ، وصادق جلال العظم وآخرين. وهو المجهود الذي اتخذ في العقد الأخير شكل العمل الاكاديمي الجماعي، «كمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي» الذي رعاه «مركز دراسات الوحدة العربية»، وأتى الاعلان عن صيغته النهائية مترافقا مع اطلاق مشروع الاتحادات الاقليمية العربية الجديدة.

إن السؤال الذي تطرحه علينا الفقرات السابقة هو : هل تشكل الاتحادات الاقليمية العربية الثلاثة التعبير الصحيح عن نموذج الاتحاد الاقليمي الذي رسمنا بعض معالم نظامه فيما سبق ؟

يطرح علينا التفكير في هذا السؤال الجواب عن بعض الأسئلة : لماذا قامت هذه التجمعات العربية الفرعية الوسيطة. ماذا يعني قيامها. وكيف ينبغي بناؤها، أو ماهي شروط ضمان نجاحها ؟ ذلك أن أي تقدير اعتباري لها يصطدم بالحاجة الى وضعها في سياق الوضع الراهن، وكيف تتفاعل معه، وما كثافة تفاعلاتها الايجابية معه، حتى يكون ممكنا الحكم على وجهة تطورها، واحتمالاتها، ومدى مطابقتها للنموذج الاتحادي الاقليمي المأمول.

التجمعات الاقليمية الفرعية العربية : استعراض وتقويم :

ـ لماذا قامت هذه التجمعات الفرعية الوسيطة في الأقاليم العربية الثلاثة ؟

أسباب ذلك عديدة. نكتفي هنا بحصر أهمها في ثلاثة أسباب :

الاول : التهديد الامني الاقليمي، والحاجة الى الرد عليه باستراتيجية دفاعية مشتركة. ومن أمثلة ذلك قيام «مجلس التعاون لدول الخليج العربية»[95] في سياق الحرب العراقية ـ الايرانية، كمحاولة لوقف آثارها على دول الخليج العربية الست المشكلة للمجلس. إن هذا المجلس الذي «يشغل الهاجس الامني الجانب الاهم»[96] من نشاطاته، لم يكن فريدا في حالته. بل شاركته هواجسه باقي التجمعات الاقليمية العربية، وخصوصا «مجلس التعاون العربي» الذي سيكون عليه أن يأخذ في اعتباره أربعة مصادر اقليمية للتهديد الأمني هي اسرائيل وايران

وتركيا وأثيوبيا، والتي احتاجت كل دولة من دوله ـ منذ البداية ـ الى قيامه كمجتمع اقليمي تصهر فيه قدرتها الامنية وتشتق منه قدرة أمنية جديدة، تتسلح بها للرد على تهديد الجوار (العراق على ايران وتركيا، والاردن على اسرائيل، ومصر على اسرائيل واثيوبيا، ثم دول التجمع مجتمعة على اسرائيل).

ويدخل ضمن مدار بناء هذه الاستراتيجية ـ الى جانب تنسيق السياسات الدفاعية، وتحديد أوجه ومجالات التعاون الامني: معلومات أو تسليحا أو تدريبا مشتركا... الخ ـ انشاء وحدات لصناعة عسكرية عربية، باتت الحاجة ماسة اليها لتحقيق الاكتفاء الذاتي في ميدان التسليح، ولتقليص فجوة التفوق العسكري للقوى المعادية، وللتقليص من نفقات الاستيراد، وللتحرر من القيود السياسية (والشروط) التي يفرضها الغرب لقاء إجازة صفقات السلاح للدول العربية، ثم لتأمين الاسرار العسكرية العربية (*).

الثاني: الحاجات الغذائية ومخاطر فقدان القدرة على ضمان الحدود الدنيا من الأمن الغذائي. إذ دفع تصاعد الطلب الغذائي، وتقلص القدرة الانتاجية الوطنية، والالتجاء الى الاقتراض الخارجي لسد احتياجات السوق، الى التفكير في إرساء استراتيجية تعاون اقتصادي اقليمي يفتح للدولة القطرية امكانية التغلب على الحاجات الغذائية المتزايدة، ويسد نسبيا التفاوت المتفاقم والمتسع والمختل بين الاستهلاك والانتاج، ويحد من الالتجاء الى المؤسسات المالية المقرضة (التي تشد بخناق الحكومات من خلال شروطها المجحفة). وزاد تأكيدا على هذا المسار الاقتصادي التعاوني الاقليمي ودفعا الى السير فيه، أن المعضلة الغذائية لم تعد قضية خارجية فقط، ترتبط بضغوطات الدول والمؤسسات الكبرى المقرضة على الدولة القطرية العربية، وما يقود اليه ذلك من تقييد لحرية اتخاذ القرار الوطني المستقل لدى هذه الدولة...، بل أنها أصبحت مشكلة داخلية مزمنة أيضا: اقتصادية وسياسية، وتؤثر ـ عميقا ـ في التوازن الداخلي بين القوى. وليس سيل الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية العربية الضخمة التي انعقدت على مطلب الخبز الا التعبير العريض عن هذه الحقيقة التي باتت تضغط على «مؤسسات» صنع القرار في العالم العربي.

وما يقال في شأن التبعية الغذائية، يقال في شأن التبعية التكنولوجية. فقد بات استيراد التكنولوجيا ـ للتغلب على معطيات الانتاج والتسيير والادارة، ولمواكبة التقدم المتحقق في الميدان العلمي ـ يفرض معدلات من الانفاق باهضة ومكلفة، خصوصا في الشروط التكنولوجية والتسويقية الحالية، الامر الذي تعجز الطاقة المالية ـ واحتياطي الدولة من العملة الصعبة ـ عن تغطيته. فضلا عن الاثر السلبي لذلك الانفاق على حاجات اقتصادية أخرى أكثر أهمية وأولوية.

الثالث : التبعية المتزايدة للعالم الخارجي، في كل المجالات والقطاعات، والحاجة الى التحرر منها. وهي حاجة يتيحها الاطار الاقليمي للتعاون، سواء بتمكين دوله من سوقه مشتركة (أو ما يقود الى هذا الهدف من خطوات)، أو بالاستثمار المشترك للموارد، أو بتبادل الخبرة، أو بتطوير العلاقة التجارية ورفع نسبها المتدنية قياسا الى نسبها مع الدول الغربية [97]. إن الاجراءات الاقتصادية التي يمكن أن يفضي اليها هذا اللون من التعاون الاقليمي العربي ـ داخل إطار كل تجمع ـ قد لا يكون من شأنها تحقيق الاستقلال الاقتصادي لبلدان التجمع، بل ليس ذلك واردا ولا في امكانها ضمن شروط العلاقات الدولية الراهنة، ولكن من شأنها ـ مع ذلك ـ تعديل شروط العلاقة بالقوى الكبرى، والتقليص من نسب التبعية ومجالات حصولها. ولا يمكن التقليل من أهمية مثل هذا التعديل، على تواضعه، لانه وقف للنزيف الاقتصادي من جهة أخرى.

تلك كانت أسباب قيام هذه التجمعات العربية الوسيطة [98]. ولكن ماذا يعني قيامها. هل من دلالة نستخلصها في أفق تشكيل دقيق لفكرة الوحدة الممكنة ؟

قيام هذه التجمعات الاقليمية العربية الوسيطة يعني من ضمن ما يعنيه ـ أمرين اثنين أساسين :

أولهما الاقتناع بالحاجة الى التعامل الواقعي مع المعطيات الجيوسياسية في البلاد العربية عندما يتعلق الامر بالعمل الوحدوي. أي الاقتناع بضرورة إعادة الاعتبار لفكرة الجوار الجغرافي في مسائل الوحدة والاعتراف لها بموقعها الحاسم في عملية

التوحيد القومي. فقد «استطاع العمل القومي في الخمسينات والستينات أن يتجاوز عوامل الجوار الجغرافي والاتصال الاقليمي، . . . وأن ينجز نماذج العمل الوحدوي العربي، . . . كانت قادرة على الالحاح بالقضية على المجتمع العربي ونضاله الفكري والسياسي والاجتماعي وطرحت وحدة الوطن العربي مدخلا لتحرر وتقدم هذه الامة. . . لكن ضرب المشروع القومي في الستينات، والتحولات الكبرى في الواقع العربي في السبعينات والثمانينات، وفي موازين الثروة والقوة والتوجهات والقدرة على التأثير، خلقت واقعا جديدا في مقاربات العمل الوحدوي وعادت بعوامل الجوار والتكامل كمصدر إلهام - يكاد يكون وحيدا - لمطمع الوحدة أو جعلت منها، فيما يبدو أحيانا، محطة للوصول وليست للانطلاق» (99)

أما ثانيهما، فيتعلق بالاقتناع العام بفشل الدويلات العربية (الدولة القطرية) في الاضطلاع بالمهام التي طرحتها على نفسها منذ الاستقلال وشكلت بعض مصادر شرعيتها. فقد تبين أنها لم تكن عاجزة عن مجابهة التحديات التي طرحت عليها بعد الاستقلال فقط، «بل أثبتت التجارب أنها عاجزة حتى عن حماية هذا «الاستقلال» (100) الذي تعرض ويتعرض لانتهاك خطير الى درجة الارتماء الكلي لكل الدول القطرية في أحضان التبعية الخارجية. كما تبين عجزها عن إنجاز أي من مهام التنمية الاقتصادية، و«يستوي في هذا العجز الاقطار التي اتبعت طريقا «رأسماليا» للتنمية مع تلك التي اتبعت طريقا «اشتراكيا» للتنمية (101). وإلى هذا كله، فقد ظل الحفاظ على الأمن الوطني لكل دولة حلما بعيد المنال، تعاظمت استحالته مع الانتهاكات الخارجية الصارخة له.

لقد كان الاقتناع بفشل الدولة القطرية «في حل المشاكل التي تصدت لها من الاقتصاد الى الامن» (102)، وبالدور الهام للجوار الجغرافي والاتصال الاقليمي في عملية التوحيد (103) - المتطابق مع نظم سياسية متجانسة - عاملا هاما وحاسما في الدفع بالحركة السياسية العربية نحو بناء تلك التجمعات الوسيطة، وفي رسم وظيفتها وسقف أهدافها (104).

، ، ،

ويظل السؤال الذي تطرحه عملية بناء هذه التجمعات الاقليمية الوسيطة هو : ما المعايير والقواعد الذي يفترض ـ من وجهة نظر عملية التوحيد القومي التاريخية والواقعية ـ اعتمادها من أجل بناء هذه التجمعات، وإنجاح تجربتها، وربطها بالطموح القومي المستقبلي ؟

تعترض عملية بناء التجمعات العربية الاقليمية الفرعية على أسس سليمة جملة من التحديات، يتوقف البناء ذلك على المدى الذي تستطيع فيه تلك التجمعات تذليل عقباتها. يتعلق الامر أساسا بثلاثة تحديات رئيسية هي : العلاقة بين الدولة (التجمع الاقليمي) والمجتمع، والعلاقة بين الدول في ما بين بعضها البعض داخل التجمع الاقليمي الواحد. وأخيرا العلاقة بين التجمعات الفرعية الثلاثة.

أ ـ لقد بات مؤكدا لدى كل من أخذت الفكرة القومية التوحيدية بألبابهم، واستنفرت لديهم حس النقد، أن الوحدة تنجح بمقدار ما يكون المجتمع (المدني) حاملها وفضاء تحققها. لم تهتد الدولة ـ في التجربة العربية المعاصرة ـ إلى ارساء وحدة سياسية ناجحة مع غيرها بإغفالها للمجتمع أو بتهميشها إياه. كان المأزق دوما نصيبها كلما حاولت ذلك. إن المجتمع ـ بما هو قوى ومؤسسات مستقلة ـ هو الفاعل الحقيقي، والصانع الحقيقي للوحدة. وهو الضامن لها والقادر على حمايتها من مخاطر أي انتكاسة قد تكون تطاحنات النخب الحاكمة وراءها. وهو يملك الكثير من الأسباب التي تبرر اهتمامه بها. فهي قضيته في المقام الاول. وهي ـ في تعريفها الصحيح ـ ليست وحدة دول ونخب، وإنما وحدة مجتمعات وشعوب.

ولا يمكن قيام وحدة على أساس المجتمع إلا حينما يعادُ النظر في نمط العلاقة التي تبنيها الدول مع المجتمع ويبنيها التجمع الاقليمي ـ عموما ـ مع مجتمعاته. لا يستقيم البناء الوحدوي الصحيح والمحتوي الاجتماعي إلا حينما يميل السلوك السياسي للدولة (أو للمجتمع الاقليمي) إلى رفع قبضة التحكم التوتاليتاري عن المجتمع، وتمكينه من استقلالية فعلية لمؤسساته السياسية والثقافية والنقابية والمدنية، وتمكين قواه من المشاركة الفعلية في إدارة عملية التنظيم السياسي والاجتماعي العام، من خلال فتح قنوات السلطة للتداول. أي إعادة توزيع السلطة على قاعدة توازنات

قوى المجتمع لا توازنات قوى النخب. إن الديموقراطية بمعناها الشامل، هي المدخل الصحيح نحو بناء وحدة مستقرة. إذ هي توفر الشرط الأصلي والأول لاي وحدة إقليمية أو قومية : نعني : الوحدة الوطنية

فالديموقراطية باتت الحل الوحيد المفتوح أمام أي برنامج يتوخى اخراج الكيان الوطني من الانقسامات العامودية وأخطار الحرب الأهلية، وبناء ساحة سياسية حديثة لاستقبال واحتضان تناقضات المجتمع، والتعبير عنها سلميا، وعلى قاعدة الاصطراع السياسي ـ الايديولوجي الديموقراطي، مع نبذ العنف كعلاقة سياسية. والديموقراطية باتت الامكان الوحيد لاخراج «المواطن» من هامشيته المفروضة، والزج به في أتون الصراع من أجل البقاء داخل النظام الدولي الراهن. ولهذا، فبمقدار ما يكون الكيان الوطني ساحة تحققها، بمقدار ما تسقط عوائق التوحيد القومي وينفتح المجال للاقدام على مبادرات وحدوية، يكون الرهان على نجاحها أمرا في عداد البديهيات.

ويبدو أن تجربة التجمعات الاقليمية الثلاثة الحالية تتجه نحو فتح الملف الديموقراطي : ملف العلاقة بين الدولة والمجتمع. ورغم أن الحصاد شحيح على هذا الصعيد، وخصوصا في المشرق العربي، إلا أن محض الاقدام على تنقية الاجواء السياسية بالافراج عن معتقلي الرأي في تونس والمغرب، والسماح بعودة المغتربين في العراق، وإطلاقة التعددية السياسية في الجزائر، وتغيير طاقم السلطة في تونس والجزائر والأردن، والتأكيد النظري على العزم على بناء الحياة الديموقراطية التمثيلية في بلدان «مجلس التعاون العربي» و«اتحاد المغرب العربي» والاستجابة لمطالب المجتمع والتعامل معها بتقليص كثافة مفردات القذف الاتهامي («الشغب»، «المؤامرة». . .) [*] . . .، يدل على أن ثمّة وعيا متناميا لدى النخب الحاكمة بان لا مخرج من مأزق السلطة الا بالخيار الديموقراطي. ويبقى على المجتمع ـ قوى وفعاليات ـ أن يعمل علي انتزاع المزيد من الحقوق الديموقراطية، وأن لا يكتفي بانتظار ما يثمره ـ أو يتمخض عن ـ وعي النخب. خصوصا وأنه وعي يحصل بعد أن تكون أشياء كثيرة قد حصلت في الشوارع العربية وعلى صعيد النظام الدولي!

ب ـ مظهر آخر من مظاهر الديموقراطية التي ينبغي أن تكون عقيدة التجمعات العربية، هو ذلك الذي تمثله علاقة التكافؤ الذي لا مناص من قيامها بين الدول المكونة لكل تجمع إقليمي عربي. لقد تصرَّم الزمن الذي كانت تستطيع (؟!) فيه الدولة العربية الواحدة أن تلعب داخل إقليمها أو في إطار النظام العربي ككل، دور الدولة ـ القائد التي تحتكر تمثيل شقيقاتها الصغرى وتوجه حركتها، وتلزمها بالخضوع لها. لم يعد من الممكن إطلاقا أن تشهد الساحة العربية وحدة ـ أو ما شاكل ـ على هذه الهيئة : هيئة النظام البطريركي. ذلك أن العالم العربي شهد تحولات كبرى خلال العقدين الاخيرين غيرت ـ الى حد بعيد ـ من توازنات قواه؛ وبدل المركز الواحد والاطراف تشكلت مراكز جديدة في أنحاء عدة من الجغرافيا العربية. وإذا كان الاتجاه نحو إقامة تجمعات اقليمية فرعية هو أيضا، وبمعنى آخر، ثمرة لانهيار المعادلة : مركز ـ أطراف في العالم العربي، فإن ثمة حاجة إلى تجنب السقوط ـ من جديد ـ في تلك المعادلة داخل المجتمع الواحد، وإعادة إنتاجها، ومعها إعادة إنتاج الاخفاق السياسي للتجربة الوحدوية.

الديموقراطية بين دول التجمع ـ إذن ـ ماسة هنا. وينبغي التعبير عنها مؤسسيا، وعلى قاعدة مبدأ النسبية. لذلك لا مناص من مراعاة البنية البشرية والاقتصادية، وعناصر القوة على هذين الصعيدين في عملية تمثيل أطراف الشراكة الاقليمية في مؤسسات التجمع التي يجري إحداثها. ولعل تجارب التجمعات الاقليمية الدولية (السوق الاوربية المشتركة)، وكيفية حلها لمشكلة التفاوت بين عناصر القوة بصورة ديموقراطية، نموذج يمكن استخلاص عناصر الايجاب فيه، والاستفادة منها عربيا.

ج ـ لا تشكل هذه التجمعات الاقليمية الوسيطة خطرا على فكرة الوحدة العربية و«برنامجها» السياسي (!)، ولكن الحاجة ماسة الى مراقبة تطورها بها لا يجعلها تنزلق الى الفكرة الاقليمية غير القومية، أي إلى الفكرة التي تتمحور حول ذات جغرافية وسياسية وتاريخية وبشرية محدودة (هي الاقليمية)، والانغلاق داخلها، وتنميتها ضد أي انتماء آخر. قد تكون هناك من القوة والرموز ـ داخل النخب الحاكمة ـ من تستهويها مثل هذه اللعبة. ومن تراهن عليها لعداء لديها تجاه الفكرة

القومية العربية. لذلك بمقدار ما سيكون على الديموقراطيين والقوميين محاصرة نفوذ وتأثير مثل هذه القوى (وبعضها انعزالي - انفصالي «اثني») من خلال تكريس الوعي القومي الديموقراطي في المجتمع والثقافة، وتحويل أفكار ومواقف تلك القوى الى حالات شاذة (لا يشذ عنها مجتمع)، بمقدار ما سيكون عليهم دفع الدولة (المجتمع) الى تحقيق نوع من التواصل مع الجوار العربي، وترقية العلاقات الاقليمية العربية إلى مستويات مؤسسية عليا.

لعل صيغة التنسيق بين التجمعات العربية الوسيطة الثلاثة، وإيجاد أطر تنظيمية لها، والتي دعا اليها مثقفون عرب عديدون، وجرى تبنيها في مؤتمر القمة العربي الطارىء في الدار البيضاء (ماي 1989)، صيغة مناسبة في الوقت الراهن. وأنه لهام وضروري «الابقاء على الجامعة العربية وتقوية دورها لان الحاجة اليها في المرحلة المقبلة أدعى وأهم (*) من المراحل السابقة لتكون بمثابة المنسق والموازن لحركة المجالس الثلاثة، وضبط مسارات الحركة العربية لتتجه نحو نقطة التلاقي» (105).

* * *

وبعد، لقد دخلت قضية الوحدة العربية منعطفا جديدا بقيام «مجلس التعاون العربي» (**) و«اتحاد المغرب العربي»، وبتقدم هذين التجمعين - فضلا عن «مجلس التعاون الخليجي» - في بناء مؤسساتها الاقليمية، والدخول في تنفيد ما أبرم بين أعضائها من اتفاقات ومشاريع. بالقدر نفسه، يواجه التقدميون والقوميون في العالم العربي تحديا حقيقيا هو تحدي الحفاظ عليها (التجمعات) وتطويرها بصفتها ثمرة مجهود جماعي ساهموا هم أيضا في إنجازه بما عمموه من مبادىء ومواقف. وبما قدموه من تضحيات جسام؛ ومعهم شعوبهم التي طالما نذروا فكرهم لخدمة قضاياها ومصالحها. ولم يعد مقبولا تماما التردد في تحمل مسؤولية انجاح هذه التجربة الوحدوية، وكسب رهانها القومي في صفته الاقليمية الحالية. ولن يكون التلكؤ في ذلك إلا مدخلا نحو إخفاق جديد

(*) ويؤسفني ان تقديري كان خاطئا، وهذا ما كشفت عنه الجامعة في أزمة الخليج

(**) لقد حل هذا المجلس تلقائيا، وكان واضحاً - منذ البداية - أنه الأكثر هشاشة في التركيب.

نعم، ينبغي الـدفـاع عن هذه الوحدات الوسيطة والقبض عليها بالاسنان والاظافر، دون الالتفات إلى أن «الانظمة القطرية» ـ أو ما شاكل ذلك ـ هي التي صنعتها ـ ذلك أن الأنظمة القطرية ذاتها هي التي صنعت ـ الى جانب بريطانيا ـ «الجـامعة العربية» التي يعض عليها بشدة الآن المثقفون القوميون الخلص. لقد خلقت «الأنظمة القطرية» «وحدة» جديدة فعسى أن لا يكتفي المثقفون العرب بان يخلقوا ـ باسم المبادىء ـ اللغة «الطاهرة» التي لن يكسب قضيتها سواهم وحدهم دون شعـوبهم. إنها، أيضـا، فرصتهم ـ الواقعية الممكنة ـ الوحيدة لانقاذ قضية الـوحـدة العربية من نكسة جديدة، تأتي على مصالح وأحلام أمتهم، ويتحولون بعدها ـ هم أنفسهم ـ إلى شعراء يبكون الاطلال

IV - الإتحاد الإقليمي نموذج توحيدي جديد
المغرب العربي أمام التجربة.

«اتحاد المغرب العربي» : عوامل النشوء وحاجات البناء

بعد أزيد من ثلاثين عاما على انعقاد «مؤتمر طنجة» (أبريل 1958) بين الأحزاب المغربية الثلاثة (حزب الاستقلال، جبهة التحرير الوطني الجزائرية، الحزب الحرّ الدستوري)، والذي حاول أن يطلق فكرة المغرب العربي كخيار كياني. . . ، ستجد هذه الفكرة تعبيرها المؤسّسي مؤخّرا من خلال صيغة «اتحاد المغرب العربي» المعلن عنها في «مؤتمر مراكش» المغاربي (16 فبراير 1989). وما بين التاريخين والحدثين، راوحت الفكرة مداً وجزراً : فكانت تارة شعاراً لتذويب تناقضات المنطقة أو التغطية عليها، وكانت تارة أخرى حلماً يضغط على الجميع (وخصوصاً) كلما ضاقت السُّبل، وشحت الخيارات. وفي مطلق الأحوال، ما كانت الفكرة لتخبو أو تتآكل لدى النخب المغاربية، سواء بهذا الرهان أو ذاك، حتى حينما انجرّت أطراف المغرب العربي الى سودنة الوضع السياسي الاقليمي خلال تلك الفترة الرهيبة من الطلاق السياسي التي عاشتها المنطقة ـ بفعل أزماتها ـ منذ النصف الأول من السبعينات، والى أواسط العام الماضي.

والحقيقة أنه بات في حكم الثابت أن كتابة أي تاريخ معاصر للمنطقة تتجاهل دور وتأثير فكرة المغرب العربي في توجيه مسار تطوره السياسي، هي كتابة تزوغ عن الموضوعية وتخطىء الواقع التاريخي. ذلك أن الفكرة هذه نجدها ماثلة وحاضرة في كل مراحل ومنعطفات هذا التاريخ المعاصر : في زخم الكفاح الوطني ضد الاستعمار. وفي البناء السياسي الذي أعقب فترة الاستقلالات. ثم في رسم خيارات دول المغرب العربي بعد نكسات المشروع القطري (مشروع «الدولة الوطنية») وانسداد قنوات علاقة اقتصادية طبيعية مع المجموعة الأوروبية بنفس الشروط التي كانت تجري بها، وأخيراً، فنحن نجدها في برامج القوى السياسية والاجتماعية الوطنية، وفي أحلام وآمال ومطامح الكتلة الشعبية العريضة على امتداد المنطقة.

وقد يكون مفيداً، وقبل أن نتناول «اتحاد المغرب العربي» من زاوية عوامل قيامه وحاجات بنائه، أن نشير ـ على سبيل التذكير وتوخيا للرّبط ـ الى السياق التاريخي لتكوُّن وتطور فكرة المغرب العربي ؛ والى المعوقات التي ظلت تحول، لفترة، دون انتقال هذه الفكرة الى حيّز التحقق الفعلي ضمن أطر مؤسسية فاعلة.

مصادر فكرة المغرب العربي :

نشأت هذه الفكرة وتبلورت انطلاقا من مصادر ثلاثة : التاريخ ، والعقيدة ، والوطنية :

فالمغـاربة (بالمعنى العام) يشعرون جميعاً بالانتماء الى تاريخ مشترك : تاريخ سياسي وانثروبولوجي ، وثقافي ، ولسني متواصل الحلقات والمشاهد. يحيونه كما لو كانوا جسماً اجتماعيا منسجماً ومتجانساً. فهم عاشوا ـ منذ الموحّدين ولفترة طويلة ـ في ظل سلطة واحدة مركزية تقاسموا في كنفها اسم المغرب جغرافيا (مغرب أقصى ، ومغرب أوسط ، ومغرب أدنى). وهم يشتركون في نفس التكوينات الاثنية والقبلية ، وينـطقون نفس اللغات واللهجات مع بعض التعديل المورفولوجي (الطبيعي). ويتداولون نفس القيم الثقافية والجمالية والفنية ، ويمارسون نفس الطقوس الاجتماعية والـدينية. وبـاختصـار ، فهم يحملون نفس الـذاكـرة التـاريخية التي تحفظ لهم شخصيتهم ، وتخلق لديهم الوعي بها ، وتضمن ـ الى حدّ بعيد ـ التواصل بينهم .

كما أن المغاربة موحَّدو الانتماء الديني ـ المذهبي . فهم سنيون مالكيون. أي أنهم محكومون بالانطلاق ـ في تدبير بعض أمور حياتهم ـ من نفس المرجعية الدينية والمذهبية. وهذا ما وفّر على وحدتهم الاجتماعية والسياسية بعض مشاكل ومتاعب الانقسـام الـطائفي والمـذهبي الـذي ترزح تحت نير أحكامه بعض بقاع المشرق العربي ؛ ومكّنها (= الوحدة الاجتماعية) من بعض مصادرها العقدية ـ الثقافية ذات الأهمية الكبرى.

وإلى هذا كله ، فالمغاربة وجدوا أنفسهم جميعاً ـ ومنذ القرن الماضي ـ أمام نفس التحدي الأوروبي ، وأمام نفس المستعمر. فكما أن التواصل الجغرافي ، والانتماء الى تاريخ مشـترك ، والتـداخـل والتجـانس الاثني واللسني ، والـوحـدة الـدينية المـذهبية. . . ، أشعر المغاربة بالشخصية الاجتماعية الاقليمية الموحّدة ، فقد كان للتدخل الاستعماري نفس الأثر في وعيهم الجماعي ، وفي وعي نخبهم السياسية التي

قادت الكفاح الوطني من أجل الاستقلال. لقد مكّنتهم الواقعة الاستعمارية من إعادة تثمير الهوية (هويتهم الاقليمية)، و«بعثها» في صورة تفي بحاجات جديدة. مكّنتهم من اعادة تحقيق التواصل بينهم (بعد فترة انقطاع انكفأ فيها المغرب جغرافيا وسياسيا، وسيطر فيها العثمانيون على تونس والجزائر). ولا يضير المغاربة، كما لا ينال من وحدتهم ومن رسوخ فكرة المغرب العربي في وعيهم، أن الذين بلوروا هذه الفكرة في صيغة جديدة، كانوا رجال سياسة ومثقفين، أي نخبة محدودة. ذلك أن تجربة الجمعيات المغاربية التي نشأت لتجسيد فكرة المغرب العربي (كجمعية «نجم شمال افريقيا» التي نشأت في العام 1923، أو «جمعية طلبة شمال افريقيا المسلمين»...)، أثبتت أنها لم تكن مؤسسات وظيفية تعبوية في أوساط شبيبة مثقفة مفصولة عن سياق الحركة الاجتماعية، بل كانت أطراً تأسيسية فاعلة للعمل الوطني الجماهيري المغاربي، الذي ستنطلق شرارة وحدته السياسية في القاهرة (1947) خلال انعقاد «مؤتمر المغرب العربي» (الذي ستنبثق عنه «لجنة تحرير المغرب العربي» التي رأسها القائد الوطني محمد بن عبد الكريم الخطابي)، لتبلغ ذروتها في الكفاح المسلّح المشترك الذي انطلق في 1953، ثم لتستقر على صيغتها السياسية الأنضج المعبّر عنها في «مؤتمر طنجة» التاريخي. وهو مسار لم تكن لتصنعه الا الممارسة الشعبية في المغرب العربي، التي عبّرت عن أفقها المغاربي في أكثر من مناسبة سياسية.

تلك، باختصار شديد، أهم المصادر الثقافية والتاريخية والسياسية لفكرة المغرب العربي في وعي المغاربة، ويبقى السؤال العريض المفتوح هو: ما السبب في أنّ هذا الانتماء المشترك، وهذا الانصهار في وحدة الكفاح الوطني، لم يقد الى بناء كيان مغاربي موحّد، اندماجي أو كونفدرالي غداة الاستقلال. وبصيغة أخرى، لماذا لم تتطابق الواقعة الاجتماعية ـ الثقافية التجانسية مع الواقعة السياسية المؤسسية؟.

تجربة الوحدة: أسباب الاخفاق:

لم يشهد المغرب العربي وحدة سياسية بين دوله مجتمعة لأسباب عدّة (سنتعرض لبضعها)، لكنه شهد لوناً من ألوان التعاون والتكامل منذ مطالع الستينات، لم

«يكتب» لها أن تستمرّ وتنتعش حتى تؤتي أكلها بتوفيرها شروط الوحدة التي طرحت عهدئذ كشعار عند القيادات السياسية المغاربية. فقد تعثرت تجربة المؤسسات التي تمّ إحداثها كقنوات للتكامل الاقتصادي ؛ كما توقفت مشاريع عمل، وظلت عشرات الدراسات دون آليات واجراءات للتنفيذ. ومع أنه ظلت هناك «لجنة استشارية دائمة» للمغرب العربي، وتمّ اعداد مئات مشاريع العمل، المدروسة دراسة وافية، الاّ أن أسباباً عديدة ظلت قادرة على تعطيل إرادة العمل التعاوني الوحدوي في المغرب العربي، وفرض الانكفاء قاعدة في العلاقة بين أطرافه.

لا يتعلق الأمر في هذه النكسة، التي مني بها المشروع الوحدوي المغاربي في الستينات، بمسؤولية هذا الطرف أو ذاك في عرقلته، بقدر ما يتعلق بوضع سياسي عام ميّز مرحلة الاستقلال السياسي لأقطار المغرب العربي. فقد اتّسم هذا الوضع بغلبة قانون صعود «الدولة الوطنية» على ما عداه من قوانين أو نزوعات تكتلية أو وحدوية أخرى. ان «الدولة الوطنية» ـ بصفتها التجلي السياسي للاستقلال ـ كانت الهدف المركزي للحركات الوطنية التي قادت الكفاح الوطني ضد الاستعمار الفرنسي، وكانت السقف الفعلي لتطلعاتها السياسية على ذلك العهد.

كان المجهود الوطني منصباً غداة الاستقلال ـ في الأقطار المغربية ـ على بناء هياكل الدولة والاقتصاد والمجتمع ضمن الحدود الموروثة عن الاستعمار، أي ضمن ما عرّفته النخب المسيطرة بالمجال الوطني (الترابي) الذي تقوم عليه الجماعة الوطنية. ولم يكن من الممكن (كما ليس يجوز للمرء أن يتصور الآن من خلال قراءة اسقاطية أنه كان في الامكان) قيام وضع سياسي اقليمي مختلف عمّا كان، اعتباراً للمناخ الاستقلالي المشار إليه ؛ واعتباراً لطبيعة الرهانات السياسية الأصلية لكل حركة من الحركات الوطنية ؛ ثم اعتباراً لطبيعة النخب المسيطرة، وأفقها السياسي الوحدوي. لذلك لم تكن المبادرات الوحدوية لتتعدى حدود تعزيز المركز السياسي والاقتصادي الوطني (القطري)، تماماً كما لم يكن التنسيق السياسي والعسكري بين الحركات الوطنية في الأقطار المغاربية الثلاثة ـ قبل ذلك التاريخ ـ ليتعدى وظيفة تسهيل إنجاح مشروع الاستقلال الوطني لكل قطر.

وبالجملة، اذا كان الميل الى التعاون والتكامل بين أقطار المغرب الكبير قد عبّر عن نفسه في مبادرات ملموسة بعد استقلال الجزائر، وعلى امتداد الستينات تقريبا، فإن الوجهة التي رُسمت له مغاربيا ـ بصورة واعية أو غير واعية ـ هي دعم المشروع الوطني لكل قطر، لا تأسيس غيره. ولعل مشاكل الحدود التي استمرت مطروحة في المنطقة ـ وما ولّدته من حساسيات ـ أبلغ الأدلّة على مراوحة المشروع المغاربي، على ذلك العهد، في حدود أضيق جداً من تلك التي كانت ترسمها الشعارات.

من المفهوم جدّا ـ اذن ـ أن المناخ العام الذي ميّز فترة بناء «الدولة الوطنية»، والأحلام والطموحات التي ارتبطت بذلك البناء، استطاع أن يزيح أو يستبعد أي اتجاه نحو البناء الاقليمي، الذي لم تكن شروطه ـ بكل تأكيد ـ قد توافرت بعد، حتى وإن كانت ارادته قد وجدت لدى البعض من تلك النخب. ولكن من المفهوم أيضاً أن طور صعود «الدولة الوطنية» لن يستمر الى ما لا نهاية. وبالتالي فقد يكون على تلك الآمال والطموحات أن ترعوي، وأن تتعقلن، وأن يكتسب أصحابها من الواقعية ودروس التجربة ما يدفعهم الى إعادة النظر في رهاناتهم ؛ أو، أقلا، إلى إعادة قراءتها في ضوء الحاجات المطروحة، وبالنظر الى استعصاءات البناء الذي ولجوا تجربته. والحقيقة، ان هذا ما حصل فعلاً : لقد خلقت الظروف الحاجة الى إعادة الاعتبار لشعار وحدة المغرب العربي، والى التفكير في خوض تجربة شكل من أشكالها.

وكما كان من غير الممكن بناء مغرب عربي على أساس الدين، والتاريخ، والتكوين الثقافي والنفسي المشترك، (وهي ـ فضلاً عن الكفاح الوطني ـ العناصر المؤسِّسة لفكرة المغرب في وعي أبنائه كما أشرنا سابقاً) دون اعتبار الحاجات الحاضرة المطروحة، والمستقبلية المفترضة. . .، فكذلك صار من غير الممكن بناؤه في ضوء الحاجات الواقعية والتحديات القائمة والمستقبلية وحدها، دون اعتبار للماضي وعوائقه. وهنا ـ على هذا الصعيد بالذات ـ كان مشروع المغرب العربي يعاني من مشاكل الحساسيات، ومشاكل الماضي، والوقائع المنحدرة منه والراسخة في الحاضر. . .، بما يجعله مشروعاً معاقاً، أو على الأقل متعذر التحقيق.

ماهي تلك المعوقات التي عطلت مشروع الوحدة المغاربية لفترة تزيد على العقد والنصف، رغم ضغط الحاجة اليها لمواجهة مرحلة ما بعد البناء الوطني (القطري)، وحصيلتها الهزيلة ؟

معوقات وحدة المغرب العربي :

وهي معوقات تفاوتت أهمية تأثيرها بسبب الأوضاع السياسية المتعاقبة في المنطقة. كما أنها اختلفت، من حيث النوع، من معوقات من طبيعة سياسية ظرفية، الى أخرى أعمق منها وذات علاقة بالتكوينات الخاصة بكل دولة من دول المغرب العربي. ويمكننا أن نعيّن من بين أهمّها :

أ- اختلاف النظم السياسية من حيث شكلها الدستوري، ومن حيث اختياراتها السياسية. ففيما مالت التجربة السياسية في المغرب وتونس - منذ النصف الثاني من السبعينات - الى اطلاق مرحلة العمل بمبدإ «المشاركة» السياسية ضمن نطاق محدود - تشريعي وحكومي - وإلى الأخذ بنموذج «التعددية السياسية» والمعارضة المشروعة. وفيما سمحت التجربة بتوليد استقلالية نسبية لمؤسسات المجتمع المدني عن الدولة (تونس)، وتكريس نسبي لتلك الاستقلالية (المغرب)، وضمان حدّ أدنى من حرية الصحافة (مع استمرار وظائف التقييد والضبط والمراقبة في السلوك السلطوي). . . ، فإن الجزائر لم تكن قد تزحزحت بعد - في تجربتها السياسية - عن نظام الحزب الواحد، وعن سياسات المماهاة - القسرية - بين المجتمع والدولة، والتي أفرزت ساحة مدنية ضيقة، وساحة سياسية أضيق. بينما عاشت ليبيا النموذج الجزائري بصورة مختلفة (دون الحزب الواحد) ومن خلال بناء الحياة السياسية على نموذج «اللجن الشعبية»، بما تعنيه ممارستها من تداخل وظائفي بين الدولة والمجتمع. أما موريتانيا فإن تواتر الحكم العسكري في السلطة، فرض أن تكون تجربتها السياسية نموذجاً مختلفاً في المنطقة، وأكثر عرضة للاهتزاز والتبدل. كما جعل نخبها الحاكمة ذات قابلية لتغيير التحالفات والميول الاقليمية.

ب ـ اختلاف الهياكل والاختيارات والسياسات الاقتصادية. ففيها تشكل الدولة ربّ العمل الفعلي، والفاعل الرأسمالي المستثمر في بلد كالجزائر أو ليبيا، وفيما تخضع معظم الأنشطة الاقتصادية لاشرافها المباشر، والباقي لمراقبتها، فإن التجربة الاقتصادية في المغرب وتونس (والى حدّ ما موريتانيا) تنطوي على ازدواجية في البنيات والقطاعات الانتاجية والاقتصادية.

ج ـ الصراعات الاقليمية الطاحنة التي عاشتها المنطقة. وكان أخطرها الصراع بين المغرب والجزائر حول قضية الصحراء، الذي عبّر عن نفسه في صراع مسلح وعنيف بين القوات المغربية وقوات جبهة «بوليزاريو» المدعومة سياسيا وعسكريا من قبل الجزائر (وفي مرحلة أولى من قبل ليبيا، وتحديدا قبل قيام «الاتحاد العربي ـ الافريقي»). لقد كانت لهذا الصراع آثاره الكبيرة في تعميق الخلاف السياسي بين دول المغرب العربي، وفي شحن أجواء علاقاتها بعناصر الفرقة، وفي دفع سياساتها الى نهج سبيل التمحور ضمن تكتلات اقليمية. وعرفت المنطقة، إلى جانب هذا النزاع المسلّح، ملفاً ضخماً من العداوات، ومن وقائع التخريب الداخلي المخطط له من هذا الطرف أو ذاك. وكان مثالا على ذلك ما شهدته العلاقات التونسية ـ الليبية من توتر شديد، هدّد ـ في أكثر من مناسبة ـ بالانزلاق الى المواجهة المسلّحة؛ فضلا عن مسلسل الحملات الاعلامية بين ليبيا والمغرب قبل قيام معاهدة وجدة للاتحاد بين الطرفين في غشت / آب 1984.

د ـ أزمة الثقة بين النخب السياسية الحاكمة. وهي تمتد جذوراً الى فترة الكفاح الوطني ضد الاستعمار والبدايات الأولى للاستقلال، وما شابها من معطيات! ولقد فاقمتها مشاكل الحدود والخلافات الاقليمية المتراكمة على امتداد عقدي الستينات والسبعينات؛ فضلا عن ميل بعض أطراف المغرب العربي الى التدخل في الصراعات الداخلية للبلد المجاور، من خلال دعم ـ وأحياناً تسليح وتدريب ـ الجماعات المعارضة للسلطة. وهو ما أصبح معه في عداد القناعة أن لاثقة ممكن قيامها بين القوى الحاكمة في المغرب العربي. وأن ما يمكن أن يعدّ سلوكاً ودّيا من قبل طرف من تلك الأطراف، لا يعدو أن يكون خدعة وراءها حساب ما. ونستطيع القول انه كما أن المشاكل السياسية خلقت القطيعة بين دول المغرب العربي، فإن

انعدام الثقة كرّسها لدى تلك النخب، وخلق ما يشبه العائق النفسي أمام أي وفاق إقليمي؛ بل هو أضعف كثيراً من فرص حلّ تلك المشاكل حتى حينما توافرت لذلك الحل شروطه الموضوعية.

هـ- تعارض الرؤى حول صيغة الوحدة وحدودها. فحينما كان يغلب الميل نحو صيغة البناء الوحدوي، وتحصل القناعة بالحاجة الى تجاوز حساسيات الماضي ومشاكله، والاقدام على مبادرات توحيدية أو تعاونية بين أقطار المغرب الكبير. . .، كانت المشكلة التي تثار من جديد هي صيغة تلك الوحدة المطلوبة ومحتواها وسقفها: هل هي تعاونية - تكاملية، كما يرى ذلك كل من المغرب وتونس والجزائر، أم اندماجية كما ترى ليبيا، اقتصادية (حسب الأولين) أم سياسية (حسب الأخيرة)؟ وكان من شأن مثل هذا الجدل تعطيل العمل الوحدوي الاقليمي المغاربي، وإفقاد النزوع إليه زخمه المطلوب، ثم العودة بالعلاقات في المنطقة الى نقطة الصفر تقريباً.

، ، ،

اختلاف الهياكل الدستورية والاقتصادية، والاختيارات السياسية والاقتصادية. وتفاقم الصراعات المغربية - المغربية والحساسيات التي ولّدتها ونشأت عنها. ثم اختلاف المشروع الاقليمي المغاربي في الخطاب السياسي لكل دولة. . .، شكّلت مجتمعة الكوابح التي لجمت العمل الوحدوي (أو الاتحادي) في المغرب العربي - لفترة طويلة - وحكمت عليه بأن يظل سجين الخطابات، في منأى عن التحقق.

*

قبل حوالي العام والنصف، ستنشأ معطيات ومتغيرات اقليمية - سياسية بالأساس - لتعدّل من صورة العلاقة بين أطراف المغرب العربي، بل لتُغيِّر من وجهتها العامة. ثم لتفتح سيرورة سياسية جديدة من الانفراج والتعاون، وفرت شروط قيام وحدة مغاربية في حدود الصيغة التي أعلنت فيها في فبراير 1989.

الانفراج الاقليمي وشروط الوحدة : عوامل قيام «اتحاد المغرب العربي» :

عديدة هي وهامة العوامل المستجدة التي أطلقت سيرورة العمل المغاربي في الآونة الأخيرة. ومع صعوبة الاحاطة بكل تلك العوامل ـ ما خفي منها وما ظهر ـ الا أنه في امكاننا أن نستعرض هنا أهمّها ـ أي ما نعتقد أن لها الدور الحاسم في اطلاق تلك السيرورة الى الحدود التي تكون ثمرتها صيغة تنظيمية متفق عليها للعمل المغاربي. ان أهم تلك العوامل كانت دون شك :
أ ـ الانفراج في الموقف السياسي الاقليمي. أبرز معطيات ذلك الانفراج ـ التي لها بكل تأكيد الدور الأرجح في صنع حدث إعلان «اتحاد المغرب العربي» ـ كان استعادة العلاقات المغربية ـ الجزائرية بعد فترة قطيعة عمّرت لمدى 13 سنة. لقد كان لذلك أثر بالغ في وقف نزيف الدّم في المنطقة، واطلاق توافق ثنائي واقليمي على الحلّ السياسي الأممي لقضية الصحراء المغربية ؛ بمقدار ما كان له الأثر نفسه في إشاعة مناخ من الثقة المتبادلة، وتنمية علاقات التعاون بين البلدين وعلى الصعيد المغاربي ككل. وأبانت التطورات فعلا، كيف كانت قضية الصحراء لغماً مرصوداً لضرب التعاون الاقليمي بين دول المغرب العربي، وكيف ان تجاوز هذا الامتحان السياسي العسير للمنطقة ـ الذي مثّلته هذه القضية ـ كان كافيا ليس فقط لتحقيق الانفراج وتطبيع العلاقات، وانما أيضا لاستعادة الثقة بين الأطراف المغاربية، واستغلال ذلك الانفراج الى الحدّ الأقصى سياسيا واقتصاديا، والذهاب به الى حدّ إثمار اتحاد اقليمي تعاوني هو الأول من نوعه ـ وفي أهميته ـ في تاريخ المنطقة.

ولا يمكن للمرء أن ينسى ـ في معرض استعراض وقائع ذلك الانفراج ـ عودة العلاقات بين ليبيا وتونس، بل تطوّر منحاها وايقاعها التعاوني الى حدّ كبير. وهو معطى مهم جداً بالنظر إلى أن العلاقات بين البلدين ظلت متوترة وسيئة للغاية خلال حكم بورقيبة. وبلغت درجات توتّرها أحيانا حدّ الحشد العسكري على الحدود.
ب ـ التعديل السياسي الذي حصل في تونس في السابع من نوفمبر 1987. إذ أخرج البلاد من انكفائها القطري الذي ارتبط بنهج السياسة البورقيبية المتمحورة حول مبدإ «الأمة التونسية»، والمتطلعة الى الاندماج في الغرب والانتماء الى نموذجه

الحضاري ؛ وأعاد تنسيبها الى محيطها العربي والمغاربي بصورة مقبولة. كما أن هذا التعديل خلق حيوية في العمل السياسي التونسي، وضخّ الدّم في شرايين السلطة المختنقة. الأمر الذي كان من شأنه أن فتح المجال أمام سلسلة من المبادرات والمواقف السياسية المتقدمة للنخبة الحاكمة في تونس سواء على الصعيد العربي، أو ـ وخاصة ـ على الصعيد المغاربي، سهّلت (= المبادرات) كثيراً عملية إعادة بناء الثقة من جديد بين أطراف النظام الاقليمي الفرعي المغاربي، والتوجه نحو العمل التعاوني المشترك.

ج ـ التغيير السياسي في الجزائر، الذي حصل أواخر العام الماضي، وحمل نتائج كانت تصب في مجملها في اتجاه دعم وتعزيز الاستقرار السياسي في البلاد. ان ذلك التغيير، بمقدار ما كان يتجاوب مع مطالب المجتمع في استقلال مؤسساته عن الدولة، وفي رفع الحراسة المفروضة على المبادرات السياسية الفردية والجماعية، والسماح بنشوء نظام للتعددية السياسية، وإقامة الفصل بين الدولة وجبهة التحرير الوطني.. الخ، بمقدار ماكان يقطع مسافة كبرى للاقتراب من النموذج السياسي للدولتين الجارتين (المغرب وتونس)، وبالتالي يوفّر شروطاً وظروفا إضافية لقيام وحدة اقليمية مغاربية.

د ـ الميل التدريجي الى التشارك في نموذج اقتصادي واحد. اذ حملت السنوات العشر المنصرمة متغيرات جديدة في الميدان الاقتصادي، وعلى صعيد تخطيط وتوجيه السياسات الاقتصادية في المغرب العربي. وفي قائمة هذه المتغيرات المنحى الواضح لاستقلال الحياة الاقتصادية عن الادارة والتملك الدولتيين. وهو الأمر الذي يتبدى في تراجع استثمارات الدولة في الحقل الانتاجي والتجاري، في تلازم عضوي مع نموّ ملحوظ للقطاع الخاص، المدعوم من قبل الدولة نفسها عبر سياسة التمليك الخاص (التخويص أو الخوصصة). هذه المتغيرات الاقتصادية عاشتها تقريباً ـ وبتفاوت ـ كل بلدان المغرب العربي ؛ الأمر الذي سمح بتشابه البنى والمعطيات الاقتصادية، وسهّل عملية التعاون الاقليمي على هذا الصعيد الهام : صعيد البنية التحتية للوحدة، دون حواجز أو عراقيل.

هـ ـ شعور الجميع بفشل الدولة القطرية في انجاز المهمات التي طرحتها على نفسها منذ الاستقلال : مهمات التنمية والتطور السياسي المستقل. فالتجربة أثبتت، بما لا يدع مجالاً للشك، أن من قبيل الاستحالة ـ في ظل النظام الدولي الراهن : نظام التقسيم العالمي للعمل المجحف، ونظام التكتلات الكبرى ـ أن تنهض الدولة الواحدة، بمواردها الاقتصادية والمالية والبشرية والعلمية المحدودة، بأعباء تحقيق الأمن الغذائي، والتوازن المالي، وتطوير معدلات الانتاج (هذا دون أن نطالبها بتوفير الرفاه !) ؛ وإن من الصعب عليها أن تملك قرارا سياسيا متحررا من أي قيد أو ابتزاز، طالما ظلت في ذمتها ديون لمؤسسات مالية كبرى لا ترحم، تقف وراءها قوى احتكارية متأهبة على الدوام لقطف ثمار الأزمات الاقتصادية (وتلك أصلاً وظيفة القروض بشروطها التعجيزية الرهيبة، وغير الأخلاقية). كما أثبتت لها التجربة أن لا مناص من توحيد المجهود الاقليمي المغاربي في إطار مؤسّسي لمواجهة معضلات التنمية والاستقلال بشكل مشترك، وارساء الاقتصاد على قاعدة التكامل الوظيفي والاعتماد المتبادل.

و ـ التحديات الحاضرة والمستقبلية، ومنها تحديات العلاقة بالقوى والتجمعات الدولية الكبرى. فالميل العام الذي طبع العلاقات الدولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة، والذي كانت سمته التمحور والتكتل في أنظمة اقتصادية اقليمية. . . ، فاقم من الاختلال الأصلي ـ في العلاقة ـ بين الدولة الرأسمالية الميتروبولية والدولة التبعية، وذهب به (= بالاختلال) الى حدود قصوى وخطيرة. بحيث بات على الدولة الصغرى ـ بإمكانياتها ومواردها الضعيفة كما سبق وأشرنا ـ أن تتصرف كقزم أمام عملاق، مجرّدة من أي من عناصر القوة التي تحميها من أن تخرّ على قدميها أمامه؛ بل ومجرّدة حتى من القدرة على انتزاع ضمانات تُبقي على الوضع القائم لتبعيتها حتى لا يشهد مزيدا من التدهور. كما كان عليها، بالنتيجة، أن تقبل صاغرة شروط العلاقة الاقتصادية ـ غير المتكافئة بل المجحفة ـ وأن تدافع عنها هي ذاتها قبل، وحتى دون، القوة الاقليمية الكبرى «الشريك» !

هذا اللون من العلاقة بمجموعة اقليمية كبرى عاشته منطقة المغرب العربي. فلفترة طويلة، كان على كل دولة من دول المغرب العربي أن تكون طرفاً منفرداً في

العلاقة بـ «المجموعة الاقتصادية الأوروبية» (على صعيد الاتفاقيات المنظمة للتبادل وغير ذلك . . .) ؛ الشيء الذي كان يضعها تحت رحمة أحكام اختلال التوازن في العلاقة الاقتصادية. وكان أبرز نتائج ذلك الاختلال، وأخطرها، تقييد مصالح وحقوق بلدان المغرب العربي في السوق الأوروبية - بل الاضرار بها - بعد انضمام اسبانيا والبرتغال الى حظيرتها، وما جرّه ذلك على الدولة وصادراتها والمستثمرين من مشاكل، فضلا عن آثار ذلك في الميزان التجاري، واحتياطي الدولة من العملة الصعبة . . . الخ . وكان واضحاً - تحت وطأة هذه الوقائع المرّة - أن المخرج الممكن والواقعي، في الظروف الحالية، هو إقامة نوع من التجمع الاقليمي المغاربي يستطيع أن يواجه - أو بالأحرى أن يعدّل من - أوضاع هذه العلاقة بين المغرب العربي وبين المجموعة الأوروبية.

ي - وأخيراً، الوعي المتولد لدى القيادات السياسية المغاربية بعدم التعارض بين الوحدة وبين اختلاف النظم السياسية، وبينها وبين استمرار الكيان الوطني ضمن دائرة اختياراته الدستورية وحدوده السيادية. فالوحدة الاقليمية المنشودة لن يكون من شأنها الالغاء الفوري للكيانات الوطنية الموروثة في المغرب العربي، ولا تغيير نظمه السياسية. اذ هي، من جهة، وحدة اقتصادية - تعاونية، هدفها تحقيق التكامل بين الاقتصادات والقطاعات الاقتصادية المغاربية، وتحقيق التنمية والاستغلال المشتركين للموارد الاقتصادية، والبشرية، والعلمية، والثقافية، والتربوية القائمة في المغرب العربي، وهي - بالتالي - لن تؤثر على الهياكل السياسية العليا الموجودة، ولن تنحو - لمجرد أن هناك ارادة متوفرة - نحو تحقيق وحدة دستورية، ونحو نموذج وحدوي اندماجي (وهو ما كانت تطالب به ليبيا في ما سبق). ثم انها من جهة ثانية مجرّد تجمع اقليمي يريد لنفسه أن ينحو منحى التجمعات العالمية المعروفة والناجحة مثل التجمع الأوروبي (الجماعة الاقتصادية الأوروبية)، الأمر الذي يبقيه خارج دائرة التفكير في تجاوز حاسم وسريع للكيانات الوطنية

الوطني نفسه أصبحت متوقفة، لا على تحركه ككيان واحد، بل على تحركه مع غيره من الكيانات في اطار وحدوي اقليمي. وهذا ما يقف دليلاً على أن الوحدة ضمانة له وليست عائقاً لاستمراره.

لقد تزايد هذا الوعي بإمكانية قيام وحدة اقليمية تعاونية فاعلة بعد نجاح تجربة «مجلس التعاون لدول الخليج العربية» (*) في الاستمرار، وفي مراكمة العديد من المكتسبات والنجاحات، إن على الصعيد التجاري والتبادلي، أو على صعيد العمالة وتبادل الخبرة، أو على صعيد الاستثمارات في مشاريع مشتركة، سمحت ـ الى حدّ نسبيّ الأهمية ـ بتقليص الفجوة بين الحاجة الى الاستيراد وبين طاقة الانتاج المحلي.

*

هذه اختصاراً أهم العوامل التي صنعت الصيغة الراهنة لوحدة المغرب العربي. يبقى علينا هنا أن نتجاوز مجرد رصد عوامل التأسيس، الى استعراض عناصر تصور (مقترح) لشروط الاستمرار: استمرار المغرب العربي ككيان موحّد؛ ولشروط مراكمة أسباب التحول الحاسم ـ مستقبلا ـ في نمط وحدته، واختياراتها المبدئية، نحو أشكال أرقى تستجيب لحاجيات المنطقة، وتنسجم مع هدف الوحدة القومية العربية. يتعلق الأمر في ما سيلي، اذن، بالحديث عن الشروط السياسية والاقتصادية التي من شأنها أن تبني الوحدة المغاربية المعلنة، وتحميها من أسباب واحتمالات الانتكاس. والتي من شأنها، أيضا، تطوير الهيكلية الحالية للوحدة، ورهاناتها.

اتحاد المغرب العربي وفروض الوحدة:

نعتقد أن في مقدمة تلك العوامل والشروط:

أ ـ **تسوية الأزمات الاقليمية في المنطقة**، لتوفير مناخ الثقة السياسية بين الأطراف الشريكة في المشروع المغاربي؛ ثم ضمان وضع مستقر نهائيا، ومحميّ من مفاعيل التركة الاستعمارية الثقيلة في المنطقة. ان الحاجة ماسّة الى معالجة النزاع القائم حول الصحراء، وذلك بتسهيل ظروف اجراء الاستفتاء على قاعدة خطة الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، بهدف التوصل الى حلّ سياسي نهائي وشامل لقضية

(*) أثبتت التطورات اللاحقة ان عروبة الخليج كانت ثمنا لنجاح هذا المجلس في تجربته «الاتحادية».

مزّقت أواصر المنطقة، وهدّدت بحرب فناء فيها. واذا كانت الجولات العسكرية في هذا النزاع قد تراجعت وتوقفت بعد عودة العلاقات المغربية ـ الجزائرية، وبعد التغيير السياسي في الجزائر، ثم بعد زيارة وفد «البوليزاريو» المغرب، فإن احتمالات عودتها تظل قائمة طالما لم تجْرِ عملية تسوية للمشكل على أساس الحل الأممي السلمي. كما ان الحاجة ماتزال ماسة الى حلّ مشاكل الحدود العالقة (وهي مشاكل موروثة)، بما يجعل التعاون ممكناً ودون حساسيات. وبما يسهّل تناول ملفات خلاف أخرى قائمة تناولاً جدّيا وشاملا (مشاكل حقوق استغلال المناطق الحدودية مثلا). ودالة هنا وقائع سياسية ايجابية من قبيل تسوية قضية الحدود بين المغرب والجزائر (بعد المصادقة المغربية على معاهدة الحدود، ثم تبادل وثائق التصديق)، والاستغلال المشترك الليبي ـ التونسي للمناطق التي كانت مثار نزاع بينهما في ما قبل. اذ هي (= الوقائع) تعبير عن شعور جماعي جادّ بالحاجة الى اغلاق هذه الملفات، والى نزع هذه الألغام، والانطلاق نحو عمل تعاوني بروح الاخاء وفي جوّ من الثقة الكاملة.

ب ـ الوعي بحدود واتجاهات الجدل بين الوطني والمغاربي. يبدو هذا الجدل في التأثير المتبادل بين الحدين: فالوطني بانحلاله في الاقليمي يمهّد الأرضية لقيام هذا الأخير كإطار أرقى وأشمل. والاقليمي باستيعابه الوطني يخرجه من أزماته، ويضع في حوزته من عناصر القوة الاقتصادية والسياسية ما به يستطيع أن يعيش. وبتعبير آخر، انه يعيد بناء الوطني في صورة يبدو فيها هذا الأخير قويًا. ويستطيع هذا الجدل أن يغذي المشروع المغاربي في الحالتين معا: أي في حالته الاقليمية كمشروع تعاون وتكامل واعتماد متبادل. ثم في حالته ـ أو في نواته ـ الوطنية كمشروع يؤسّس بناه الاقتصادية والمدنية (الاجتماعية) التحتية في دائرته الأضيق، وذلك اذا ما تمّ ادراكه ووعيه كجدل، كميل طبيعي، في العلاقة بين الوطني والاقليمي في الاطار التاريخي والسياسي الراهن. كما يمكن لهذا الجدل أن يتحوّل الى مفارقة تتمثل في أنه حيث يكون الميل نحو الخروج من حدود الكيان الوطني الى نموذج التجمع الاقليمي عاملاً يوفّر شروط الوحدة، ويدفع ـ ضمن سيرورة تاريخية معقدة ـ الى الغاء الكيان القطري . . . ، يكون قيام هذا التجمع نفسه عامل توفير ممتاز لشروط وظروف الحياة لكل كيان قطري، وهو أمر معيق لبناء وحدوي استراتيجي! على أن مستقبل هذه العلاقة، بل ميلها الراهن، يتوقف على الكيفية التي يجري بها ادراكها كعلاقة، ثم على صيغة ونمط التحكم في مجرى سيرها.

ومن المهم هنا أن يُشار الى أن ثمة حاجة ـ من وجهة نظر قومية ـ الى حماية هذا الجدل (أو هذه الجدلية) من التوظيف السياسي الهادف الى دعم الاطار الكياني القطري على حساب الخيار المغاربي كجزء ـ وكمحطة ـ من الخيار القومي العربي الأشمل. وتقتضي الحماية تلك الاقدام على جملة من الاجراءات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والتربوية، التي من شأنها أن تخلق واقعاً مغاربيا قائماً، له سلطته التي يستعصي على الانكفاء القطري تفكيكها أو إزاحتها. وبتعبير آخر، ثمة حاجة الى تطوير كياني مزدوج : تطوير الكيان الوطني، وتنميته سياسيا واقتصاديا وثقافيا بما يجيب عن حاجات الشعب، وبما يسهّل عملية الاندماج الاجتماعي (التي يفترضها أي مشروع وحدوي)، وتطوير وتنمية نقيضه : (الكيان الاتحادي المغاربي) بما يجعل هذا أفقاً مفتوحاً على التحقق دون كوابح، وبما يضع للتنمية القطرية سقفها الذي لا ينبغي أن تتخطاه حتى لا تصبح مدخلاً للتراجع عن الاطار الاتحادي، ومدخلاً تحتيا للقطر ـ الأمة !

ج ـ **تأسيس الوحدة على المجتمع قبل الدولة**. اذ لا ينبغي لوحدة مغاربية ـ يُراد لها الرسوخ والاستمرار والنجاح ـ أن تتأسس على الدولة فقط، أو أن تكون الدولة أداة تحقيقها الوحيدة. نعم، ان التوافق بين النظم السياسية شرط أساسي للوحدة، وواحد من فواعلها الكبرى. ولكنه ليس شرطاً كافيا. وللدقة نقول : انه شرط لقيامها دون أن يكون ـ بالضرورة ـ شرطاً لاستمرارها. مبدأ التحفظ هنا ليس مبعثه الخوف مماّ يمكن أن يُحدِثه الاختلاف في التركيب السياسي لدول المغرب العربي من آثار مستقبلية على الوحدة، ولو أن هذا مفترض بالضرورة. وانما مبعثه ـ بالأساس ـ ما ستكون عليه تجربة الوحدة هذه من غربة وعزلة عن محيط المجتمع («المدني») حينما لا تبنى على غير أجهزة الدولة، وحين لا تكون الا خيار النخب السياسية، لا خيار الكتلة الشعبية. انها، من دون شك، لن تكون ـ في هذه الحالة ـ نخبوية، دولتية، محدودة التأثير والفعالية فحسب، وانما ستكون ـ فضلاً عن ذلك كله ـ مفتوحة حتى على احتمالات الانتكاس، بسبب من أنها مجردة من حماية المجتمع لها، ومن دفاعه التلقائي عنها.

تأسيس الوحدة على المجتمع يعني، في المقام الأول، اطلاق المبادرة الاجتماعية العـامة، ورفع القيد والحجر عن أطر ومؤسسات المجتمع المدني، وفتح علاقات التواصل والتداخل والاندماج بين مكوّناته على الصعيد المغاربي ككل. انه يعني بناء الوحدة على الديمقراطية. كما يعني تحويل مسألة الوحدة الى شأن عام لا يختص به صانعو القرار دون باقي قوى ومكونات المجتمع. وصيرورتها شأناً عاماً لا يفترض فقط الاعتراف الرسمي بالحق في الادلاء بالرأي في شؤونها، أو «إسداء النصح»، أو ما شاكل ذلك. . .، وانما هو يفترض بالأساس المشاركة السياسية في بنائها من الموقع الاجتماعي. فكما تنشىء الدولة المؤسسات الحكومية والتشريعية المشتركة، كما تخلق الشركـات المختلطة، واللجن العليا المشتركة، كذلك للمجتمع (لقواه) الحق في انشـاء مؤسسـاتـه وروابـطه المشـتركة في الميادين النقابية، والسياسية، والثقافية، والجمعوية، والشبابية، والرياضية. . . اسوة بالدولة.

ووحـده هذا الاختيار يضمن بنـاء وحدويا جادّاً وصلباً. واذا كانت فضائله وأفضاله أكبر وأكثر من أن تحصى، فإن من أهمها أنه يوفّر امكانية لمجابهة معضلة المعضلات في تجارب الوحدة في العالم العربي : نعني مسألة الاندماج الاجتماعي. وهي المسألة التي تعاني منها المجتمعات العربية (مع تفاوت في درجة هذه المعاناة). فبمقدار ما يتحقق من اندماج بين القوى الاجتماعية المغاربية، وبمقدار ما تتراكم مؤسساته ووقائعه، بمقدار ما تغتني الوحدة بعناصر جديدة، من شأنها أن تعطيها عمقاً ومناعة، وتحصنها من مخاطر الانفراط. وبالجملة، نستطيع القول أن كسب قضية الـوحـدة في المغرب العربي، يقتضي الخروج بها من التعريف السياسوي، الدولتي، الدستوراني، الى التعريف الاجتماعي ـ المدني ـ الثقافي. أي الانتقال ـ في التعـامـل معهـا ـ من الاشكالية السياسية الدستورية الى الاشكالية الاجتماعية. وبتعبير آخر، لابدّ من الوعي بأن مسألة الوحدة ليست مسألة الدولة فقط، وانما هي أيضا ـ **وأساساً ـ مسألة المجتمع**.

د ـ خلق وتنميـة مصـالـح اقتصـادية مشتركة بين الأقطار المغاربية جميعها، والذهاب بها الى حدود تقطع عليها خط الرجعة. فاذا كان اطلاق سراح المجتمع المـدني من عقـال الـدولـة، وقيدها المؤسّسي ؛ واذا كان نشوء مؤسسات وروابط

اجتماعية، وثقافية، وسياسية، ونقابية مغاربية؛ واذا كان الغاء القيد على التنقل الفـردي والجماعي الحر بين المغاربة جميعا، بل اذا كان الحق في الاقامة - بشروط المواطنية التامة - مكفولاً في كل بلد من البلدان الخمسة. . .، اذا كان كل ذلك يؤسس شروط الاندماج الاجتماعي والاقليمي المغاربي، أي يوفّر الشروط المدنية للوحدة، فإن تمكين القوى الاقتصادية من حرية العمل في الاطار المغاربي الاجمالي كمجال موحّد للاستثمار والانتاج والتبادل، دون كوابح أو قيود أو اجراءات حمائية متشـددة، من شأنه أن يوفّر الشرط الاقتصادي للوحدة، والضمان المادي لرسوخ قواعـدها. وقد لا يكون أكبر ضمان لذلك من قيام قوة اقتصادية مغاربية مشتركة تنصهر فيها الفعاليات جميعها، وتتحرك كجسم عامل واحد. أي ليس أكثر ضماناً لها من تحقيق علاقة الاندماج الاقتصادي المغاربي. وهكذا، فبقدر ما ان الاجراءات الأولى توفر بنية فوقية للوحدة المغاربية، فإن الاجراءات الثانية توفّر بنيتها التحتية.

ان الوصول الى هذا الهدف : بناء الأسس والمقومات الاقتصادية للوحدة، أو بنـاء الاقتصـاد الموحّد، يستدعي اطلاق عملية انشاء واسعة لمؤسسات اقتصادية مشتركة في مختلف المجالات (فضلاً عن إقامة العلاقات الاقتصادية بين دول المغرب العربي على قاعدة التكامل الوظيفي، والاعتماد المتبادل). لأن من شأن مثل هذه المؤسسـات، ليس فقط تسهيل عملية تغـطية حاجات اقتصادية معينة، أو تبادل المنافع والخبرات، وما إلى ذلك. . .، بل أيضا خلق مصالح مشتركة مندمجة، تصبح - مع التقدم في الزمن - من العسير فكها أو تفكيكها والتراجع عنها. أي سيكون من شأنها خلق واقع قائم يضغط على أي واقع انكفائي (قطري مثلا). ان وظيفة مثل هذه المؤسسـات هي بنـاء سلطة اقتصـادية مغـاربية موازية للسلطة الاقتصـادية القطرية، وتنمية مصالح اقتصادية مغاربية أشمل من تلك المرتبطة بالمجال الوطني. بتعبير تمثيلي، ستقوم بذات الدور الذي تقوم به «الشركات متعددة الجنسيات» قياساً على الشركات القومية. لذلك، لا مناص لها من أن تتمتع قانونيا بوضعية وبحقوق في مستوى ما سيكون عليها أن تضطلع به من أدوار ووظائف على الصعيد الاقليمي.

هـ ـ تنميـة شعـور مغاربي مشترك بوحدة الهوية، ومقاومة الذاكرة القطرية الضيقة بذاكرة مغاربية أوسع. أي ترقية الاستعداد النفسي الجماعي للتعايش مع واقعة الوحدة، ان لم نقل توفير شرطها النفسي الذي بدونه تفقد قضية الوحدة مصدراً من مصادر طاقتها الحرارية، ويستحيل تطبيع العلاقات بين «الفرد» (بكل مخزون ذاكـرته) وبين الكيان الاتحادي الجديد. صحيح ان هذا الشعور بوحدة الهوية، والانتـماء الى تاريخ اجتماعي وثقافي مشترك، متوفر ويعيشه المغاربة رغم اختلاف دولهم ونـظمهم السياسية. ولكن صحيح أيضـا أنـه يتـأثر بواقع المركزية الوطنية (القطرية)، وبنظم انتاج وتوزيع المعرفة بالتاريخ المحلي والاقليمي من خلال النظام التربوي والاعلامي السائد والمرتبط بالمشروع الوطني (القطري) وفروضه التعبوية. مع تعاظم هذا التأثير، تتناقص فرص ديمومة وبقاء ذلك الشعور الموروث، ليتهدد ـ مع التقدم في الزمن ـ بالمحو، على الأقل من ذاكرة أجيال جديدة.

لا بديل، اذن، من اعادة بناء تاريخ المنطقة في وعي أبناء المغرب العربي بصفته تاريخاً كليا موحّـداً، والتنازل ـ «أكاديميا» ونفسيا ـ عن نزعة التركيز المفرط على التواريخ المحلية. أو بالأحرى، إعادة قراءتها في سياق تاريخ مغاربي أوسع. واذا كانت فترات الوحدة السياسية للمغرب العربي، منذ العهد الموحدي، تسمح بهذا اللون من القراءة، فإن فترات الانقسام الكياني في المغرب العربي لا تجعل المهمة عويصة الى حدّ بعيد كما قد يعتقد. ذلك ان عناصر التداخل بين معطيات التاريخ ـ التي كان المغرب العربي مسرحاً لها ـ عديدة. والتواريخ المشتركة (خصوصاً منذ احتلال الجزائر في 1830) من الأهمية بحيث تغري، وتسمح، بمثل هذه القراءة. ان المطلوب ليس أن نعجن الأحداث لنصنع تاريخاً مغاربيا مشتركاً رغم أنفه، على «هدى» من الايديولوجيا، وإرضاء لحاجات التعبئة السياسية في الظرف الراهن (فقد يكون هذا عمل الاعلام ! لا عمل الفكر)، وانما اعادة الاعتبار لما هو مشترك ـ تاريخيا ـ بين الأقـطار المغـربية، وابرازه بحيث يأخذ مكانه في الوعي ليجيب عن حاجة معرفية (الوعي الصحيح بالتاريخ المغربي)، وحاجة سياسية (دعم قضية الوحدة في المغرب العربي). بل نستطيع القول ان هذه العملية من إعادة بناء هذا التاريخ في الوعي، هي ـ بالتعريف ـ سباحة نظرية وسياسية ضد تيار القراءة السوسيولوجية الاستعمارية لتاريخنا، والتي غالبا ما ركزت على أبعاد وآليات الانقطاع في تاريخ هذه

الأقطار، ممارسة الاهمال ـ بل الاقصاء القصدي ـ التام لعناصر التواصل فيه. وهي القراءة التي ما تزال كتابتنا التاريخية، للأسف، تحت تأثير إشكالياتها وموضوعاتها.

وحتى لو افترضنا ان الحال أعجز كتابتنا التاريخية عن بناء تاريخ سياسي مشترك بسبب انتصاب وقائع من قبيل وجود فترة أطول للدولة المغربية جغرافيا، وسيطرة الأتراك على باقي بقاع المغرب العربي، وانقطاع أواصر العلاقة السياسية. . .، فليس أقلاً من أن نصبّ اهتمامنا في قناة التاريخ الثقافي والاجتماعي المشترك. وهو الذي كان أكثر صموداً في وجه علاقة الانقطاع التاريخي التي عرفها المجال السياسي: مجال السيادة.

،،، لاشك ان النهوض بهذه المهمة الشاقة العسيرة يقع على عاتق المثقفين المغاربيين بصفتهم حملة للوعي الجماعي، ومنتجين له. لكنه يقع بدرجة أكبر على الدولة في المغرب العربي. فهي التي تستطيع ـ بما لديها من امكانيات ـ أن تخرج هذا الهدف، وهذا المشروع، الى حيّز الواقع. ان سبيلها الى ذلك هو إعادة هيكلة وتوجيه النظام التربوي والاعلامي كي يستجيب لذلك. ودون أن نطالب بالتوحيد الفوري لبرامج المؤسسات التربوية والاعلامية، يمكننا أن نتصور امكانية اقرار رسمي لمواد في التاريخ والجغرافيا والأدب المغاربي مشتركة وموحّدة، وبرامج مشتركة ـ أيضا ـ للبث الاعلامي الاذاعي والتلفزي في المغرب العربي. هذا فضلاً عن الحاجة الماسة الى احداث تواصل تربوي حقيقي، وتواصل على صعيد المعرفة والمعلومات (تداول الكتاب والصحف دون حواجز، البث الاعلامي التلفزي في مجموع المغرب العربي، مع امكانية احداث قناة مغاربية خاصة)، في أفق بناء مدرسة مغاربية، وجهاز إعلام مغاربي. . .

و ـ **تكريس العمق القومي العربي لهذا «الاتحاد» المغاربي**. ولذلك أهمية كبيرة جداً. فعلاوة على أن في ذلك التكريس حماية لـ «اتحاد المغرب العربي» من الانزلاق الى نزعة كيانية اقليمية منغلقة لن يستفيد منها المغرب العربي مستقبلا حين ستدعوه الحاجة الى ضرورة توسيع اطار انتمائه الاقليمي (ضمن اتحاد عربي مثلا، أو بالأحرى)، فإنه تكريس يفيد المغرب العربي في وضعه الراهن. اذ هو يعطيه عمقاً

سياسيا واستراتيجيا في علاقته بالعالم الخارجي، ويحميه من احتمالات استفراد القوى الدولية به اقتصاديا أو سياسيا أو. . ، وهو يفتح طموحات أبنائه في التقدم الاجتماعي والحياة الكريمة، في عصر التكتلات الضخمة، على آفاق أرحب ؛ ثم هو يعلن فعل اعتراف موضوعي بالانتماء التاريخي العربي (ومنه المعاصر والمستقبلي) للمغرب العربي. هذا دون أن نشير الى فوائد ذلك على صعيد معيشه اليومي من خلال علاقته الاقتصادية والمالية والتجارية بالمحيط العربي.

ويمكن لذلك التكريس أن يجري على أصعدة عدّة : على الصعيد الاعلامي والثقافي والتربوي كما على الصعيد السياسي :

ان تطوير الأداء النوعي للبرامج القومية (على شحتها) سواء في الاذاعة والتلفزة، أو في المدرسة، أو في المؤسسات الثقافية ـ وتكريس اللغة العربية في مجمل مرافق الادارة والمؤسسات. . . ، . هو في عداد أولى الأولويات في سبيل تحقيق ذلك المسعى. أما على الصعيد السياسي، فإن تطوير حضور «اتحاد المغرب العربي» وفاعليته داخل اطار جامعة الدول العربية ومؤسساتها الفرعية ؛ ثم بناء وتطوير العلاقة الوظيفية التنسيقية التكاملية بباقي التجمعات الاقليمية العربية الفرعية الوسيطة. . . ، يبقى الشرط الحاسم لتكريس نزوعه القومي، والضمان الأكيد لحقه في البقاء على قيد الحياة. (*)

* * *

تلك، بصورة مختصرة، الفروض والالتزامات التي تفرضها الوحدة على المنتسبين الى اطارها الكياني الاقليمي، وضرورات رسوخ قواعدها، واستمرار تجربتها ايجابية فاعلة. لقد فتح لقاء مراكش المغاربي صفحة جديدة في تاريخ المنطقة، هناك حاجة الى كتابتها كتابة طموحة، ولكن عقلانية، وبسعة نظر وأفق استراتيجيين. فالعصر الذي نعيش فيه ـ وفي ظل أحكامه ـ لم يعد يسمح للعواطف وحدها أن تقرر بمعزل عن العقل والتخطيط والدرس الدقيق للحاجات، والموارد، والامكانيات، والتوازنات المحيطة. . . الخ . كما لم يعد يسعف العقل وحده في صناعة التاريخ دون إرادة تحبكها الأحلام والمطامح . ووحده تعايش العقل والحلم ـ اذن ـ يقود مشروع المغرب العربي الموحد الى حيث يحقق نفسه.

(*) واضح ـ الآن ـ ان مثل هذه الدعوة لم يعد لها من مبرر بعد حرب الخليج .

الهـــــوامش

(1) هذا مثلا ما اقترحه ـ ضمن اقتراحات أخرى ـ جمال الدين الافغاني على السلطان عبد الحميد الثاني. غير أن هذا الاخير رفض ذلك بشدة. حول هذا انظر : جمال الدين الافغاني «الاعمال الكاملة». المؤسسة العربية للدراسات والنشر ـ بيروت، الجزء الثاني. ص. 16ـ19.

(2) وليد قزيها : «التحليل التاريخي للفكر القومي العربي : تطور الحركة القومية العربية في المشرق العربي» في «القومية العربية في الفكر والممارسة». مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت. الطبعة الثالثة أكتوبر 1990. ص. 23.

(3) محسن ابراهيم : «المسألة الكيانية اللبنانية في إطار مسائل التجزئة القومية العربية» ضمن كتابه «قضايا نظرية وسياسية بعد الحرب» منشورات بيروت المساء. بيروت. الطبعة الاولى. مايو (آيار) 1984. ص. 44ـ45.

(4) وليد قزيها، مرجع مذكور ص 22.

(5) «تتمفصل اشكالية الهوية العربية في الواقع على محور رئيسي : هو إعادة امتلاك المجتمع العربي لتاريخه الكامل بعد قرون من محو الشخصية الاثنية ـ القومية»

Georges Corm : «Le proche-Orient éclaté» - La découverte/Maspero - Paris - P. 24

(6) وليد قزيها : مرجع مذكور. ص 23.

(7) ادراكا من السلطنة لما ينطوي عليه تفاقم التدخل الاجنبي من مخاطر على وحدة الكيان العثماني، أصدر السلطان عبد الحميد أمرا يقضي بحل الخلافات الطائفية ـ كإجراء احترازي ـ بين الطوائف نفسها. في هذا يكتب عبد العزيز محمد عوض واصفا ذلك الاجراء : «إذا ظهر خلاف بين طائفتين فيفصل في النزاع رؤساء الطائفتين المتنازعتين فقط دون الحاجة الى تدخل طرف ثالث، على أن يعقد الاجتماع بينهما في المكان الذي تراه الحكومة مناسبا».

عبد العزيز محمد عوض : «الدولة العثمانية في ولاية سورية 1964 ـ 1914» دار المعارف بمصر. ص 310.

أما حول الدور الاستعماري في تفكيك نظام الملل العثماني والاهداف المتوخاة من وراء ذلك، فيراجع : مسعود ضاهر : «الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية : 1697 ـ 1861». معهد الانماء العربي ـ بيروت. الطبعة الثانية، 1984. ص 295ـ304.

(8) حين كان الاستعمار «يدافع» عن الحقوق القومية للعرب في الشام، كان يتدخل لضربها في مصر مع حركة محمد علي وابراهيم باشا. ذلك أنها هنا ـ أي في مصر ـ حركة معادية للاستعمار، بينما هي في الشام رافعة من رافعات المشروع التقسيمي الاستعماري.

(9) مسعود ظاهر : «في جذور التركيبة البنيوية للجمعيات الاصلاحية في المشرق العربي في مطالع القرن العشرين». الطريق. العدد 2. أبريل 1980. ص 166.

(10) «الاتفاقية الانجليزية ـ الفرنسية. مثلث اجتماع الرأي بين حكومتي الحليفين الغربيين فقط». ولم تراع مصالح غيرها من الدول الطامعة في حصة من تركة «الرجل المريض». إذ بقيت مثلا مشاكل عالقة مع روسيا حول أرمينيا وغيرها. أما تسويتها فقد تمت بعد توقيع «سايكس ـ بيكو» ببضعة أشهر وعلى أساس المصالح الفرنسية ـ البريطانية المحصلة في الاتفاقية وذلك حينما «وصل سايكس وجورج بيكو الى بترسبورغ وفي أيديهما اتفاقهما الخاص» ليخوضا مفاوضات مع الروس أفضت الى اتفاق ظل، مثل نظيره البريطاني ـ الفرنسي، سريا.

Howard M. Sochar : «The Emergence of the middle East 1914-1924». New York : Alfred. A. Knopf. 1969. P. 169-170.

(11) نتعرف على ذلك جيدا من خلال قراءة جغرافية القيادات العربية . فمثلا حين كانت المفاوضات جارية عام 1915 ـ بين الشريف حسين ومكماهون (عبر المراسلات)، فقد «كان هدف الشريف هو أن ينتزع الدعم البريطاني لاستقلال العرب في كل ولايات الامبراطورية العثمانية من مرسين في الشمال، وحدود فارس في الشرق، والبحر الأبيض المتوسط في الغرب والبحر الاحمر والمحيط الهندي في الجنوب» . وحين اعتبر مكماهون أن من الصعب اعتبار مرسين والمناطق الممتدة غرب دمشق وحمص وحماه وحلب أراضي عربية، فقد كان الشريف حسين مستعدا لقبول التعديلات البريطانية على خريطة البلاد العربية، ومنها اعتبار مرسين خارج نطاق المملكة العربية، شريطة أن لا تفصل ولاية حلب وبيروت وغربها الساحلي عن المنطقة العربية (وهو ما لم يقبله مكماهون كله) . وإذا كان لهذا أن يدل على شيء فهو يدل على تواضع الخريطة السياسية والجغرافية العربية في نظر القيادات العربية التي تصدت لمهمة الاستقلال في تلك الفترة . أنظر :

Peter Mansfield : «The Ottoman Empire and its successors» St. Mortin's Press. New York 1973. P. 39-42.

(12) يمكن الاطلاع على تأريخ جيد لهذا الكفاح المشترك في كتاب علال الفاسي : «الحركات الاستقلالية في المغرب العربي» مطبعة تطوان [د.ت] وفي :

Andre Ch. Julien «L'Afrique du Nord en Marche» Paris, Jullinard, 1952.

(13) كثيرة هي المصادر التاريخية التي يمكن الرجوع اليها للاطلاع على تفاصيل هذه المرحلة الهامة . وعلى تعددها ووفرتها نحيل هنا الى واحد من أهمها : أحمد الناصري : «الاستقصا لاخبار دول المغرب الاقصى» دار الكتاب ـ الدار البيضاء 1956 . الجزء التاسع .

(14) انظر : محمد عابد الجابري : «فكرة المغرب العربي أثناء الكفاح من أجل الاستقلال» ضمن كتاب «وحدة المغرب العرب» . مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت . كانون الثاني / يناير 1997 .

(15) نشاطر الدكتور عبد العزيز الدوري رأيه الذي يرى فيه أنه «لا يمكن التحدث عن أثر ملحوظ أو شيوع لاية نظرية قومية غربية في الكتابات العربية» ؛ وذلك لان التأثير حصل بالاحتكاك مع النموذج السياسي القومي الاوربي أكثر من الاحتكاك بالنصوص الفكرية . أنظر :
عبد العزيز الدوري : «التكوين التاريخي للأمة العربية : دراسة في الهوية والوعي» مركز دراسات الوحدة العربية . بيروت . 1984 . ص 294 .

(16) نذهب في هذا خلاف رأي كاتب آخر يقول : «إن تقدم الافكار القومية في أوربا هو الذي ألهم الداعين الى الايديولوجيا الجديدة في سوريا»

Bechara Ménassa :«Dimitrov et les roses d'arabie Idéologies, religions et pouvoir dans le Moyen Orient arabe«Editions Galillé. Paris 1980. P. 20

(*) يمكننا القول أن فكرة الأمة والقومية ليست جديدة تماما (لأنها فكرة تراثية)، غير أن أوربا نقلتها في الوعي العربي الى مستوى فكرة «القومية السياسية» . أنظر في معنى هذا التعبير :
زين نور الدين زين : «نشوء القومية العربية» . دار النهار للنشر بيروت . الطبعة الثالثة . 1979 . ص 139 . . .

(17) المصدر السابق .

(18) حول أفكار الارسوزي السياسية يراجع :
سامي الجندي : «البعث» . بيروت ـ دار النهار . 1969 . ص . ص . 19-30 .

(19) مصطفى دندشلي : «حزب البعث العربي الاشتراكي : مساهمة في نقد الحركات السياسية في الوطن العربي 1940 ـ 1963» الجزء الأول : الايديولوجيا والتاريخ السياسي. تعريب : يوسف جباعي ومصطفى دندشلي. الطبعة الأولى. تشرين الثاني / نوفمبر 1979. ص. 15.

(20) المصدر السابق ص. 12.

(21) «حول القومية والاشتراكية «(مجموعة مقالات لعفلق والحوراني والرزاز والأتاسي). نقلا عن المصدر السابق ص. 76.

(22) ميشيل عفلق «في سبيل البعث». الطبعة 20 ـ بيروت. دار الطليعة 1978. ص. 121.

(23) ميشيل عفلق : «في سبيل البعث».

(24) من أمثلة ذلك ما جاء في الدستور الأول للبعث (1947) من أن «الأمة العربية وحدة ثقافية وجميع الفوارق القائمة بين أبنائها عرضية زائفة تزول جميعها بيقظة الوجدان العربي». انظر : الياس فرح «تطور الايديولوجية العربية الثورية». المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت. الطبعة السادسة. 1975. ص. 57.

(*) لم يتوقف عفلق في كتاباته عن القومية والوحدة العربيتين عن الاستشهاد بالنبي العربي كقائد قومي. وإذا جردنا الاستشهاد من وظائفه النفسية (الشحنات الرمزية)، فإن قيمته التاريخية في ما يحيلنا اليه من معاني القرابة النموذجية!

(**) ما تزال دولة الوحدة العربية المنشودة الى الآن هي دولة الأمويين، مع بعض التعديلات التي تفرضها حاجة «مواكبة العصر».

(25) م. دندشلي. مرجع مذكور. ص 78.

(26) هذا ما لن نجده في حالة الناصرية التي اكتسحت الوطن العربي دون ايديولوجيا أو حزب.

(27) باستثناء فرعها في اليمن الجنوبي الذي وصل السلطة العام 1967، ولكن بعد أن كان قد غادر ـ عمليا ـ مواقع الحركة، متخذا الماركسية خيارا ونهجا.

(28) من المؤكد جدا أن ماركسية «منظمة العمل الشيوعي في لبنان» و«الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين» و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» و«الجبهة القومية» في اليمن («الحزب الاشتراكي اليمني»)...، مختلفة عن ماركسية الأحزاب الشيوعية العربية، وانها أكثر انفتاحا على، وتمثلا للمسألة القومية. وهذه كانت من التأثيرات الايجابية لتجربة «حركة القوميين العرب».

(29) لمزيد من التفاصيل عن تجربة «كتائب الفداء العربي» يراجع : باسل الكبيسي : «حركة القوميين العرب». دار الطليعة. بيروت تشرين الثاني 1974. ص. ص. 41ـ51.

(30) المصدر السابق. ص. 41.

(31) أهمها : محسن ابراهيم : «لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين ؟» دار الطليعة، بيروت 1970. ص. 16.

(32) يروي حبش لباسل الكبيسي في مقابلة صحفية معه (المصدر السابق ص. 51) عن اتصاله بعفلق واقتراحه أن تكون «الكتائب» جناحا عسكريا للبعث مستخلصا «لقد أردنا أن نعطي البعث أسنانا، ولكن قيادته خذلتنا إذ طلب منا عفلق أن ننضم الى الحزب أولا وعندئذ فقط يمكنه أن يدرس مقترحاتنا». ويعلق الكبيسي على رفض «الكتائب» حل نفسها إلى أنه «تبين لها عدم جدوى المشاركة في اللعبة السياسية...». 51.

(33) المصدر السابق. ص. 58ـ59. أنظر أيضا :

معن زيادة : «تقويم تجربة حركة القوميين العرب في مراحلها الأولى» في «القومية العربية بين الفكر والممارسة» (مرجع مذكور) ص. 329.

(34) حين أسس قادة الحركة «هيئة مقاومة الصلح مع اسرائيل» أصدرت صحيفة «الثأر» (في الأردن) كصحيفة للهيئة.

(35) الحكم دروزة / جبوري حامد : «مع القومية العربية» نقلا عن : أمينة البقالي : «ملاحظات حول مفهوم الوحدة : حركة القوميين العرب». الوحدة. العدد 48. سبتمبر 1989. ص. 33.

(36) جاء في صحيفة الرأي (لسان الحركة) العدد 6. 1957 : «هل من المعقول أن تقوم الآن وفي هذه المرحلة بالذات بنضال داخلي من أجل البناء، ونثيرها حربا داخلية، ونخلق انشقاقا في صفوف الشعب ونترك العدو الرابض المتحفز في قلب وطننا ؟» المرجع السابق. ص. 33.

(37) انظر تحقيبا في هذا الشأن في :

إلياس فرح : «القومية العربية والوحدة العربية من منظور البعث» ضمن كتاب : «القومية العربية في الفكر والممارسة». م. م. س.

(*) لمزيد من المعلومات حول هذا تراجع المراسلات بين مسؤولي الخارجية البريطانية في : نجدة فتحي صفوة «موقف بريطانيا من تأسيس الجامعة العربية» الباحث العربي. العدد 16. يوليو - سبتمبر 1988. ص. ص. 112 - 121.

(38) جميل مطر : «التجارب الوحدوية الوظيفية : الجامعة العربية». ضمن المرجع السابق ص. 486.

(39) انظر حول هذا : جميل مطر وعلي الدين هلال في «النظام الاقليمي العربي» مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت. الطبعة الأولى. ديسمبر 1979. ص. 103 - 133. انظر رأيا بهذا المعنى في :

Jacques Berque : «Les arabes d'hier à demain» Seuil. Paris. 1969-PP. 265-267

(40) حول هذا يراجع : جامعة الدول العربية. الامانة العامة : «دليل المشروعات العربية المشتركة والاتحادات الفرعية العربية والمشروعات العربية الأجنبية المشتركة» جامعة الدول العربية 1979.

(41) جميل مطر «التجارب الوحدوية الوظيفية...» م. م. ص. 483.

(*) سيسيطر هذا التصور بعد هزيمة 1967 وصعود المقاومة الفلسطينية، وستعكسه أدبيات جميع الفصائل الفدائية تقريبا حتى تلك التي خرجت من أحشاء الحركة القومية دون أن تلتزم الماركسية.

(**) هذا ما نقرأه بوضوح في أدبيات «البعث» نهاية الاربعينات وبداية الخمسينات. وفي أدبيات «حركة القوميين العرب» الى حدود نهاية الخمسينات.

(42) يمكن أن نقول هنا مع الجابري أنه في هذه المرحلة «طرحت قضية الوحدة طرحا عاطفيا صرفا، بل طرحا صوفيا».

محمد عابد الجابري : «الخطاب العربي المعاصر : دراسة تحليلية نقدية» المركز الثقافي العربي - الدار البيضاء، دار الطليعة - بيروت.

الطبعة الاولى أيار (ماي) 1982. ص 101.

(43) عبر ميشيل عفلق عن هذه الافكار في المرحلة التي تبدأ عمليا في 1957. كما في مقال له بعنوان «نضال الوحدة هو نضال الجماهير».

(44) يذهب باتريك سيل خلاف هذا الرأي، إذ يبرز ميل كل من الملك فاروق ومصطفى النحاس الى الأخذ بالتوجه العربي منذ الأربعينات قائلا «لقد قبل القصر والوفد معا هذا التوجه الجديد رغبة من كل منهما في أن يبدو الاقوى في مصر، ولكن ليضعه مباشرة في خدمة صراعه الأهلي من أجل السلطة».

Patrich Seale «The struggle for syria» I.B. and Coltd Publishers. London 1986. P. 21.

وهذا نفس ما ذهب اليه اللورد كيلرن السفير البريطاني في القاهرة في رسالة له إلى وزير الخارجية أنطوني ايدن بتاريخ 23 مارس 1945، حيث عزا المبادرة المصرية إلى أنه «كان حافزها المبدئي أسباب من

السياسة الداخلية إلى حد كبير. فقد أراد النحاس باشا تقوية مكانته الداخلية بالظهور كزعيم للعالم العربي، ورغب الملك فاروق في تعزيز عرشه باتخاذ دور مماثل» الوثائق البريطانية «موقف بريطانيا من تأسيس الجامعة العربية» نجدة فتحي صفوة. الباحث العربي . ع 16 ص : 114 .

(*) بل يمكن القول بأن الفكرة المصرية كانت الأقوى، قبل ذلك التاريخ . حول جذور التمصير والنزعة المصرية يراجع :

Anouar Abdel-Malek : «Idéologie et renaissance Nationale : l'Egypte Moderne» Ed Anthropos. Paris, 1969. P. 491 et 501.

(45) عبد الاله بلقزيز : «القومية والعلمانية : الايديولوجيا والتاريخ» دار الكلام، الرباط. الطبعة الأولى أبريل 1989 . ص. 55

(*) نفترض من جهة أن القارىء ملم بتفاصيل الموضوع (موضوع قيام الوحدة المصرية ـ السورية وتطورات تجربتها). كما أننا من جهة ثانية، لسنا معنيين أصلا بسرد الوقائع، وإنما بالتأمل النقدي في حصيلة التجربة والوقوف على منطقها الناظم .

(46) انظر تفاصيل ذلك في : باتريك سيل . مرجع مذكور.

(47) أنظر عرضا عاما لتلك الأسباب في :

ياسين الحافظ : «في المسألة القومية الديموقراطية» دار الطليعة. بيروت 1981 . ص : 132 . . .

وفي : أحمد يوسف أحمد : «تجربة الجمهورية العربية». المستقبل العربي العدد 121 . مارس / أذار 1989 . ص : 59ـ67 .

(*) لا نريد بهذه الاشارة أن نصل الى تلك المعادلة التبسيطية (والايديولوجية) القائلة بأن «البعث» ديموقراطي وعبد الناصر ديكتاتوري

(48) في تبرير صلاح الدين البيطار لانسحاب «البعث» من حكومة الوحدة، ورد وصفه لعبد الناصر بأنه : «لا يطيق الحزبية ولا يطيق تنظيما يقوم بينه وبين الجماهير».

أنظر صلاح الدين البيطار. «القومية العربية في الفكر والممارسة» مرجع مذكور. ص : 411

(49) جميل مطر وعلي الدين هلال. «النظام الاقليمي العربي» ص 75 .

(*) هناك وجه وطني (محلي) للايديولوجية القومية العروبية عند «البعث» والحركة القومية في سوريا ولبنان وسائر المشرق العربي هو ذاك الذي تكون فيه هذه الايديولوجيا ذات وظائف توحيدية للمجتمع المدني «المنقسم» ؛

(50) لمزيد من التفاصيل يراجع : غسان سلامة «المجتمع والدولة في المشرق العربي» (الفصل الثالث) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ط. 1 أيلول / سبتمبر 1987 .

(51) عبد الاله بلقزيز «القومية والعلمانية : الايديولوجيا والتاريخ» م . م . ص . 54 .

(52) في هذا الصدد يقول جميل مطر وعلي الدين هلال (م . م . س) « . . . بالرغم من تصاعد المشاعر الانعزالية في مصر، سارعت القيادة المصرية بالتدخل مكثفا في العالم العربي فور أن أتيحت لها الفرصة في اليمن في أيلول سبتمبر 1962» ص 75 . لقد كان دائما من السهل تحريك هذه المشاعر الانعزالية (الفرعونية) سياسيا كما فعل السادات، أو التنظير لها كما فعل مثقفون عديدون. ولقد ذهب الغلو الانعزالي بالبعض الى حد اعتبار أن «مبدأ مصر فرعونية، أو بالاحرى أصالة الهوية الفرعونية لمصر هو شرط ضروري لتصور مصر مستقلة، وإنه في أساس الفكرة الجوهرية للدولة الوطنية وللدولة العلمانية في مصر الحديثة»

Louis Awad : «L'Egypte face à son passé» In : «Le miroir égyptien» Marseille 1984. P 279.

(53) هنـاك من لا يقبل هذا الوصف من موقع الدفاع عن الوجود المصري في اليمن، وعن المكتسبات السياسية التي خلفها لا بناء اليمن. أنظر حول هذا : وجيه أبو ذكرى : «أسرار حرب اليمن» كتاب اليوم. 1986.

(54) حول هذا يشير وضاح شرارة الى أن عبد الناصر الذي لم يجار عبد السلام عارف في طلب هذا الأخير الاقدام على وحدة بين مصر والعراق «لم يكتم الطلاب العراقيين في القاهرة شتاء 1966، وابان معركة الحلف الاسلامي، أنه لا يرى جدوى من وحدة عراقية مصرية ما لم يحقق العراق شروط وحدة وطنية داخلية ينضم إليها الاكراد العراقيون مختارين غير مكرهين» وضاح شرارة : «الديموقراطية في الوحدة : المشروع الصعب» الفكر العربي. العدد 12/11. آب ـ أيلول / غشت ـ سبتمبر 1979. ص 165.

(55) لقد استنكر الاتحاد السوفييتي بشدة المذابح التي قام بها عبد السلام عارف للشيوعيين بعد انقلابه على قاسم. وقد واجه خروتشوف بقسوة الماريشال عارف أمام العديد من الزعماء العرب في أسوان بعيد حفل افتتاح العمل بسد أسوان : ماي 1964). ويورد Béchara Menassa تفاصيل هذه الملاسنة في كتابه : «Dinitrov et les roses d'arabie : ...» المشار إليه ص. ص 28ـ30.

(*) مع يسار حركة القوميين العرب، والمنظمات التي نشأت عنها وعن حزب البعث وتلك التي انشقت أيضا عن بعض الأحزاب الشيوعية.

(**) لم يكن هذا هو حال الماركسية الشيوعية الاورثوذوكسية العربية التي نظرت الى الصهيونية من منظار موسكوفي خاطىء، ودفعت ثمن ذلك من شعبيتها وسمعتها.

(56) برهـان غليون «المسـألـة الـطائفية ومشكلة الاقليات» دار الـطليعـة. بيروت الـطبعة الاولى. آب (أغسطس) 1979. ص 90.

(57) من أهم الـدراسـات التي تنـاولت بالعرض والتحليل هذا التعدد الطائفي في تاريخيته، وفي أبعاده السياسية قديما وحديثا دراسة جورج قرم :

Georges CORM : «Contribution à l'étude des sociétés multiconfesionnelles.

Effet socio-juridiques et politiques du pluralisme

(58) Georges CORM : «Le Proche-Orient éclaté : ...» op. cité. cité. P. 153.

(59) و(60) جميل مطر وعلي الدين هلال «النظام الاقليمي العربي». ص 152.

(*) بعد أن تستوعب مكتسباتها طبعا.

(61) نديم البيطار : «من التجـزئـة الى الـوحدة : القوانين الاساسية لتجارب التاريخ الوحدوية» مركز دراسات الوحدة العربية ـ بيروت الطبعة الثانية. تشرين الأول / أكتوبر 1980.

(*) قصدنا التركيز على د. نديم البيطار في هذه الفقرة لاسباب عديدة منها ارتباطه الروحي ـ الايديولوجي بالوحدة المصرية ـ السورية (وهي المرجع الاعلى للفكر القومي)، وتميزه في بلورة أطروحات متماسكة مع مقدمات (من التاريخ الاوروبي أساسا) لتبرير نفسها، وإثبات حجيتها.

(62) مما هو لافت ومثير ويدعـو الى الغـرابـة أن نديم البيطار لم يثبت من أصل 214 كتاب من مادته البيبليوغرافية المعتمدة لانجاز دراسته المشار إليها إلا كتابا واحدا بالعربية هو كتابه «النظرية الاقتصادية والطريق الى الوحدة العربية» الصادر عن معهد الانماء العربي (1978)، مما يعني أن ثمة حكما لديه قاطعا بلا قيمة الفكر القومي العربي!

(63) المصدر السابق. ص. 10

(64) م. س. ص 9.

(65) القوانين الثانوية من قبيل الاشتراك في اللغة الواحدة، التماثل الايديولوجي، التماثل الاجتماعي - السياسي - الخ . م. س. ص. 11 .
(66) م. س. ص 72 .
(67) م. س. 76ـ77
(68) م. س. ص 78 .
(69) م. س. ص 79ـ80 .
(70) م. س. ص 104 .
(71) م. س. ص 81ـ82 .
(73) م. س. ص 388 .
(74) م. س. ص 338 . التشديد مني .
(75) م. س. ص 338ـ339 . التشديد مني .
(76) م. س. ص. 392ـ393 .
(77) محمد عابد الجابري : «الاقليم القاعدة» مقولة غير علمية وغير إجرائية» اليوم السابع. العدد 229 . 26 أيلول (سبتمبر) 1988 .
(*) ثمة وصف صحافي دارج لمصر، هو أنها قلب العالم العربي النابض. حَسَنًا، نحن نقبل هذا التشبيه الجميل شرط أن نستكمله (حتى يستوفي شروطه). وهكذا علينا أن نقول بأن هذا القلب الذي يضخ الدم في شرايين العالم العربي ويبعث فيه الحياة، يحتاج إلى رئة تتنفس وتعطي الاكسجين، ويحتاج الى معدة سليمة تهضم المواد، وإلى كبد سليمة تستخلص ما يحتاجه الدم الخ . . . أي أن وظيفة القلب المصري تكون - باختصار - محمودة وهامة كلما كان الجسم العربي سليما، وأعضاؤه تؤدي وظائفها بصورة طبيعية. إن العلاقة هنا ليست أحادية - كما يقدمها التشبيه الصحافي - وإنما هي جدلية - تفاعلية.
(78) ثمة تحقيبات أخرى لتطور النظام العربي نشير هنا إلى نموذجين منها :
- جميل مطر وعلي الدين هلال : «النظام الاقليمي العربي». ص. ص 59ـ102
- سعد الدين ابراهيم : «مبارك والقمة ونظام عربي جديد» القبس الدول العدد 1331 . 27ـ28 مايو (أيار) 1989 .
(79) شبيه هذا التناقض بتناقض لنفس الكاتب في مقال له في اليوم السابع (العدد 242) عن وحدة المغرب العربي. ففي معرض نقده لفكرة وحدة المغرب العربي (باعتبارها إقليمية حسب زعمه) يورد أطروحته هذه عن «الاقليم - القاعدة» كفيصل في الموضوع، مستخلصا أن على الوحدويين المغاربة أن يقتنعوا بها، «ناصحا» إياهم، بالكف عن تداول فكرة الوحدة المغاربية، والاعراض عن المراهنة عليها، والاهتمام - بدلا من ذلك - بالبحث في السبل التي ينبغي سلوكها لاخراج مصر من قيود «كامب ديفيد» كي تلعب دورها - الذي يريده لها الكاتب كـ «إقليم - قاعدة». والتناقض هنا هو : كيف يكون على مصر أن تنقذ العالم العربي (بتوحيده) فيما هي في حاجة الى العالم العربي كي ينقذها ؟ !!! أين العربة، وأين الحصان في هذه الدعوة ؟
(80) و(81) - نديم البيطار. من الوحدة الى التجزئة. ص 120 .
(*) - م. س. ص 120 .

(82) لقد عبر عبد الناصر عن هذا الموقف بإيجابية كبيرة يومين بعد انفراط الوحدة في خطاب له، إذ قال: «إن الوحدة هي إرادة شعبية ولم أرض من جانبي بأي حال من الأحوال أن أحول الوحدة الى عملية عسكرية. وهذا هو السبب في إصدار الأوامر بإلغاء العمليات العسكرية بالأمس» نقلا عن مصطفى أحمد عبود: «الوحدة العربية في الفكر القومي بالمشرق العربي» شؤون عربية العدد 58 يونيو 1989. ص 19. وعبد الناصر في هذا الموقف إنما يعبر عن استحالة الركون الى نموذج الوحدة القسرية التي تجاوزها التاريخ. نقرأ في هذا المعنى لامين شقير: «... إن زمن تحقق الوحدات القومية، عن طريق القوة والفتح، قد انتهى في ظل قانون دولي قائم، وأمن دولي قائم، وأمن دولي متحقق ـ ولو لم يكن مطلقا ـ وتوازنات في القوى الدولية الكبرى، واعترافات دولية باستقلالات الدول صغيرها وكبيرها، مما يجعل أي توجه الى فرض صيغة وحدوية قسرية، بمثابة عدوان...» أمين شقير: «الوحدة الاتحادية هي الاكثر ملاءمة للظروف العربية» ضمن كتاب «الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية». منتدى الفكر العربي. عمان. الطبعة الأولى 1989. ص 52.

(83) محمد عابد الجابري: «الخطاب العربي المعاصر» م. م. س. ص 134.

(84) نديم البيطار. من التجزئة الى الوحدة. ص 205.

(85) معطيات أطروحة الشخصنة في التجارب السياسية العالمية تقع بين الصفحات 206ـ300.

(86) لمزيد من التفاصيل في «مزايا» الشخصنة، يراجع المصدر السابق ص. ص 301ـ335.

(87) م. س. ص 389.

(*) «الأمر الذي يجعلها [يقصد محاولات الشخصنة] عائقا جديدا أيضا إلى لائحة المعوقات القائمة حاليا بوجه الوحدة» معن بشور «معوقات الوحدة العربية» المستقبل العربي. العدد 122 أبريل / نيسان 1989. ص 31.

(88) إن فعل الوحدة «ليس حكرا على النخبة أو امتيازا لزعيم ملهم أو قائد مؤله بل تعني تحرير الطاقات والشعوب من عقالها واعتماد الديموقراطية وتطوير المجتمع المدني ودعم الحريات الفردية والاجتماعية» محمد مزالي «الوحدة المغاربية تتحقق بالديموقراطية بعيدا عن الاقليم القاعدة والزعيم الملهم» اليوم السابع. العدد 246. في 2 يناير (كانون الثاني) 1989. ص 17.

(89) حول نقد مفهوم الهوية والتماثل في الخطاب العربي المعاصر يراجع مهدي عامل في:
مهدي عامل: «أزمة الحضارة العربية أم أزمة البرجوازيات العربية؟» دار الفارابي. بيروت. 1975.

(90) أنظر: خير الدين حسيب وآخرون: «مستقبل الأمة العربية: التحديات والخيارات» التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. (بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية) الطبعة الأولى أكتوبر / تشرين الأول 1988. ص 346.

(91) م. س. الفصل السابع. أنظر أيضا سلسلة مقالات سعد الدين إبراهيم في «القبس» و«الأهرام» عن «مجلس التعاون العربي» و«اتحاد المغرب العربي»

(92) لمزيد من الدقة والتفاصيل يراجع الكتاب الضخم والهام (بجزأيه) لمحمد لبيب شقير «الوحدة الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها» (بيروت ـ مركز دراسات الوحدة العربية).

(93) سعد الدين ابراهيم «الدولة القطرية وسيناريوهات المستقبل العربي» في «الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية». منتدى الفكر العربي. عمان. الطبعة الأولى 1988. ص ص 30ـ32.

(*) ليس في نيتنا هنا أن نقذف في الاعلام، ولكن هدفنا أن نسجل محدودية أهميته. يستطيع الاعلام أن يقوم بالتعبئة، لكنه لا يستطيع أن ينجز التكوين. وقد تكون له أهميته في خلق «الوجدان» العام: الشعور بالالتحام الجماعي، وإرادة تحقيق هدف الوحدة.. إذا أتقنت ممارسته

(94) السيد يسين : «رؤية مصرية للتضامن العربي الجديد» المنار. العدد 54 . يونيو / حزيران 1989 . ص 12ـ13 .
(95) التقرير الاستراتيجي العربي : 1985 . مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام . القاهرة . ص 209 .
(96) محسن عوض «محاولات التكامل الاقليمي في الوطن العربي» المستقبل العربي. العدد 121 . مارس / آذار 1989 .
(*) تثبت الصناعية العسكرية المصرية والصناعة العسكرية العراقية أن هذا الاختيار التعاوني ليس مستحيلا، وأن الطموح الى تحقيق أهدافه ليس مستعصيا.
(97) لعل حالة المغرب العربي قبل الاتحاد دالة على هذا الواقع «إذ بينما يتجاوز حجم التجارة بين بلدان المغرب 1٪ من حجم تجارتها الكلية، فإنه يزيد عن 50٪ مع السوق الاوربية المشتركة» . منتدى الفكر العربي ـ مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام : «حالة الأمة العربية في عام 1988» تقرير مقدم للاجتماع السنوي السادس للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربي. المنتدى ـ عمان ـ الطبعة الأولى 1989 . ص 33 .
(98) هناك أسباب أخرى أقل أهمية من قبيل ضغط الدول الكبرى على بعض الأقطار العربية للتجمع في إطار إقليمي كالضغط الأوربي على دول المغرب العربي مثلا . حول الحاجة الاوربية الى وحدة مغاربية يمكن الاطلاع على وجهة نظر فرنسية في الموضوع في :
Michel Jobert : «Maghreb, à l'ombre de ses mains» Paris, Albin Michel - 1985.
(99) محسن عوض : «محاولات التكامل الاقليمي في الوطن العربي» العدد 121 . مارس / آذار 1989 . ص 68 .
(100) سعد الدين ابراهيم : «الدولة القطرية وسيناريوهات المستقبل العربي» في «الدولة القطرية وإمكانيات قيام دولة الوحدة العربية» م . م . س . ص 30 .
(101) ـ المصدر السابق . ص 30 .
(102) محمد حسنين هيكل «التصور المستقبلي للنظام العربي» مداخلة في ندوة «رؤية النظام العربي. . . الواقع والطموح» مركز الدراسات العربية (لندن). الباحث العربي. العدد 16، يوليو / تموز ـ سبتمبر / أيلول 1988 ص 88 .
(103) أنظر حول هذا : غسان سلامة : «الجامعة والتكتلات العربية» ورقة مقدمة الى ندوة «جامعة الدول العربية : الواقع والطموح» مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت . 1983. ص 799. . .
(104) أنظر وجهة نظر حول وظيفة تجمع من هذه التجمعات (هو مجلس التعاون الخليجي) بقلم الأمين العام لهذا المجلس :
عبد الله بشارة «تجربة مجلس التعاون الخليجي» منتدى الفكر العربي عمان . ص 1986 .
(*) لقد كان لافتا بعد أحداث الجزائر والاردن الاخيرة، كيف أن المسؤولين (أو بعضهم على الاقل) بدأوا يتحدثون عن الحركة الشعبية المتنفضة بصفتها حركة مطلبية مشروعة، وكيف أنهم مالوا الى الاستجابة لها بصورة ايجابية . وهو دليل ارتقاء في السلوك السياسي للدولة . نعم، كان هنا، دم وشهداء (ورقمهم كان جد مرتفع في الجزائر)، ولكن كان هناك ـ أيضا ـ اعتراف رسمي بضرورة معاقبة الذين أطلقوا النار على المتظاهرين والذين عذّبوا المعتقلين.
(105) أحمد شوقي الحفني : «الابعاد والآفاق الاستراتيجية لمجلس التعاون العربي». المنار. العدد 52 . أبريل/نيسان 1989 . ص 44 .

فهـــرس

صدر للمؤلف

- الأمن القومي العربي ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة. 1988
- القومية والعلمانية : الايديولوجيا والتاريخ ـ دار الكلام، الرباط، أبريل 1989
- المسألة الوطنية الفلسطينية : من الهزيمة الى الانتفاضة ـ البيادر للنشر والتوزيع، غشت 1989 ـ الرباط
- أزمة الخليج : العرب بعد «نهاية» الحرب الباردة ـ دار الكلام ـ الرباط ـ يناير 1991.

تم الطبع بمطابع
افريقيا الشرق
159 مكرر، شارع يعقوب المنصور. الهاتف: 25.95.04 - 25.98.13 - الدار البيضاء

أفريقيا الشرق

159 مكرر، شارع يعقوب المنصور
الدار البيضاء

25.95.04
25.98.13